مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

متابعات إفريقية

العدد (١٩) ربيع الأول ١٤٤٣هـ - أكتوبر ٢٠٢١م

تحرير: الدكتور محمد السبيطلي

- د. حكيم ألادي نجم الدين
- تقى النجار
- د. أبوبكر فضل محمد
- د. أحمد يوسف فنك البلول
- شيماء سمير محمد حسين
- مصطفى زهران
- د. ليلى الرطيمات
- د. إدريس دمبا كوريرا

متابعات إفريقية

العدد (١٩)

المحتويات

متابعات إفريقية

سلسلة أوراق متخصصة يضمها تقرير شهري يصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض. تناقش السلسلة الملفات والقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة التي تهم سُكّان القارة الإفريقية وانعكاساتها الإقليمية والدولية من خلال مقاربات متعددة التخصصات وزوايا النظر.

للتواصل: afrstudies@kfcris.com

- **«بوكو حرام» و«ولاية غرب إفريقيا» في بحيرة تشاد: الواقع والمستقبل**
د. حكيم ألادي نجم الدين - أكاديمي نيجيري مهتم بشؤون إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - أبوجا ٨

- **داعش والتمدد في إفريقيا**
تقى النجار - باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية - القاهرة..... ١٧

- **تنظيم داعش في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية (الجذور والانتشار والمخاطر)**
د. أبوبكر فضل محمد - باحث في الدراسات الإستراتيجية - الخرطوم ٢٦

- **التهديدات الإرهابية في السودان بعد ثورة ديسمبر ٢٠١٩م في ضوء التطورات المحلية والإقليمية**
د. أحمد يوسف فنك البلول - باحث في الدراسات الإستراتيجية - الخرطوم ٣٥

- **التنظيمات الإرهابية في إفريقيا بين تحديات المكافحة وآلية استغلال الفرص**
شيماء سمير محمد حسين - باحث متخصص في شؤون الإرهاب والجماعات المسلحة - القاهرة..... ٤٤

- **عسكرة التصوف الطرقي المعاصر وتجربته في دولة الصومال**
مصطفى زهران - كاتب وباحث متخصص في شؤون الجماعات الإسلامية - القاهرة ٥٣

- **الدبلوماسية الأمنية للبلدان المغاربية تجاه دول إفريقيا جنوب الصحراء الواقع والرهانات**
د. ليلى الرطيمات - كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول - سطات - المغرب ٦٥

- **القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس بين مقتضيات حفظ السِّلم وضرورة احترام حقوق الإنسان**
د. إدريس دمبا كوريرا - أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط العصرية،
والمدرسة الوطنية للإدارة والصحافة والقضاء - نواكشوط ٧٤

هيفاء المطوع

تحرير

بدر الخرعان

مراجع لغوي

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه المقالات ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

كلمة المحرر

يتزامن نشر هذا العدد الجديد من «متابعات إفريقية» ومستجداتٍ مصيريةً يشهدها السودان، قد تكون لها تداعيات محلية وإقليمية كبيرة؛ ذلك أن الإجراءات التي أعلن عنها الفريق عبدالفتاح البرهان -الاثنين ٢٥ أكتوبر- استهدفت المرحلة الانتقالية بمرجعيتها الدستورية ومؤسساتها وقواها السياسية وتوازناتها وشخوصها، وأعادت من جديد زمام المبادرة وتجميع كل السلطات بيد القيادة العسكرية، وجعلت أنظار المتابعين تتوجه نحو رد فعل الشارع الذي كان وراء الإطاحة بنظام البشير سنة ٢٠١٩م، وكذلك نحو كيفية استجابة مختلف القوى المدنية أو حاملة السلاح و«المتمردة» في السابق؛ وهي قوى الأطراف التي تصالحت في سياق المرحلة الانتقالية مع المركز. كما تركز الاهتمام نحو دور القوى الإقليمية والدولية والمنظمات الأممية وموقفها لما حدث.

ذلك أن التغيير الذي حصل في السودان، ومحطات المرحلة الانتقالية، والتشارك في السلطة بين مكون مدني وطرف عسكري، ثم توقيع وثائق المصالحات والسلام، قطع خطوات نحو عودة السودان للمحافل الدولية، كل ذلك كان برعاية ودعم أممي. لكن تعليق المرحلة الانتقالية وحل مجلس السيادة والوزراء، ستكون لهما بالضرورة تداعيات على علاقات الأطراف السياسية بعضها ببعض وبالدولة من جهة، وعلى الوضع الأمني الداخلي وكذلك على العلاقات الإقليمية وخاصة مع إثيوبيا، وبعض دول الجوار، وعلى حضور السودان في المحافل الدولية وخاصة لدى الدول والمؤسسات المانحة.

ويبقى السؤال الآن عن مدى قدرة السودان على تثبيت المصالحات التي كانت مع الحركات المسلحة، وعن قدرة الحكومة المزمع تشكيلها على التعاطي مع ما يحدث من حركة احتجاجية شرق البلاد، وضمان عدم انزلاق البلاد من جديد نحو أزمة سياسية واجتماعية، وقدرة الجيش على تحصين الوضع الأمني الداخلي من حدوث اختراق من طرف جماعات التطرف المسلح في هذه المرحلة القلقة؛ لا سيما مع توافد فصائل مسلحة مختلفة للتمركز داخل العاصمة، وكذلك تأمين الجبهات الحدودية وخاصة منطقة الفشقة.

في الأسابيع الأخيرة ظهر نشاط بعض خلايا جماعات التطرف المسلح في السودان، فكان هذا من بين الموضوعات التي تضمنها العدد، وكذا ظاهرة تمدد الإرهاب في أقاليم إفريقية أخرى، مثل: الكونغو ومنطقة بحيرة تشاد وبعض دول الساحل وجنوب الصحراء، فكان السؤال كذلك حول أسباب التمدد والثغرات التي تركتها جهود مكافحة التطرف المسلح. كما تناول العدد الدبلوماسية الأمنية لدول المغرب العربي تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، وكذا قضية احترام الحقوق والحريات من طرف القوات المشتركة لدول الساحل الخمس في أثناء أداء عمليات مكافحة الإرهاب.

«بوكو حرام» و«ولاية غرب إفريقيا» في بحيرة تشاد: الواقع والمستقبل

د. **حكيم ألادي نجم الدين** - أكاديمي نيجيري مهتم بشؤون إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - أبوجا

تشهد منطقة بحيرة تشاد إعادة الهيكلة من قبل الحركات المسلحة، وعلى رأس هذه الحركات «الدولة الإسلامية – ولاية غرب إفريقيا» (Islamic State in West Africa Province = ISWAP)، التي تسعى وراء خطة توسّعية بسبب الديناميات الجديدة المتعلقة بتصفية «أبي بكر شيكاو» ومزاعم جديدة بمقتل «أبي مصعب البرناوي», إضافة إلى الأزمة السياسية في دولة تشاد التي تجبر حكومتها إلى الانغلاق وسحب القوات من الساحل لمواجهة خطر المعارضة السياسية المسلحة التي حاولت الإطاحة بحكومة الرئيس الراحل «إدريس ديبي إتنو».

وستتناول هذه الورقة واقع ومستقبل الحركات المسلحة في بحيرة تشاد مع التركيز على «ولاية غرب إفريقيا» لهيمنتها في المنطقة ونفوذها الذي كاد يطغى على الحركات المسلحة الأخرى.

«بوكو حرام» و«ولاية غرب إفريقيا» في بحيرة تشاد

تقع بحيرة تشاد في المنطقة الساحلية بغرب وسط إفريقيا عند تقاطع جمهورية تشاد (أقصى غرب تشاد) والكاميرون ونيجيريا (شمال شرق نيجيريا) والنيجر، وتعدّ أكبر بحيرة في حوض تشاد كما تقلّص حجمها على مر القرون بنسبة ٩٥ في المئة من عام ١٩٦٣م إلى عام ١٩٩٨م[١]، والبحيرة مهمة اقتصاديًّا لتوقعات العثور على النفط والغاز فيها, ولتوفيرها المياه لأكثر من ٣٠ مليون شخص يعيشون في الدول الأربعة المحيطة بها. وتقع ولاية «بورنو» النيجيرية – التي تعد «معقل بوكو حرام» – على حدود جمهورية النيجر من الشمال وبحيرة تشاد (وجمهورية تشاد) من الشمال الشرقي والكاميرون من الشرق, كما تحدّها من الجنوب والغرب ولايات «أداماوا» و«غومبي» و«يوبي» النيجيرية[٢].

وقبل عام ٢٠١٥م نشطت حركتان مسلحتان عنيفتان في بحيرة تشاد, وهما: «جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد» (بوكو حرام), و«الدولة الإسلامية – ولاية غرب إفريقيا». وهناك رابط وثيق بين ولاية غرب

(1) Peter Prokosch, Remnants of Chad Lake, Chad, February 2015, GRID-Arendal, Chad, https://www.grida.no/resources/4832.

(2) Ikusemoran Mayomi, Alhaji, M. and Abdussalam, B., "Geospatial Assessments of the Shrinking Lake Chad," 6: 1, 2018, 114-130, http://adsujsr.com/wp-content/uploads/2019/10/16.-Geospatial-Assessments-of-the-Shrinking-Lake-Chad.pdf.

إفريقيا و»بوكو حرام» التي يعود تاريخها إلى عام ٢٠٠٢م وقادها «أبو بكر شيكاو» من عام ٢٠٠٩م حتى ٢٠٢١م وبايع في أثنائها «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش) في مارس ٢٠١٥م, لتصبح «بوكو حرام» فيما بين ٢٠١٥م و٢٠١٦م «ولاية غرب إفريقيا»[٣].

أما «جماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان» والتي تعرف أيضًا بـ»تنظيم القاعدة في أراضي ما وراء الساحل»؛ فقد كانت ضمن «بوكو حرام» قبل انفصالها عنها لتكون مستقلة في عام ٢٠١٢م، ورغم التعاونات المسجلة بين «جماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان» و»بوكو حرام», إلا أن الأولى فقدت نفوذها وتدهور دورها في المنطقة منذ عام ٢٠١٥م[٤]. وعلى عكس «بوكو حرام» التي تتمركز في بحيرة تشاد وخاصة ولاية «بورنو» في شمال شرق نيجيريا، تنشط «جماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان» في ولاية كانو وما حولها في شمال وسط نيجيريا[٥]. بل هناك من يرى أن لا نفوذ لـ»جماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان» على أرض الواقع نظرًا لتدهور أنشطتها وآثارها, خاصة وأن هناك تقارير حول عودة أعضائها إلى «بوكو حرام»[٦].

وقد نجحت «ولاية غرب إفريقيا» في جعل نفسها التنظيم المهيمن على بحيرة تشاد والمناطق المجاورة لها, كما يعني اغتيال «شيكاو» - زعيم «بوكو حرام» – في مايو ٢٠٢١م من قبل مقاتلي «ولاية غرب إفريقيا»[٧] أن هذه الجماعة (ولاية غرب إفريقيا) هي الوحيدة ذات النفوذ في المنطقة في الوقت الراهن؛ حيث تواصل تدمير المبادرات الإنسانية والممتلكات الحكومية والهجوم على العاملين في المجال الإنساني وخطفهم ونهب مكاتبهم. وقد أدى ذلك إلى زيادة أعداد النازحين الذين كان ٥٤ في المئة منهم إناثًا. ولا تزال نسبة ١٩ في المئة من أراضي ولاية «بورنو» - التي تعدّ الأكثر تضررًا من أنشطة الجماعة في بحيرة تشاد - يتعذر الوصول إليها كليًّا أو نسبيًّا بسبب انعدام الأمن[٨].

وقد أتبعت «ولاية غرب إفريقيا» قضاءها على زعامة «بوكو حرام» بخطة إستراتيجية جديدة تعزّز أجندتها التوسعية نحو مناطق داخلية في شمال نيجيريا والبلدان المجاورة؛ فالموقع التقليدي لـ»ولاية غرب إفريقيا»

---

(٣) حكيم ألادي نجم الدين، «الجماعات المسلحة بنيجيريا والسيناريوهات المحتملة بعد البغدادي،» مركز الجزيرة للدراسات، (٢٤، ديسمبر، ٢٠١٩م)، https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/12/191224071235580.html.

(٤) نجم الدين، «الجماعات المسلحة بنيجيريا والسيناريوهات المحتملة بعد البغدادي.»

(5) David Cook, "Boko Haram: Reversals and Retrenchment," Combating Terrorism Center Sentinel, 6: 4, 2013, https://ctc.usma.edu/boko-haram-reversals-and-retrenchment/.

(٦) نجم الدين، «الجماعات المسلحة بنيجيريا والسيناريوهات المحتملة بعد البغدادي.»

(٧) حكيم أَلادَيْ نجم الدين، «ماذا بعد «أبو بكر شيكاو» زعيم بوكو حرام؟،» مركز الجزيرة للدراسات، (٢٦، مايو، ٢٠٢١م)، https://studies.aljazeera.net/ar/article/5017.

(8) Malik Samuel, "Islamic State Fortifies its Position in the Lake Chad Basin," Institute for Security Studies, July 13, 2021, https://issafrica.org/iss-today/islamic-state-fortifies-its-position-in-the-lake-chad-basin.

هو جزر بحيرة تشاد التي يصعب الانتشار والتمدد من خلالها, ما يجعل القضاء على «شيكاو» - وجماعته «بوكو حرام» التي اتخذت غابة «سامبيسا» مركزا لها – أمرًا ضروريًّا لتنفيذ خريطة الطريق بدءًا من الخطوات الجارية بإعادة هيكلة «ولاية غرب إفريقيا» وتقسيمها إلى أربع خلافات مع قيادة مستقلة ومجلس الشورى في شمال شرق نيجيريا, إضافة إلى إجراءات لمعالجة أسباب عدم الرضا بين المقاتلين التي أدت في السابق إلى الانشقاقات بين التنظيم و»بوكو حرام»[٩].

وتشمل الخطة الجديدة التي وضعتها «ولاية غرب إفريقيا» في يونيو الماضي (بعد مقتل شيكاو) وضع آلية لحل شكاوى رعاية المقاتلين وأنانية قادة الجماعة ومساءلتهم, إضافة إلى ضرورة حماية المدنيين ودعم سبل عيشهم في المناطق التي يسيطر عليها التنظيم, وهي إستراتيجية لضمان إيرادات كبيرة من خلال الضرائب وكسب ثقة المدنيين مما يضفي الشرعية على أنشطة التنظيم، بل يمكن للمقاتلين الآن حرّية التصرف في نصيبهم من غنائم الحرب، مما يقوّي الولاء للتنظيم. وأما الإصلاحات الهيكلية الجديدة, فقد قسِّمت «ولاية غرب إفريقيا» إلى أربع خلافات جديدة, وهي: خلافة غابة «سامبيسا»، وخلافة غابة «ألاغارنو» (في شمال شرق ولاية بورنو النيجيرية)، وخلافة «تومبوما» (إحدى المستوطنات على أطراف بحيرة تشاد)، وخلافة جزر بحيرة تشاد. ولكل من هذه الخلافة وَالِيْها على هيكل نظام «حاكم الولاية» الحديث[١٠].

إن تقسيم «ولاية غرب إفريقيا» إلى هذه الخلافات الجديدة وحزمة الإصلاحات يوفران للتنظيم قواعد عملياتية تشمل أجزاء مهمة من شمال نيجيريا والكاميرون وتشاد والنيجر, ويحثّان المقاتلين على العودة للانضمام إلى الجماعة, وبخاصة ذلكم المقاتلون الذين غادروا التنظيم بين عامي ٢٠١٦م و٢٠١٨م وفروا إلى ليبيا والسودان للانضمام إلى جماعات أخرى, وذلك بسبب وحشية «مصطفى كريميما» القائد العسكري السابق لـ»ولاية غرب إفريقيا»[١١]، وطبيعة النزاع مع «بوكو حرام» في عام ٢٠١٦م والذي أدى إلى إنشاء «ولاية غرب إفريقيا»[١٢].

وقد أكّد سيناريو الحصار على «شيكاو» ومعاونيه في «سامبيسا» تلك المخاوف التي أثارتها الدراسات الميدانية الجديدة حول خطورة أنشطة المسلحين العنيفين في بحيرة تشاد والتي تمثلت في أن الخطورة الحقيقية تكمن في الخبرات القتالية للمقاتلين العائدين إلى صفوف «ولاية غرب إفريقيا» تحت الإستراتيجية الجديدة للتنظيم بعد القضاء على زعامة «بوكو حرام». وقد أفادت دراسات لـ»معهد الدراسات الأمنية - إفريقيا» أن نحو ١٣٠ مقاتلًا سابقًا قد عادوا إلى «ولاية غرب إفريقيا» بعد مغادرتهم لليبيا على ثلاث

(9) Samuel, "Islamic State Fortifies its Position in the Lake Chad Basin".

(10) Samuel, "Islamic State Fortifies its Position in the Lake Chad Basin".

(11) Samuel, "Islamic State Fortifies its Position in the Lake Chad Basin".

(١٢) نجم الدين، «ماذا بعد «أبو بكر شيكاو» زعيم بوكو حرام؟»

دفعات بين أبريل ويونيو ٢٠٢١م، ويتوقع أيضًا انضمام ما لا يقل عن ٧٠ من المقاتلين الآخرين إلى التنظيم قريبًا[١٣].

ديناميات الأزمة السياسية في تشاد

يؤثر مقتل الرئيس التشادي «إدريس ديبي إيتنو» بأسلوب مفاجئ في ١٩ أبريل ٢٠٢١م في جهود مكافحة الجماعات المسلحة بمناطق وسط إفريقيا والساحل وبحيرة تشاد[١٤]؛ إذ كانت تشاد من الدول التي أدّت دورًا محوريًّا في محاربة «بوكو حرام» بسبب قوة جيشها الذي بناه الرئيس السابق «ديبي» إبان حكمه لمدة ٣٠ عامًا. وأكدت الجيوش التشادية فاعليتها منذ انضمامها إلى القوة المشتركة التي تقاتل «بوكو حرام» في بحيرة تشاد؛ ففي عام ٢٠١٥م شارك الجيش التشادي مع قوات من النيجر المجاورة في طرد «بوكو حرام» وتحرير بعض البلدات التي كانت تحت سيطرة الجماعة، بل وانتقد الرئيس «ديبي» جيش نيجيريا – أحد أكبر الجيوش في إفريقيا – بأنه يفشل في الحفاظ على المناطق المحررة. وفي عام ٢٠١٩م شن الجيش التشادي هجومًا واسعًا ودمرت معسكرات الجماعة، فأدى إلى مقتل أكثر من ألف مقاتل من الجماعة[١٥].

ومما يجعل قوات تشاد ذات نفوذ في وسط إفريقيا والساحل وبحيرة تشاد أنه مزيج بين عناصر الجماعات المتمردة والجيش الحديث, مما منحته خبرات قتالية تقليدية خاصة بالصحراء ومهارات التقنيات الحديثة. ومع ذلك تتأثّر القوات التشادية نفسها بعدم الاستقرار السياسي الذي تشهده تشاد في الشهور الأخيرة, كما أن المتمردين الذين كانوا يحاولون الإطاحة بحكومة الرئيس «ديبي» لا يزالون يشكلون خطرًا على المجلس العسكري الانتقالي الذي تشكّل بعد وفاة «ديبي» مباشرة مع ١٥ جنرالًا مقربين منه برئاسة نجله الجنرال «محمد إدريس ديبي»[١٦]. وهذه التوترات مع المعارضة المسلحة ومخاوف نشوب صراع داخل الجيش ودوائر السلطة حتى داخل عائلة «ديبي» أجبرت الحكومة التشادية على اتخاذ قرار سحب نصف قواتها من مجموعة دول الساحل الخمس رغم انتشار أنشطة المسلحين المتطرفين في المنطقة[١٧].

---

(13) Samuel, "Islamic State Fortifies its Position in the Lake Chad Basin".

(١٤) حكيم أَلْدَيْ نجم الدين، «أفغانستان والساحل الإفريقي: اختلاف السياقات وأوجه التشابه،» مركز الجزيرة للدراسات، (٣١، أغسطس، ٢٠٢١م)، https://studies.aljazeera.net/ar/article/5120.

(15) Alexandre Marc, "The Death Of Chadian President Idris Déby Itno Threatens Stability In The Region," Order from Chaos, 2021, https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2021/04/29/the-death-of-chadian-president-idris-deby-itno-threatens-stability-in-the-region.

(16) Marc, "The death of Chadian President Idris Déby Itno threatens stability in the region".

(17) Hakeem Najimdeen, "Chad's Withdrawal of Half of Its Soldiers from G5 Sahel: Will it Have Implications?," *Politics Today*, 2021, https://politicstoday.org/chads-withdrawal-of-its-soldiers-from-g5-sahel-implications.

إشكالية مقتل «أبي مصعب البرناوي»

في منتصف شهر سبتمبر ٢٠٢١م، أفادت الصحف المحلية في نيجيريا بأن «حبيب يوسف» (المعروف بـأبي مصعب البرناوي) - زعيم «ولاية غرب إفريقيا»، قد قُتِل في الأسبوع الأخير من شهر أغسطس في ولاية «بورنو». وكالعادة لم تصدر القيادة العسكرية العليا في نيجيريا أي بيان بشأن هذا التطوّر لحساسية القضية وتفادي السيناريوهات السابقة مع «شيكاو» بين ٢٠١٥م و٢٠١٩م، حيث كان يظهر كلما أعلن الجيش مقتله[١٨].

وتقول إحدى روايتي مقتل «البرناوي» – وهي التي تتداولها المصادر الأمنية - أنه قُتِل على يد القوات النيجيرية، حيث تعرّض لكمين من قبل الجيش وقُتل خلاله أيضًا أربعة من كبار قادة التنظيم والعديد من المقاتلين الموالين له. بينما ذهبت الرواية الأخرى إلى أنه قُتِل خلال حرب معادية داخل معسكر تنظيمه (ولاية غرب إفريقيا) بالقرب من حدود ولايتي «بورنو» و«يوبي» شمال شرق نيجيريا على طول محوري «موبار و«أبادم» المؤدي إلى منطقة بحيرة تشاد[١٩].

وتعني تقارير مقتل «البرناوي» أن تصفية «شيكاو» لم توحّد صفوف «ولاية غرب إفريقيا» بعدُ, وأن الصراع على السلطة والقيادة لا يزال جاريًا بين قيادات التنظيم. وقد أكدت مصادر في أواخر أغسطس الماضي أن المعركة التي أودت بحياة «البرناوي» وقادة آخرين من جانبي الصراع داخل التنظيم كانت لفرض السيطرة والتفوّق وأنها بلغت ذروتها بين ١٤ و٢٦ أغسطس ٢٠٢١م بمشاركة المقاتلين من منطقة وسط إفريقيا[٢٠]. ويعني سقوط «البرناوي» بعد أقل من شهرين من قضائه على زعامة «بوكو حرام»؛ أن «البرناوي» نفسه فَقَد الميزة والمكانة التي كان يتمتع بها كنجل «محمد يوسف» - مؤسس «بوكو حرام»، الذي قُتل في عام ٢٠٠٩م على يد قوات الأمن النيجيرية[٢١].

من جانب آخر, من المتوقع أن تواصل القيادة الجديدة داخل «ولاية غرب إفريقيا» تنفيذ الخطة المرسومة بعد الإطاحة بـ«شيكاو» رغم التطور الجديد المتمثل في مقتل البرناوي, خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على الهيكل الجديد وتوزيع المهام القيادية للخلافات الأربعة, إضافة إلى توفير مُمَثّلَين على الأقل في مجلس الشورى وقادة عسكريين خاصين في كل خلافة, وهؤلاء الملثون هم من سيقدمون تقاريرهم إلى أمير الجيش الذي سيشرف على جميع الأنشطة العسكرية في منطقة بحيرة تشاد. ومن ضمن الخطة أيضًا أن

(18) Olatunji Omirin and Idowu Isamotu, "Vicious ISWAP Leader, Al-Barnawi, Killed," *Daily Trust*, September 15, 2021, https://dailytrust.com/vicious-iswap-leader-al-barnawi-killed.

(19) Omirin and Isamotu, "Vicious ISWAP Leader, Al-Barnawi, Killed".

(20) Omirin and Isamotu, "Vicious ISWAP Leader, Al-Barnawi, Killed".

(٢١) حكيم نجم الدين، «'العنف الديني' في نيجيريا: جماعة 'بوكو حرام'، الحركات الإرهابية في إفريقيا: الأبعاد والاستراتيجيات،» (مركز المسبار للدراسات والبحوث، ٢٠١٨م)، ١٦٩-١٩٤.

يُرقّى «أبو مصعب البرناوي» (قبل مقتله) لرئاسة مجلس الشورى الجديد في خلافة «سامبيسا». وكل هذا يكون بدعم من داعش اعتمادًا على الشبكة المعقدة التي شكلتها «ولاية غرب إفريقيا»، من حيث الاتصالات والطرق عبر ليبيا – الجزائر – مالي – النيجر – نيجيريا لتسهيل تحركات المقاتلين[٢٢].

مبادرة «صُلْحُو» السرّية للجيش النيجيري

كانت ضآلة النجاحات التي حقّقتها الجهود العسكرية المشتركة بين دول بحيرة تشاد وتصاعد الأنشطة العنيفة في مناطق جديدة بشمال نيجيريا بسبب التعاون بين العصابات المحلية وقطاع الطرق وبين الجماعات الإرهابية وعلى رأسها «بوكو حرام» و«ولاية غرب إفريقيا», إضافة إلى التطور السياسي الجديد في تشاد؛ كلها أدّت إلى تبنّي وكالة الاستخبارات النيجيرية (المعروفة بـ DSS) إستراتيجية جديدة سرية باسم «صُلْحُو» لجذب المقاتلين من «ولاية غرب إفريقيا» (وبوكو حرام) وجمع المعلومات حول قادتها.

وعلى الرغم من أن مسؤولي وكالات الاستخبارات النيجيرية يرفضون الحديث عَلَنًا حول وجود أي مبادرة سرية؛ فقد أكدت مصادر مقربة من «ولاية غرب إفريقيا» وأنشطة «بوكو حرام» سريان «صُلْحُو» (أي الصلح وصنع السلام) بهدف تحويل المنشقين أو المستعدين لترك الجماعة المسلحة إلى جواسيس لصالح وكالة الاستخبارات الوطنية النيجيرية. وفي المقابل توفر وكالة الاستخبارات الوطنية لهؤلاء الجواسيس حياة جديدة بتوفير منازل دون إيجار في مناطق جديدة، ورخصة تجارية لإقامة مشروعاتهم، ورواتب كل شهر[٢٣].

ويمكن تتبع أصل «صلحو» إلى عام ٢٠١٤م عندما حاولت الحكومة النيجيرية والمسؤولون المحليون بالسرية تحرير تلميذات «تشيبوك» البالغ عددهن ٢٧٠ تلميذة بعدما اختطفتهن «بوكو حرام», واتضح للوسطاء المفاوضين بعد سنوات من التواصل مع «بوكو حرام» أن العديد من مقاتلي الجماعة مستعدون لمغادرة الجماعة ومنفتحون على الحوار لإيجاد حلّ سلمي للصراع. وقد سجلت المبادرة نجاحات نسبية منذ إنشائها, حيث سلّم مئات المقاتلين أسلحتهم وعبروا الحدود منذ عام ٢٠١٩م والتقوا ممثلي الرئاسة والحكومة النيجيرية. كما عزز اغتيال «شيكاو» والخلافات الداخلية منذ الأشهر القليلة الماضية فاعلية المبادرة، حيث انسحب قادة آخرون من «بوكو حرام» وانضموا إلى جانب الحكومة بدلًا من الانضمام إلى «ولاية غرب إفريقيا».

(22) Samuel, "Islamic State Fortifies its Position in the Lake Chad Basin".

(23) Obi Anyadike, "Exclusive: Nigeria's Secret Programme to Lure Top Boko Haram Defectors," *The New Humanitarian*, August 19, 2021, https://www.thenewhumanitarian.org/news/2021/8/19/nigerias-secret-programme-to-lure-top-boko-haram-defectors.

وفي حين تقع إدارة «صلحو» تحت مسؤولية وكالة الاستخبارات النيجيرية والجيش الوطني النيجيري؛ إلا أنها تختلف عن مبادرة الجيش الأكبر لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تُعرف باسم «عملية الممر الآمن» (Operation Safe Corridor = OSC). ويُسجَّل المنشقون تحت مبادرة «صلحو» في دورة تدريبية مدتها ستة أشهر في مركز التسريح وإعادة الإدماج التابع للجيش في بلدة «مالام سيدي» مقرًّا لها في ولاية «غومبي» المجاورة لولايتي «بورنو»، وتُصدَر لهم شهادة تخرّج بعد إكمال مدة تدريبهم كي يعودوا إلى المجتمع ويمارسوا مِهَنَهم[٢٤].

ولعل أبرز الفروق بين المبادرتين («عملية الممر الآمن» و«صُلْحُو»)؛ أن الأولى تستهدف المقاتلين السابقين «منخفضي الخطورة»، ولذا كان نحو ٧٥ بالمئة من المشاركين فيها هم الذين لم يكونوا قد حملوا سلاحًا مطلقًا أو القرويون الذين علّقوا في شباك المواجهات العسكرية وقضوا سنوات في الاحتجاز دون محاكمة. بينما المشاركون في المبادرة الثانية هم المقاتلون الذين شوهدوا في مقاطع فيديو لـ«بوكو حرام» أو «ولاية غرب إفريقيا» وهم يهتفون لخطاب زعيم الجماعة, أو الذين انضموا إلى الجماعة كرهًا بعد سيطرتها على مناطقهم فأذعنوا لها لعوامل أيديولوجية واجتماعية واقتصادية.

رؤية وتوقعات مستقبلية

شهدت الأسابيع الأخيرة احتفالًا بما أسماه البعض «انتصارًا عسكريًّا» ضد «ولاية غرب إفريقيا» و(بوكو حرام) بسبب استسلام أكثر من ألف مقاتل وعائلاتهم من الجماعة المسلحة وتسليم أنفسهم لوحدات الجيش في المدن الجنوبية لولاية «بورنو» وعبر الحدود في الكاميرون المجاورة. ويوجد من بين المستسلمين من وصفهم الجيش بـ«خبير القنابل الرئيسي». ولكن إمعان النظر في التطورات الأخيرة يؤشر على أن سلسلة الاستسلام كانت نتيجة الصراع على القيادة داخل الحركة المسلحة، وقد تعني أيضًا بداية حرب جديدة أكثر خطورة في المرحلة المقبلة.

وبعبارة أخرى؛ من المتوقع أن تواصل الجماعات المسلحة الإقليمية المتحالفة مع القاعدة و«داعش» في تشكيل تهديدات لدول المنطقة بما في ذلك نيجيريا والنيجر وتشاد والكاميرون، حتى نهاية عام ٢٠٢١م على الأقل.

(24) International Crisis Group, *An Exit from Boko Haram? Assessing Nigeria's Operation Safe Corridor,* (International Crisis Group, 2021), https://www.crisisgroup.org/africa/west-africa/nigeria/b170-exit-boko-haram-assessing-nigerias-operation-safe-corridor.

يضاف إلى ما سبق أن مستقبل بحيرة تشاد سيعتمد على طبيعة وأساليب التعامل مع بقايا «بوكو حرام» ومستجدات خطة «ولاية غرب إفريقيا». ولنجاح هذا التعامل يجب توحيد جهود الجيش النيجيري والجهات الأمنية الفاعلة الأخرى من دول الجوار بما فيها قوة المهام المشتركة متعددة الجنسيات لدول بحيرة تشاد التي تراجع دورها في عمليات الشهور الأخيرة, بالإضافة إلى إيجاد التكامل بين الحماية المدنية وإنفاذ القانون والردود العسكرية والتأكد من ارتباطها مع بعضها على المستوى الإقليمي. وهناك حاجة لحكومات دول بحيرة تشاد أن تستغل الخلافات القيادية داخل «ولاية غرب إفريقيا»، وأن تتعاون مع حكومات دول الساحل فيما يتعلق بجمع المعلومات الاستخبارية حول المقاتلين العائدين والمسافرين عبر أراضيهم.

من جانب آخر؛ يمكن القول بأن إعادة التنظيم الجارية لمقاتلي «بوكو حرام» و«ولاية غرب إفريقيا» لم تقدم بعدُ هيكلًا أقوى وأفضل مما كانت عليه من ذي قبل, خاصة في ظل تأكيد تقارير مقتلَ «أبي مصعب البرناوي» الذي تولى زمام «ولاية غرب إفريقيا» وما تبقّى من «بوكو حرام». وهذا لا يعني بالأكيد أن «ولاية غرب إفريقيا» غير قادرة على تحقيق ذلك إذا استمر الإهمال من جانب الحكومات والفاعلين المحليين في مجتمع الصراع؛ إذ أظهر التنظيم في تعييناته وإصلاحاته الأخيرة أنه عازم على تحسين مرونته وفرص نجاحه.

وتلاحظ رمزية مبادرة «صُلْحُو» في الحقيقة أن الجيش النيجيري قد مكث نحو اثنتي عشرة سنة في محاربة «بوكو حرام» دون نتائج واقعية ملموسة، كما أن المبادرة بمنزلة حرب ذكية ووسيلة لإخراج كبار مقاتلي «ولاية غرب إفريقيا» و«بوكو حرام» من ساحة المعركة وإدماجهم بأسلوب فعال في المجتمع مما يستنزف القوة القتالية للحركتين. ومع ذلك تُلاحَظ عدة قصور في المبادرة حيث أفادت تقارير بشأن طبيعتها أنها لم ترسم خريطة واضحة لحماية المقاتلين السابقين – الذين صاروا جواسيس الحكومة – من المخاطر التي قد تهددهم, كما أنها لم تمنحهم عفوًا رسميًّا ولم تحاسبهم على أي جرائم ارتكبوها إبان عضويتهم ومشاركتهم في وحشية جماعتهم. بل يرفض العديد من النيجيريين موقف الحكومة من فكرة وجود إرهابيين «منخفضي المخاطر», كما عَدّ البعض هذه المبادرة طريقة أخرى لتدليل «القتلة» والتقاعس عن محاربته من جانب بعض أفراد الجيش ومسؤولي الحكومة في شمال نيجيريا بسبب الروابط الدينية والعلاقة الإقليمية, بينما تتعامل الحكومة بشراسة مع الانفصاليين في الجنوب[٢٥].

(25) Sheriff Folarin, "Why Terrorism Continues in Nigeria and How to Turn the Tide," *The Conversation*, 2020, https://theconversation.com/why-terrorism-continues-in-nigeria-and-how-to-turn-the-tide-143479.

وأخيرًا, تحتاج حكومات دول بحيرة تشاد وخاصة نيجيريا إلى تحمّل مسؤولية توفير قيادة حقيقية في القرى والبلدات النائية, وإدارة مسؤولة للحرب ضد الحركات المسلحة. كما أنها بحاجة إلى إيلاء الأهمية للممارسات التي أدّت في الأصل إلى ظهور الجماعات المسلحة – وعلى رأسها الفساد[٢٦], حيث سبقت وأن اتَّهَمت حكومة ولاية «بورنو» الجنود بابتزاز الأموال من سائقي السيارات وقبول الرِّشا من مناطق وجود «بوكو حرام». بل ستؤدي معالجة مثل هذه الممارسات والقضايا المسببة لعدم الرضا العام دورًا أكبر في حل الأزمة مقارنة بمبادرات الحوار مع الجماعات المسلحة أو التفاوض معها ودفع الفدية لإطلاق سراح المختطفين والعفو عن المقاتلين ودمج «التائبين» منهم في الجيش والمجتمع والتي أثبتت قلة مفعولها وتداعياتها في عرض الداخل والهيكل العسكري للخطر والمساومات الاستخباراتية والعملياتية[٢٧].

(٢٦) حكيم نجم الدين، «نيجيريا: أزمة 'بوكو حرام' وتقييم الجهود في محاربتها،» متابعات إفريقية العدد ١، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠٢٠م)، ١٩-٢٩،
https://kfcris.com/pdf/ab718ee9f97d9f01ea85739d4dd8b9f25eaea64f78da9.pdf.

(27) Folarin, "Why Terrorism Continues in Nigeria and How to Turn the Tide».

داعش والتمدد في إفريقيا

تقى النجار - باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية - القاهرة

مع الهزائم التي مُني بها تنظيم «داعش» في معاقله التقليدية وفقدانه السيطرة على مناطق نفوذه في العراق وسوريا، أدركت قيادته المركزية أن هناك ضرورة للبحث عن ساحات بديلة للتمدد، فكان الانتقال الإستراتيجي إلى إفريقيا، حيث سعى إلى نقل مركز ثقله الإقليمي هناك، عبر بلورة هياكله التنظيمية في غرب ووسط إفريقيا، مع العمل على إحياء نفوذه في شمال القارة. وفي ضوء تلك المعطيات تسعى هذه الورقة إلى استعراض خريطة التمدد الداعشي في إفريقيا، مع إلقاء الضوء على دوافع وتداعيات هذا التمدد، بالإضافة إلى تناول السيناريوهات المحتملة لمستقبل تنظيم «داعش» في القارة الإفريقية.

خريطة التمدد الداعشي في إفريقيا

يمكن الإشارة إلى أبرز ولايات تنظيم «داعش» في إفريقيا على النحو التالي:

١- **داعش غرب إفريقيا:** تشكلت «ولاية غرب إفريقيا» في مارس ٢٠١٥م عندما بايعت سابقتها «بوكو حرام» بقيادة «أبو بكر شيكاو» «داعش»، ومن ثم تغيير اسم التنظيم، غير أنه في بداية أغسطس ٢٠١٦م عزل «شيكاو» من القيادة؛ لتجاهله الأوامر، واعتماده تكتيكات لم توافق عليها القيادة المركزية، واستهدافه المساجد والمدنيين المسلمين، وعلى أثر ذلك تولى «أبو مصعب البرناوي» القيادة، وهو ما رفضه الأول حيث انشق بفصيل تابعٍ له متسببًا بفوضى داخلية، ما أدى إلى قيام الثاني بحشد عناصره والتحرك بهم إلى موقع الأول لقتله في مايو ٢٠٢١م[١].

وتشير التقديرات إلى أن عدد عناصره يُراوح بين ٣,٠٠٠ و٥,٠٠٠ مقاتل، وينشط في منطقة بحيرة تشاد التي تضم أربعة بلدان، هي: نيجيريا، والنيجر، والكاميرون، وتشاد، حيث يركز في معظم هجماته على استهداف الجيش النيجيري. ومؤخرًا يسعى لتعزيز وجوده في المجتمعات المحلية من خلال تجنب

(1) Congressional Research Service, "*Boko Haram and the Islamic State's West Africa Province*," (Congressional Research Service, 2021), https://fas.org/sgp/crs/row/IF10173.pdf.

الهجوم على المدنيين، وملء الفراغ في الحكم المدني وتوفير الخدمات[٢]، مع العمل على تنويع مصادر تمويله، عبر انخراطه في شبكات الجريمة المنظمة، إذ تشير تقارير مختلفة إلى أن إيراداته السنوية تفوق ١٠ ملايين دولار.

٢- **داعش الصحراء الكبرى:** ظهرت «ولاية الصحراء الكبرى» مع إعلان «عدنان أبو الوليد الصحراوي» (القيادي في تنظيم «المرابطون») بيعته للبغدادي في منتصف عام ٢٠١٥م. وقد أثارت هذه البيعة غضب «مختار بلمختار» (القيادي البارز في تنظيم «المرابطون»، الذي أكد أن بيعة «الصحراوي» لداعش جاءت كقرار فردي، ما أسفر عن انشقاق فصيل مؤيد لتنظيم «القاعدة» بقيادة «بلمختار»، وفصيل آخر مؤيد لداعش بقيادة «الصحراوي»، ثم انفصل الأخير بمجموعته معلنًا عن تنظيم «داعش الصحراء الكبرى».

و بعد فترة خمول لقرابة عام ونصف، أعلن التنظيم عن نفسه بقوة عبر سلسلة عمليات بارزة نهاية سنة ٢٠١٦م[٣].إذ ينشط في المنطقة المسماة «الحدود الثلاثة» التي تجمع بين مالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، وخلال شهر سبتمبر ٢٠٢١م نجحت القوات الفرنسية في تصفية قائده «عدنان أبو الوليد الصحراوي» في غارة جوية نفذتها قوات برخان.

وتتباين التقديرات حول قوته البشرية، غير أن أكثر التقديرات شيوعًا تشير إلى أنه في يوليو ٢٠١٨م ضم نحو ٤٢٥ مقاتلًا، يتألف من مقاتلين من قبائل الفولاني والطوارق، وغيرهما. ويعتمد على الأنشطة الإجرامية كمصدر رئيس للتمويل، وهذه الأنشطة: تشمل السرقة، والابتزاز، وتهريب المخدرات. وتستهدف عملياته القوات العسكرية وقوات الشرطة في البلدان التي ينشط فيها، كذلك القوات الفرنسية، والأمريكية، والأممية في المنطقة[٤].

٣- **داعش وسط إفريقيا:** أعلن «داعش» عن تشكيل «ولاية وسط إفريقيا» في أبريل ٢٠١٩م، بعد تبنيه هجومًا شنَّه مقاتلو «تحالف القوى الديمقراطية» في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبعد فترة وجيزة في يونيو ٢٠١٩م، أعلن مسؤوليته عن هجوم نفذته «حركة الشباب» في موزمبيق ، وبذلك دُمجت الحركة رسميًّا في «ولاية وسط إفريقيا»[٥].

---

(2) International Crisis Group, *Africa Report N°273: Facing the Challenge of the Islamic State in West Africa Province* (International Crisis Group, 2019), https://www.crisisgroup.org/africa/west-africa/nigeria/273-facing-challenge-islamic-state-west-africa-province.

(3) Katherine Zimmerman, "Salafi-Jihadi Ecosystem in the Sahel," *American Enterprise Institute*, April 22, 2020, https://www.aei.org/wp-content/uploads/2020/04/Salafi-Jihadi-Ecosystem-in-the-Sahel.pdf.

(٤) تقى النجار، «تحولات خريطة الإرهاب في إفريقيا»، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية،)٨، مارس، ٢٠٢٠م)، https://ecss.com.eg/8358/.

(5) Daveed Gartenstein-Ross, Emelie Chace-Donahue, and Colin P. Clarke, "The Evolution and Escalation of the Islamic State Threat to Mozambique," *Foreign Policy Research Institute*, April 13, 2021, https://www.fpri.org/article/2021/04/the-evolution-and-escalation-of-the-islamic-state-threat-to-mozambique/.

ويمكن القول إن «ولاية وسط إفريقيا» تتكون من مكونين غير متصلين، بما في ذلك الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وشمال موزمبيق. وعلى الرغم من أن المقاتلين المتمركزين في جمهورية الكونغو الديمقراطية أقل نشاطًا من نظرائهم الموزمبيقيين، إلا أنهم قادرون على شن عشرات الهجمات على قوات الأمن[٦].

تشير التقديرات إلى أنه يتكون من نحو ٢,٠٠٠ عنصر، ويعتمد اعتمادًا أساسيًّا على المقاتلين الأجانب لا سيما من تنزانيا، وجنوب إفريقيا، وأوغندا، وتشاد، وكينيا، والصومال. ومؤخرًا أشار تقرير لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة نُشر في فبراير ٢٠٢١م إلى اكتساب عناصره مهارات متطورة في الهجمات الأخيرة، إذ شنوا عمليات معقدة متعددة المحاور، ما يرجح سعيهم للاستيلاء على المزيد من المواقع وتوسيع نطاق العمليات إلى مناطق أخرى[٧].

٤- **داعش شمال إفريقيا:** شهد عام ٢٠١٤م أول ظهور لتنظيم «داعش» في ليبيا؛ حيث ظهر عددٌ من المسلحين التابعين لما يسمى «مجلس شورى شباب الإسلام» في مدينة «درنة» ممن بايعوا التنظيم. وقد نجح في السيطرة على «درنة» بكاملها في نهاية عام ٢٠١٤م، غير أنه اضطر للخروج منها في يونيو ٢٠١٥م بعد صراعه مع الفصائل الإرهابية الأخرى. كما نجح في السيطرة على «سرت» في مطلع عام ٢٠١٥م، وعلى إثر نجاح قوات «البنيان المرصوص» في عام ٢٠١٦م في إخراجه منها، فشل في تحقيق حلمه بتحويلها إلى منطقة نفوذ دائمة له[٨].

وعلى الرغم من تضارب التقديرات بشأن عدد عناصره، إلا أنه اعتمد اعتمادًا أساسيًّا على العناصر الأجنبية، لا سيما العراقيين والتونسيين، كما نجح في استقطاب العناصر الإرهابية من الجماعات الأخرى. ومؤخرًا يسعى إلى إعادة التموضع في الجنوب الليبي، بعد أن شهد نشاطه تراجعًا منذ عام ٢٠١٧م بفضل الضربات الجوية الأمريكية المستمرة على معسكراته الموجودة خارج «سرت».

وفي الوقت الحالي، يعاني نقصًا حادًّا في مصادر التمويل، ما دفعه للبحث عن مصادر جديدة، حيث بدأ في المشاركة في أعمال التهريب عبر الحدود، مثل: تهريب السلع والبضائع، والمشتقات النفطية، والمخدرات، وهو ما يتيح له مواردَ ماليةً محتملة تمكنه من تمويل نشاطه.

---

(6) Jacob Zenn, "ISIS in Africa: The Caliphate's Next Frontier," *ISIS 2020 Newlines Institute*, 5, 2020, https://newlinesinstitute.org/isis/isis-in-africa-the-caliphates-next-frontier/.

(7) United Nations Security Council, *Twenty-Seventh Report of The Analytical Support and Sanctions Monitoring Team Submitted Pursuant to Resolution 2368 (2017) Concerning ISIL (Da'esh), Al-Qaida and Associated Individuals and Entities, S/2021/68* (United Nations, 2021), https://undocs.org/pdf?symbol=en/S/2021/68.

(8) () Inga Kristina Trauthig, *Islamic State in Libya: From Force to Farce?*, (London: International Centre for the Study of Radicalisation, King's College London, 2020), 7-10, https://icsr.info/wp-content/uploads/2020/03/ICSR-Report-Islamic-State-in-Libya-From-Force-to-Farce.pdf.

دوافع التمدد

هناك جُملة من الدوافع التي تُفسّر ذلك التوجه من قبل تنظيم «داعش»، ويمكن تناولها على النحو التالي:

١- **الزعامة الجهادية:** يسعى «داعش» إلى تحقيق الزعامة الجديدة في إفريقيا، وذلك في ضوء الانتقال الإستراتيجي للقارة الذي اتبعه في أعقاب فقدانه معاقله الرئيسة في سوريا والعراق. ويعتقد التنظيم أن هذا الهدف قابل للتحقق في ضوء جملة من العوامل؛ يتعلق أولها بنجاحه في قتل «أبو بكر شيكاو» (زعيم بوكوحرام)، وانضمام عناصر الأخير إليه، وبذلك سيطرته على المخزون الإستراتيجي والبشري لجماعة «بوكوحرام». وينصرف ثانيها إلى قدرته على تعزيز نشاطه من خلال توسيع نطاق عملياته وتنويع تكتيكاته. ويتصل ثالثها باتباعه نهجًا قائمًا على التغلغل التدريجي في المجتمعات المحلية بهدف تعزيز نفوذه.

وارتباطًا بهذا الهدف عمل على إظهار نفوذه في إفريقيا عبر التسويق الإعلامي؛ فوفقًا لدراسة أجراها معهد هدسون، في عام ٢٠٢٠م، «تم تخصيص النصيب الأكبر من دعاية الصور والفيديو الخاصة به لنجاحاته وعملياته في حوض بحيرة تشاد والصحراء الكبرى، وبدرجة أقل، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وموزمبيق».[٩]

إضافة إلى نشر إحصاء في ١٢ أغسطس الماضي حول عدد العمليات الإرهابية التي نفذها في الفترة من أغسطس ٢٠٢٠م حتى أغسطس ٢٠٢١م، وكان مجملها نحو (٢,٩٤٤) عملية، إذ جاءت «ولاية غرب إفريقيا» في المرتبة الثانية من حيث عدد العمليات بمعدل (٥٠٥) عملية.

٢- **البيئة الحاضنة:** تعد إفريقيا لا سيما منطقة الساحل الإفريقي بيئة حاضنة لنشاط التنظيمات الإرهابية على وجه العموم ونشاط تنظيم «داعش» على وجه الخصوص، إذ يستغل الأخير جملة من العوامل تساعده على توسيع نفوذه؛ يتعلق أولها بتصاعد حدة الاضطرابات المرتبطة بالصراعات السياسية والدينية والعرقية. وينصرف ثانيها إلى هشاشة الحدود وزيادة الثغرات الأمنية المرتبطة بها نتيجة لتواضع القدرات في المجال الأمني والعسكري والاستخباراتي. ويتصل ثالثها بتفشي المظالم المحلية المختلفة داخل المجتمعات. ويتبلور رابعها حول تمدد شبكات الجريمة المنظمة وتفشي جرائم الاتجار بالبشر والسلاح.

ومن ثم توفر تلك المعطيات سياقات حاضنة لنشاطه سواء على صعيد التوسع الجغرافي، أو على صعيد التجنيد، إذ يهدف التنظيم إلى تأسيس عقد اجتماعي جديد مع المجتمعات المحلية من خلال تقديم نفسه

(9) Haroro Ingram, Craig Whiteside, and Charlie Winter, "The Routinization of the Islamic State's Global Enterprise," *Current Trends in Islamist Ideology*, 28: 2021, https://www.hudson.org/research/16798-the-routinization-of-the-islamic-state-s-global-enterprise.

كبديل للدولة مستغلًا حالة عدم الاستقرار من جهة، والفراغ الأمني من جهة ثانية، والعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية من جهة ثالثة.

٣- **تعزيز مصادر التمويل:** تراجعت التقديرات بشأن الأموال التي يعتقد أنها متاحة لتنظيم «داعش» من تقديرات قاربت الملايين من الدولارات إلى ما يقدر أنه يُراوح ما بين ٢٥ و٥٠ مليون دولار[١٠]. وفي ضوء تلك المعطيات يسعى التنظيم إلى البحث عن مصادر تمويل جديدة بغرض تعويض النقص المالي، ويبدو أنه وجد ضالته في إفريقيا، لا سيما وأنها تساهم بجزء مهم من إجمالي احتياطيات الثروات الطبيعية في العالم، حيث تؤكد التقديرات أنها مصدرٌ لنحو ٣٠٪ من احتياطيات العالم من المعادن، ونحو ٨ ٪ من الغاز الطبيعي في العالم، وغيرها من الموارد الطبيعية التي تسعى التنظيمات الإرهابية إلى استغلالها.

ويمكن لهذا الطرح أن يفسر توسع عمليات «داعش» في الدول الواقعة في محيط بحيرة تشاد، إذ تشير تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن المناجم غير الرسمية في بوركينا فاسو ومالي والنيجر تنتج إجمالًا نحو ٥٠ طنًّا من الذهب تبلغ قيمتها ملياري دولار كل عام[١١]. وبجانب التمويل عن طريق السيطرة على الموارد الطبيعية يفرض التنظيم «الجباية» على الماشية، والزرع، والنقود، إذ بلغ مقدار ما تمت جبايته خلال شهري شعبان ورمضان من منطقة بحيرة تشاد٥١,٨٦٥,٠٠٠ (نيرا) أي ما يساوي ١٥٦,٩٨٥ دولارًا تقريبًا، وذلك طبقًا لما ورد في العدد ٢٨٨ من صحيفة النبأ التابعة له الصادرة في٢٧ مايو ٢٠٢١م.

٤- **غياب إستراتيجية فاعلة:** إذ فشلت فرنسا وشركاؤها في اتباع إستراتيجية فاعلة لتوفير الأمن في منطقة الساحل، حيث أطلقت فرنسا عملية «سرفال» في ٢٠١٣م بهدف وقف تمدد الجماعات الراديكالية في شمال مالي، ثم شكلت عملية «برخان» في عام ٢٠١٤م والتي اتسع نطاقها لتمتد وتشمل كل دول الساحل (مالي وتشاد والنيجر وبوركينافاسو).

وعلى الرغم من نجاح الأخيرة بالتعاون مع القوات الأمنية لدول الساحل في تنفيذ ضربات قوية للتنظيمات الإرهابية في المنطقة، إلا أن التنظيمات نجحت في امتصاص تلك الضربات وتوسيع نطاق تهديدها، ما ترتب عليه إعلان الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون» مؤخرًا عن تغيير في السياسة الفرنسية في منطقة

(10) United Nations Security Council, *Letter dated 15 July 2021 from the Chair of the Security Council Committee Pursuant to Resolutions 1267 (1999), 1989 (2011) and 2253 (2015) Concerning Islamic State in Iraq and the Levant, Al-Qaida and Associated Individuals, Groups, Undertakings and Entities Addressed to the President of the Security Council, S/2021/655* (United Nations, 2021), https://undocs.org/S/2021/655.

(١١) ديفيد لويس ورايان مكنيل، «تقرير خاص- في سبيل الذهب.. شق المتشددون طريقهم في منطقة الساحل بإفريقيا»، رويترز، (٢٣، نوفمبر، ٢٠١٩م)، https://www.reuters.com/article/africa-gold-ab1-idARAKBN1XX0BI.

الساحل، هذا التغيير مرتبط بانتهاء عملية «برخان»، وخفض عدد القوات الفرنسة هناك على مدى عدة سنوات[١٢].

ويمكن القول، إن غياب إستراتيجية أوروبية فاعلة في منطقة الساحل ساهم في تصاعد نشاط التنظيمات الإرهابية، لا سيما «داعش»، فعلى الرغم من تعدد مبادرات التدخل الأوروبي التي تهدف إلى عودة الاستقرار في منطقة الساحل، إلا أنها لم تكن واضحة في أهدافها وآليات العمل الخاصة بها، مما أدى إلى تباطؤ تقدمها على الأرض، إضافة إلى أن الاهتمام بالجانب الأمني مع إغفال الجانب التنموي شكَّل تحديًا لعودة الاستقرار في المنطقة[١٣].

تداعيات محتملة

بناءً على ما تقدم هناك جُملة من التداعيات يمكن عرضها على النحو التالي:

١- **توسع جغرافيا الإرهاب:** يمثل تمدد تنظيم «داعش» عاملًا محفزًا لاتساع جغرافيا الظاهرة الإرهابية وتعاظم التهديدات التي تنطوي عليها، لا سيما في ظل الوضع الأمني المضطرب الذي تعانيه القارة الإفريقية على وجه العموم، ومنطقة الساحل على وجه الخصوص، حيث الانقسامات العرقية، والتباينات الدينية، وتردي الأوضاع المعيشة.

ومن ثم يحمل هذا المشهد جُملة من التداعيات الخطرة، والتي يأتي في مقدمتها نجاح تنظيم «داعش» في تدشين حلقات ربط بين مناطق نفوذه وولايته الموجودة في القارة، ما يفتح المجال أمام توسع مظاهر الدعم البشري واللوجيستي بينهما، وبذلك اتساع نطاق تهديد الأمن الإقليمي.

٢- **التنافس الجهادي:** أسفر التحول الإستراتيجي لتنظيم «داعش» وسعيه إلى التمدد في إفريقيا إلى تصاعد الصراع بينه وبين تنظيم «القاعدة»، حيث شهد عام ٢٠٢٠م حالة من تصاعد الصراع العملياتي والإعلامي بين التنظيمين في محاولة من الأول لتعزيز صورته الجهادية من جهة، وإعادة التموضع في ساحات بديلة من جهة أخرى، مقابل محاولات من الثاني للحفاظ على نفوذه في معاقله الرئيسة من ناحية، وتأكيد قدرته على الصمود أمام منافسه التقليدي من ناحية أخرى.

(12) Andrew Lebovich, "After Barkhane: What France's Military Drawdown Means for the Sahel," *European Council on Foreign Relations*, July 2 ,2021, https://ecfr.eu/article/after-barkhane-what-frances-military-drawdown-means-for-the-sahel/.

(13) Andrew Lebovich, "Disorder From Chaos: Why Europeans Fail to Promote Stability in the Sahel," *The European Council on Foreign Relations, Policy Brief – ECFR/338*, 2020, https://ecfr.eu/archive/page/-/Sahel_Alliance_Lebovich.pdf.

ومن المرجح أن يشهد هذا الصراع تصاعدًا في المرحلة القادمة، لا سيما مع تمسك كل منهما بمصالحه وأهدافه، ولذا يمكن أن يقود الصراع بين التنظيمين إلى محاولة التفوق بعضهما على بعض عبر توسيع هجماتهما، ما تنصرف تداعياته إلى زيادة مستويات العنف[١٤].

٣- **زيادة تدفق المقاتلين الأجانب:** يوفر تصاعد التهديد الداعشي بيئة حاضنة لزيادة تدفق المقاتلين الأجانب إلى القارة الإفريقية، وتكمن خطورة هؤلاء في ثلاثة عوامل رئيسة؛ يتعلق أولها بتعزيز قدرة التنظيمات الإرهابية على الصمود أمام الضغط العسكري. وينصرف ثانيها إلى تطوير إستراتيجيات قتال تلك التنظيمات على المستويين العملياتي والتكتيكي، وذلك في ضوء الخبرات التي اكتسبها هؤلاء من مناطق الصراع المختلفة. ويتصل ثالثها إلى تحول هؤلاء إلى حلقات وصل بين التنظيمات الإرهابية الداخلية والخارجية [١٥].

٤- **زيادة العنف ضد المدنيين:** يؤدي توسع عمليات تنظيم «داعش» إلى زيادة مستويات العنف الموجهة للمدنيين؛ وفي هذا السياق، وصف رئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا ومنطقة الساحل العنف الإرهابي الناتج بأنه «غير مسبوق»، وأشار إلى أن «العواقب الإنسانية مقلقة» لا سيما مع زيادة عدد ضحايا الإرهاب بمعدل خمسة أضعاف بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠م[١٦]، واتفق مع هذا الطرح موقع النزاع المسلح ومشروع بيانات الأحداث (ACLED)؛ حيث أكدت البيانات الصادرة عنه أن عام ٢٠١٥م شهد نحو ٣٨١ هجومًا استهدف المدنيين في إفريقيا مما أدى إلى مقتل ١,٣٩٤، بينما ارتفع هذا الرقم ارتفاعًا كبيرًا على مر السنين، وبحلول عام ٢٠٢٠م كان هناك نحو ٧,١٠٨ هجمة استهدفت المدنيين مما أدى إلى مقتل ١,٢٥١، ومن ثم تشير الأرقام سالفة الذكر إلى توسع التهديد الإرهابي وبذلك زيادة مستويات العنف[١٧].

---

(١٤) تقى النجار، «العلاقة بين 'القاعدة' و'داعش' في منطقة الساحل،» متابعات إفريقية، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠٢١م)، ٣٤-٤١،

https://www.kfcris.com/pdf/21b27bd9728644da5892094fa645e32d602ba4435680f.pdf.

(15) Austin Doctor, "The Looming Influx of Foreign Fighters in Sub-Saharan Africa," *War on the Rocks*, August 18, 2020, https://warontherocks.com/2020/08/the-looming-influx-of-foreign-fighters-in-sub-saharan-africa/.

(16) United Nation, *Peace and Security: "Unprecedented Terrorist Violence" in West Africa, Sahel Region*, (UN News, 2020), https://news.un.org/en/story/2020/01/1054981.

(17) Joseph Mroszczyk, Max Abrahms, "Terrorism in Africa: Explaining the Rise of Extremist Violence Against Civilians," *E-International Relations*, April 9, 2021, https://www.e-ir.info/pdf/91082.

سيناريوهات محتملة

تطرح التطورات السابقة تساؤلاتٍ مُهمةٍ حول السيناريوهات الحاكمة لمستقبل تنظيم «داعش» في القارة الإفريقية، والتي يمكن عرضها على النحو التالي:

السيناريو الأول: الهيمنة الجهادية

يشير هذا السيناريو إلى احتمالية قيام تنظيم «داعش» بتعزيز نفوذه داخل القارة الإفريقية، لا سيما في منطقة غرب إفريقيا. ويمكن القول إن هذا السيناريو قابل للتحقق على المدى القصير في ضوء ثلاثة عوامل رئيسة، يتعلق أولها بحالة الانتصار التي يتمتع بها في الوقت الحالي المقترنة بنجاحه في قتل «أبو بكر شيكاو» (زعيم بوكو حرام)، وانضمام عناصر الأخير إليه، وبذلك السيطرة على المزيد من الأراضي والمقاتلين والأسلحة.

وينصرف ثانيها إلى اتباعه موخرًا نهجًا قائمًا على تعزيز علاقته بالمجتمعات المحلية بالعمل على تقديم نفسه كبديل للدولة المركزية الأمر الذي من شأنه تعزيز شرعيته. ويتصل ثالثها بحالة الفراغ الأمني المرتبطة بالانسحاب التدريجي للقوات الفرنسية من منطقة الساحل من جهة، بجانب غياب إستراتيجية فاعلة لتقويض نفوذ «داعش» وغيره من التنظيمات الإرهابية من جهة أخرى. وتكمن خطورة هذا الطرح في اتساع نطاق تهديد للدول الواقعة في منطقة الساحل ودول الجوار الإقليمي لها، بجانب تدشين شبكات دعم وإمداد بين مناطق سيطرة التنظيم المختلفة في القارة الإفريقية.

السيناريو الثاني: تقاسم النفوذ

يشير هذا السيناريو إلى احتمالية أن تشهد الساحة الإفريقية على وجه العموم ومنطقة غرب إفريقيا على وجه الخصوص تقاسمًا للنفوذ بين تنظيمي «داعش»، و«القاعدة»، بعبارة أخرى العودة إلى مشهد ما قبل عام ٢٠٢٠م في منطقة الساحل، ويمكن ترجيح هذا السيناريو على المدى المتوسط، فعلى الرغم من الصراع الدائر بينهما منذ العام المنصرم، إلا أن تنظيم «القاعدة» يتمتع بالتجذر والتغلغل في المجتمعات المحلية في منطقة غرب إفريقيا الأمر الذي يحول دون القضاء على نفوذه، كذا تتميز التنظيمات الإرهابية بقدرتها على التعلم التنظيمي والاستفادة من الدروس والخبرات التي تعرضت لها، ما يدفعها إلى ترشيد ممارساتها وتجنب القتال الذي يقوض من عدد عناصرها البشرية. وفي ضوء تلك المعطيات، قد يلجأ التنظيمان إلى التعايش المشترك عبر تقاسم النفوذ الجغرافي، والمنافسة بلا اقتتال، وهذا هو الأخطر؛ لأنه سيمنح لهما مساحات للتمدد دون خسائر.

السيناريو الثالث: تقويض النفوذ

يشير هذا السيناريو إلى احتمالية تقويض نفوذ تنظيم «داعش» في منطقة الساحل، ولا سيما بعد نجاح فرنسا في قتل «عدنان أبو الوليد الصحراوي» قائد تنظيم «داعش الصحراء الكبرى»، إذ يجادل بعضٌ باحتمالية نشوب صراعات داخلية في التنظيم بشأن خليفة «الصحراوي»، الأمر الذي ينعكس على تماسكه وحضوره العملياتي في القارة.

ويمكن القول إن هذا السيناريو مستبعد الحدوث على المديين القصير والمتوسط، في ضوء جملة من العوامل يتعلق أولها بأن تنظيم «داعش» يتمتع بالمرونة والديناميكية والقدرة على التكيف، إذ إن عملية تداول السلطة واستبدال القيادات داخله أقرب ما تكون عادة. وينصرف ثانيها إلى تعقد وتشابك المشهد السياسي والاقتصادي في دول الساحل الإفريقي، ويتصل ثالثها بهشاشة الحدود وزيادة الثغرات الأمنية نتيجة لتواضع القدرات في المجال الأمني والعسكري، ويدور رابعها حول انتشار الصراعات الطائفية، والانقسامات العرقية، والتباينات الدينية.

ومن ثم تمثل تلك المعطيات حائلًا لتقويض نفوذه، إذ إن تحقيق هذا السيناريو يتطلب توافر تعاون دولي وإقليمي بين دول المنطقة، فضلًا عن وجود سياسات ذات فاعلية تهدف إلى تفكيك السرديات المتطرفة المنتشرة داخل الدول محل التهديد، إضافة إلى العمل على علاج المظالم الاجتماعية والمحلية المنتشرة داخل المجتمعات.

مجمل القول، يستدعي المشهد سالف الذكر ضرورة تعاون دول شمال إفريقيا ودول الساحل والصحراء من أجل تعزيز جهود مكافحة الإرهاب، حيث تشير المعطيات إلى أن التنظيمات الإرهابية هناك أقوى من أن تهزم عسكريًّا من خلال الاعتماد على الجيوش الوطنية فقط، الأمر الذي يستلزم تعزيز الجهود على الصعيدين الاستخباراتي والعسكري والأمني، على أن تأتي المكافحة العسكرية والأمنية جنبًا إلى جنب مع دعم جهود التنمية؛ إذ إن التنمية هي السلاح الأمثل لمكافحة التطرف والإرهاب.

تنظيم داعش في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية (الجذور والانتشار والمخاطر)

د. أبوبكر فضل محمد - باحث في الدراسات الإستراتيجية - الخرطوم

أصبحت منطقة شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية أرضاً خصبة لظهور التنظيمات الإرهابية لتميّزها بالصراعات والحروب الأهلية والأزمات الإنسانية وضعف هيبة الدولة، ولوجود العديد من الحركات المسلحة المتمردة، اتسمت تلك الصراعات والأزمات بتداخل عواملها السياسية والدينية والعرقية، وتعدد أبعادها المحلية والإقليمية والدولية، والتي استمرت لعدة عقود، نتج عنها عدم استقرار سياسي واضطراب أمني وتمزق اجتماعي وتدهور اقتصادي وأوضاع إنسانية بالغة السوء وانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، كما أصبحت المنطقة قبلة للاجئين من دول الجوار الفارين من الحروب المستمرة التي نشبت في أوغندا ورواندا وبورندي، وأصبح اللاجئون عنصراً في الصراعات العنيفة بالمنطقة، تلك الأوضاع المضطربة أوجدت بيئة ملائمة مكّنت تنظيم داعش من الظهور والتمدد مؤسِّساً ولاية وسط إفريقيا، ونتيجة لذلك أصبح تنظيم داعش أكبر مهدد للأمن والاستقرار بالمنطقة، لتوحشه واستهدافه للمدنيين والعسكريين ووكالات الإغاثة والبعثات الدولية وقوات حفظ السلام الأممية، وصار شرق الكونغو بؤرة التهديدات الإرهابية للإقليم برمته.

جذور تنظيم داعش في شرق الكونغو

تعود الجذور التاريخية لنشأة تنظيم داعش ولاية وسط إفريقيا إلى الصراع في أوغندا، ففي مطلع التسعينيات من القرن الماضي، حاولت إحدى الجماعات الإسلامية الدعوية السيطرة على مسجد كمبالا القديم، على الرغم من أن هذه الجماعة لم تكن تتبنى فكراً جهاديّاً عنيفاً في ذلك الوقت [١]. وترتبط بالزعيم الأوغندي المتطرف «جميل موكولو Jamil Mukulu». وقد أعقب الواقعة اعتقال نحو ٤٠٠ من أتباع الجماعة من بينهم زعيم

(١) حمدي عبدالرحمن، «تحدي المكافحة: دلالات تمدد 'داعش' في أفريقيا الوسطى،" المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (٢٠، يونيو، ٢٠٢١م)، https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/item/6367.

الجماعة جميل موكولو ثم أطلق سراحه بعد أن مكث بالسجن عدة سنوات[٢]. وفي أثناء ذلك كانت عناصر الجماعة تعد نفسها وأسست مركزاً للتدريب، وفي عام ١٩٩٤م بدأت في مهاجمة المنشآت الأمنية في بلدة «هويما» (غرب وسط أوغندا بالقرب من بحيرة ألبرت) وسرقة الممتلكات والاختطاف[٣]. وتمكن موكولو من إقامة تحالف مع جناح مسلح يسمى «المسلمون الأوغنديون المقاتلون من أجل الحرية».

وفي عام ١٩٩٥م تأسست القوى الديمقراطية المتحالفة بقيادة جميل موكولو الذي تلقى التدريب العسكري في معسكرات التنظيمات المتطرفة في أفغانستان وباكستان، والذي تمتع بشبكة علاقات دولية قوية مع التنظيمات المتطرفة والدول الداعمة لها، مما وفر له موارد مالية كافية.

انضم لتنظيم موكولو شركاء آخرون جمعهم السعي للإطاحة بالرئيس الأوغندي يوري موسيفيني عبر المواجهة المسلحة في مناطق أقصى الغرب الأوغندي، كما انضم لهذا التحالف عدد من مقاتلي جماعة باكانجو الإثنية المنشقين عن الحركة الانفصالية لملكة «روينزورورو» بعدما أعادوا تسمية نفسهم باسم الجيش الوطني لتحرير أوغندا، فضلاً عن المقاتلين المسلمين من أبناء جماعة باجندا الذين نظموا أنفسهم في إطار الجيش المسلم لتحرير أوغندا، كما ضم التحالف الناشئ عدداً من العناصر المسلحة من الأعضاء السابقين في الفرع الأوغندي من جماعة التبليغ السلفية[٤].

تمكنت القوات الأوغندية في عام ١٩٩٥م بعد معارك ضارية ضد التحالف من هزيمة التحالف وطرده إلى الكونغو، وقد ساعدت الطبيعة الجغرافية لمنطقة شرق الكونغو التي تموج بعشرات الجماعات المسلحة العنيفة، جماعة «موكولو» على إعادة البناء والتأسيس ومواصلة النشاط.

توسعت القوى الديمقراطية المتحالفة في أنشطتها منذ عام ٢٠٠٤م، حيث بدأت في شن هجمات متزايدة داخل كل من أوغندا والكونغو الديمقراطية[٥].

انطلاقاً من كل المعطيات أعلاه، يمكن القول أن جميل موكولو وأعوانه استفادوا من هذه البيئة الفوضوية في شرق الكونغو، إضافة إلى علاقة القربى والأصل المشترك مع سكان المنطقة واللاجئين الذين قدموا إلى المنطقة من دول الجوار بسبب حروب البحيرات العظمى، مستفيدين من ضعف وعجز الحكومات المتعاقبة في كينشاسا في فرض هيبتها في المنطقة.

---

(٢) أحمد أمل، «'داعش في الكونغو'.. الإرهاب في الجبهات الهشة،» العين الإخبارية، (٢، مايو، ٢٠١٩م)، https://al-ain.com/article/congo-22.

(٣) حامد المسلمي، «جميل موكولو.. رحلة العنف والدم في 'أوغندا'،» المرجع، (١١، أبريل، ٢٠١٧م)، https://www.almarjie-paris.com/1021.

(٤) أحمد أمل، «'داعش في الكونغو'.. الإرهاب في الجبهات الهشة.»

(٥) «مقتل الداعية الإسلامي راشد أفولا.. هل يفتح باب الاضطرابات في أوغندا..؟،» قراءات إفريقية، (٢، ديسمبر، ٢٠١٥م)، http://www.qiraatafrican.com/home/new/مقتل-الداعية-الإسلامي-راشد-أفولا-هل-يفتح-باب-الاضطرابات-في-أوغندا#sthash.fvHyPAEc.dpbs.

نشاط تنظيم داعش في شرق الكونغو

تعد ولاية تنظيم الدولة الإسلامية في وسط إفريقيا هي الأحدث تأسيساً بين ولايات التنظيم المنتشرة في القارة الإفريقية أو على المستوى العالمي، إلا أنها تمكنت خلال فترة قصيرة من فرض نفوذها بقوة كأحد أنشط الفروع على الإطلاق، ونشأت هذه الولاية الصاعدة من توحد جماعتين منفصلتين ومتمايزتين جغرافيّاً، تتمركز الأولى شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والثانية شمال موزمبيق[٦].

في عام ٢٠١٦م، أعلن موسى سيكا بالوكو الولاء لتنظيم داعش، إلا أنه لم يجد الاعتراف من التنظيم الأم إلا في أبريل ٢٠١٩م، بعد تبني هجوم على مواقع للجيش قرب حدود أوغندا، وكان هذا بمنزلة إعلان عن «ولاية وسط إفريقيا» التابعة للتنظيم، التي ضمت موزمبيق لاحقاً، وتتركز مناطق سيطرة التنظيم وهجماته في شرق الكونغو في مناطق «بيني» في شمال كيفو، وإقليم إيتوري، وتستهدف أهدافاً مدنية وعسكرية، ويستمر عنف التنظيم في المنطقة بوجه كبير بسبب عدم وجود مؤسسات حكومية قوية، وغياب الثقة في التدخل العسكري. وهذه ظروف مثالية لتوسع داعش وتمدده[٧]، علاوة على استغلال السخط الشعبي والمظالم العرقية المحلية.

تؤكد العلاقة الارتباطية بين التنظيمين، تقارير الأجهزة الأمنية لدول المنطقة وتقرير الخبراء الأمميين، حيث ذكر تقرير الخبراء حول الكونغو في نوفمبر ٢٠١٩م أن هذه القوات تسعى للتحالف «مع مجموعات جهادية أخرى». وبما يؤكد ذلك توقيف الكيني وليد أحمد زين في يوليو ٢٠١٨م بصفته «مستشاراً ماليّاً» لتنظيم الدولة الاسلامية في بلاد الشام. ويضيف التقرير «زعمت الشرطة الكينية بأن وليد مسؤول عن نقل أكثر من ١٥٠ ألف دولار عبر شبكة مرتبطة بداعش تغطي عدة دول، بينها جمهورية الكونغو الديمقراطية».

ويضيف التقرير أن «مسؤولين أوغنديين يؤكدون أن وليد كان على تواصل مع القوى الديمقراطية المتحالفة، فيما قالت فارة من هذه القوات لمجموعة الخبراء حول الكونغو إن شخصاً بهذا الاسم أرسل لها مالاً إلى كمبالا». وأكدت مصادر مقربة من الإدارة الأمريكية للخبراء أن وليد أرسل أموالاً إلى القوى الديمقراطية المتحالفة[٨].

---

(٦) حسن أبو هنية، «ولاية تنظيم 'الدولة' المنسية وسط أفريقيا،» عربي ٢١، (٤، أبريل، ٢٠٢١م)، https://arabi21.com/story/1349175/ولاية-تنظيم-الدولة-المنسية-وسط-أفريقيا.

(٧) أحمد أمل، «'داعش في الكونغو'.. الإرهاب في الجبهات الهشة.»

(٨) «جمهورية الكونغو الديمقراطية هدف مقبل للجهاديين في أفريقيا؟،» فرانس ٢٤، (٢٤، أبريل، ٢٠١٩م)، https://www.france24.com/ar/20190424-جمهورية-الكونغو-الديموقراطية-هدف-مقبل-للجهاديين-في-افريقيا؟.

وفي فبراير ٢٠١٨م، عثرت القوات الكونغولية على مواد وكتب تابعة لتنظيم داعش في حوزة مقاتلي «القوى الديمقراطية المتحالفة» في منطقة بيني شرقي الكونغو[٩]. وحسب دراسة حديثة أصدرها برنامج دراسة الإرهاب التابع لجامعة جورج واشنطن في مارس ٢٠٢١م، فإن حركة القوى الديمقراطية المتحالفة بدأت مسلسل التحالف مع تنظيم داعش في عام ٢٠١٥م[١٠]. ويشير التقرير لجامعة جورج واشنطن إلى أن العلاقة بين التنظيمين بدأت في الفترة بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨م، وأُضفِيَ عليها الطابع الرسمي عام ٢٠١٩م[١١].

وفي ١١ مارس ٢٠٢١م، أدرجت الخارجية الأمريكية فرعي داعش في الكونغو وموزمبيق وقاداتهم على قائمة التنظيمات الإرهابية، وأشارت الخارجية الأمريكية في بيان لها حول هذه الخطوة إلى أن تصنيف الجماعتين على رأس التنظيمات الإرهابية يأتي بعد وقوع عدة هجمات وحشية في مقاطعتي شمال كيفو وإيتوري في شرق الكونغو الديمقراطية تحت قيادة موسى سيكا بالوكو[١٢]. بحسب القرار التنفيذي رقم ١٣٢٢٤ على خلفية مقتل أكثر من ٢٠٠٠ شخص بريء على أيدي هذه الجماعات الإرهابية[١٣]، تلك الخطوة عكست تسليط الضوء على تنامي نشاط الإرهاب العالمي في الكونغو بصفة خاصة، وتشير الخطوة إلى اهتمام الإدارة الجديدة في واشنطن بالأمر وتنبهت إلى الخطر الداهم لتمدد تنظيم داعش في إفريقيا بعد هزيمته واضمحلال نشاطه في الشرق الأوسط.

تُقدّر أعداد مقاتلي القوى الديمقراطية المتحالفة بين ٤٠٠ و٤٥٠ مقاتلاً، بحسب تقرير خبراء الأمم المتحدة رُفع إلى مجلس الأمن في عام ٢٠١٨م، وتقول مجموعة البحث حول الكونغو في جامعة نيويورك إن «القيادة العليا للقوى الديمقراطية المتحالفة لا تزال في أيدي الأوغنديين»، لكن المجموعة مع التحولات الجديدة وارتباطها بداعش صارت تستهدف جمهوراً أوسع، وتستخدم الجماعة في منشوراتها اللغات السواحيلية واللوغندية (لغة محلية في أوغندا) والعربية والفرنسية ولغة الكينيا رواندا إحدى اللغات الرسمية في أوغندا[١٤]. وهناك تقارير أمنية أوغندية تقدر أعداد عناصر التنظيم بما يفوق ألف مقاتل.

---

(٩) خالد الغالي، «أصبحت العضو ٨٠ في التحالف.. قصة الكونغو مع داعش،» ارفع صوتك، (٦، يونيو، ٢٠١٩م)، https://www.irfaasawtak.com/world/2019/06/06/أصبحت-العضو-80-في-التحالف-قصة-الكونغو-مع-داعش.

(١٠) «دراسة جديدة.. كيف أسس داعش فرعه في الكونغو؟،» ارفع صوتك، (٢٢، مارس، ٢٠٢١م)، https://www.irfaasawtak.com/extremism/2021/03/22/دراسة-جديدة-أسس-داعش-فرعه-في-الكونغو؟

(١١) محمد الدخاخني، «هل يجري داعش عمليات في الكونغو؟،» حفريات، (٣١، مارس، ٢٠٢١م)، https://hafryat.com/ar/blog/هل-يجري-داعش-عمليات-في-الكونغو؟

(١٢) منى قشطة، «إدراج داعش الكونغو وموزمبيق على قوائم الإرهاب.. السياق والدلالات،» المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، (١٧، مارس، ٢٠٢١م)، https://marsad.ecss.com.eg/53096/.

(١٣) معاذ العمري، «أميركا تدرج فرعي «داعش» في الكونغو وموزمبيق في قائمة الإرهاب،» الشرق الأوسط ، (١٢، مارس، ٢٠٢١م)، http://www.aawsat.com/home/article/2854906/أميركا-تدرج-فرعي-«داعش»-في-الكونغو-وموزمبيق-في-قائمة-الإرهاب.

(١٤) الغالي، «أصبحت العضو ٨٠ في التحالف.. قصة الكونغو مع داعش.»

وعلى وجه العموم يمكن القول، أن جماعة محلية سلفية في أوغندا؛ وهي جماعة إسلامية دعوية سلمية فشلت في تحقيق مطالبها السياسية والاقتصادية، وقُوبلت حكوميّاً بقمع وعنف شديدين مع عدم اعتراف لحقوقها، ومعالجة أوضاعها ودمجها في مجتمع متعدد الأعراق والأديان- استطاعت أن تتحول وتتحالف مع جماعات عرقية مطلبية، وأخرى انفصالية مكونة القوى الديمقراطية المتحالفة.

تمكنت القوى الديمقراطية المتحالفة الاستفادة من الظروف التي مرت بها المنطقة والتحولات التي حدثت لُجمل الجماعات المسلحة في غرب أوغندا وشرق الكونغو، في إحداث مراجعات فكرية وسياسية وتنظيمية وعسكرية لمشروعها وأهدافها ودمجها في مشروع تنظيم داعش الأم مؤسسة ولاية وسط إفريقيا في منطقة ذات أغلبية مسيحية، وأصبحت تمارس أنشطة إرهابية مثَّلت تحدياً محليّاً وإقليميّاً ودوليّاً.

دوافع انتشار تنظيم داعش في شرق الكونغو

تعود أسباب ودوافع انتشار تنظيم داعش في شرق الكونغو إلى طبيعة الأوضاع الجغرافية التي تساعد عناصر التنظيم في الإيواء، مثل سلسلة جبال روينزوري وغابات المنطقة وأدغالها، هذا من جانب، ومن جانب آخر طبيعة الأوضاع السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية؛ فقد تميز شرق الكونغو بالصراعات المتداخلة أدخلت البلاد في هشاشة أمنية منقطعة النظير، وضعف سلطة الدولة، مما أفرزت أزمات إنسانية من نزوح ولجوء وجوع وأوبئة، هذه الحالة ليست مجرد اختلال وظيفي في وظيفة الدولة، وإنما صراعات مركبة محلية وإقليمية سياسية وعرقية، نتجت عنها أزمات هيكلية مستمرة. فمنذ عقود من الزمان تشهد منطقة شرق الكنغو الصراعات المسلحة المحلية والعابرة للحدود، فقد اندلعت عدة صراعات في المنطقة نتيجة للنزاعات العرقية والتدخلات الإقليمية من الدول المجاورة؛ أوغندا، رواندا وبورندي.

أجمل الباحث في شؤون الجماعات الجهادية حسن أبو هنية، عن أسباب ودوافع ظهور وانتشار تنظيم داعش في وسط إفريقيا بقوله، «يتداخل الإرهاب والجيوسياسية، حيث تتشكل الأسباب الجذرية للعنف من الاستبداد وغياب الحوكمة وتفشي الفساد، وضعف الدولة والانقسامات الإثنية والعرقية والدينية، والصراعات السياسية، والتدخلات الخارجية، ووجود ثروات، إلى جانب سوء الأحوال الاقتصادية وشيوع الفقر وانتشار البطالة، وهي الظروف والشروط والأسباب المثالية التي تستثمرها الحركات الراديكالية، وهي جماعات غالباً ما تكون سلمية دعوية تفشل في تحقيق مطالبها السياسية والاقتصادية، وتُحبط من الاستجابة الحكومية العنيفة لمطالبها العادلة[١٥].

(١٥) أبو هنية، «ولاية تنظيم 'الدولة' المنسية وسط أفريقيا.»

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الأوضاع في شرق الكونغو الديمقراطية في غاية التعقيد في ظل تنوع تركيبتها الإثنوغرافية، والصراعات العنيفة التي تدور فيها منذ عقود، والتنافس الإقليمي والدولي فيها طمعاً في مواردها الضخمة خاصة المعدنية.

ونتيجة لهذه الصراعات المركبة، وتصاعد حدة العنف والقتل من الأطراف المختلفة بالمنطقة، انعكس ذلك على تردي الأوضاع الاقتصادية والإنسانية والأمنية، هيّأت بيئة خصبة لظهور تنظيم داعش وتمدده والتواصل مع بقية التنظيمات الإرهابية.

مخاطر تنظيم داعش في شرق الكونغو

شهد نشاط تنظيم القوى الديمقراطية المتحالفة تحولاً مهماً منذ عام ٢٠٠٣م حين أصبح أكثر استهدافاً للمدنيين بعدما كانت أهدافه الأساسية هي قوات الجيش الكونغولي وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وذلك بعدما عكس خطاب التنظيم طابعاً عدائياً متنامياً تجاه المجتمعات الحاضنة له في شمال كيفو، وقد بلغت حصيلة تصاعد نشاط الحركة في تلك الفترة نحو ألف قتيل سقطوا بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦م في عدد من الحوادث التي تركزت في مدينة بيني ومحيطها.

وبعد أن تلقى التنظيم ضربات أمنية قوية أسفرت عن تراجع نشاطه مؤقتاً منذ نهاية عام ٢٠١٦م وحتى نهاية العام التالي، شهد عام ٢٠١٨م موجة جديدة من تصاعد النشاط بعد أن أصبح التنظيم أكثر ارتباطاً بداعش سواء من الناحية الأيديولوجية أو التنظيمية أو الحركية، حيث عُدَّت القوى الديمقراطية المتحالفة مسؤولة عن مقتل نحو ٢٥٠ شخصاً في عام ٢٠١٨م وحده، سواء من خلال العنف المباشر أو من خلال العمليات المكرورة التي تستهدف تعطيل عمل المنظمات الإغاثية الدولية التي تسعى لاحتواء وباء إيبولا المتفشي في الإقليم. كما بلغت عمليات التنظيم مستوى أعلى من الخطورة حين أعلنت الخارجية الأمريكية في نوفمبر من عام ٢٠١٨م إغلاق السفارة الأمريكية في العاصمة الكونغولية كينشاسا بسبب وجود تهديدات إرهابية[١٦].

تعد القوى الديمقراطية المتحالفة المجموعة الأكثر فتكاً من بين نحو ١٢٢ ميليشيا مسلحة تُوجد في شرق الكونغو الغني بالمعادن، تعد الكثير منها بمنزلة إرث لحربين إقليميتين استمرتا من العام ١٩٩٦ حتى ٢٠٠٣م. وأشارت تقديرات مجموعة «تعقب أمن كيفو» إلى أن ١٢٢٨ مدنياً على الأقل قتلوا في منطقة بيني التابعة لكيفو الشمالية منذ نوفمبر ٢٠١٩م، عندما أطلق جيش جمهورية الكونغو الديمقراطية حملة أمنية فككت «القوات الديمقراطية المتحالفة» إلى مجموعات صغيرة[١٧].

---

(١٦) أحمد أمل، «'داعش في الكونغو'.. الإرهاب في الجبهات الهشة.»

(١٧) محمد وتد، «٣٩ قتيلًا بهجومين لـ«داعش» في الكونغو الديمقراطية»، عرب ٤٨ الإلكترونية، (٣١، مايو، ٢٠٢١م)، http://www.arab48.com/أخبار-عربية-ودولية/أخبار-دولية/2021/05/31/39-قتيلا-بهجومين-لـ-داعش-في-الكونغو-الديموقراطية.

وجاء في تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش Human Rights Watch، الذي صدر في أغسطس ٢٠١٩م، «أن الميليشيات المسلحة في مقاطعات كيفو الشرقية، قتلت ١٩٠٠ مدني واختطفت ٣٣٠٠ آخرين خلال الفترة ما بين يونيو ٢٠١٧م حتى يونيو ٢٠١٩م. وقد تأثرت منطقة بيني Beni الواقعة في مقاطعة شمال كيفو والمتاخمة لأوغندا ورواندا بصفة خاصة بعنف ميليشيات القوى الديمقراطية المتحالفة التي قتلت مئات المدنيين خلال السنوات الخمس الماضية»[١٨]. وفي نوفمبر من عام ٢٠١٩م شهدت منطقة شرق الكونغو أحداثاً مأساوية حيث كانت حصيلة القتلى في مدينة بيني وضواحيها شمال كيفو، ما يقرب من ٧٠ مدنياً كرد فعل للعمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش الكونغولي ضد هذه الميليشيات الإرهابية، إضافة إلى نزوح عدد كبير من السكان إلى مناطق أكثر أمناً؛ حيث ذكرت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، نقلاً عن المفوضية الأوروبية في منتصف نوفمبر عام ٢٠١٩م أن ما لا يقل عن ٢٥٦٠ نازحاً (٩١٪ منهم من النساء والأطفال) من مناطق مباو وأويشا انتقلوا إلى منطقة بيني Beni هاربين من هجمات الميليشيات المسلحة[١٩].

وفي خطوة تعد الأكثر تطوراً وخطورة مقتل السفير الإيطالي لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية «لوكا أتانازيو»، متأثراً بجراحه جراء هجوم استهدف موكب برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة في فبراير الماضي. ووفقاً لمؤشر الإرهاب العالمي لعام ٢٠٢٠م، تقع الكونغو الديمقراطية ضمن قائمة الدول العشر الأكثر تأثراً بالإرهاب عالميّاً، حيث أشار التقرير إلى أن الكونغو سجّلت تصاعداً للنشاط الإرهابي في عام ٢٠١٩م، وارتفع عدد الوفيات الناجمة عن الإرهاب بنسبة ٣٦٪ لتصل إلى ٥٥٩ حالة، مقارنة بـ٤١٠ حالة في عام ٢٠١٨م، كما ارتفعت الحوادث المرتبطة بالإرهاب من ١٣٥ في عام ٢٠١٨م إلى ٢١٣ في عام ٢٠١٩م بزيادة ٥٨٪[٢٠].

نتيجة لتزايد أنشطة الميليشيات المتمردة والمجموعات الإرهابية في شرق الكونغو، جعل جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠١٨م تتبوأ مقعداً متقدماً من حيث تأثير الإرهاب؛ حيث احتلت المرتبة الحادية عشرة في العالم، وفي عام ٢٠١٩م من بين أسوأ ١٠ دول؛ نتيجة تزايد أنشطة مجموعات إرهابية، مثل القوى الديمقراطية المتحالفة والجبهة الديمقراطية لتحرير رواندا، وميليشيات ماي ماي[٢١].

---

(١٨) ١٨- علي متولي أحمد، «تصاعُد العنف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.. الأسباب والآثار،» قراءات إفريقية، (٣، ديسمبر، ٢٠١٩م)، http://www.qiraatafrican.com/home/new/تصاع-د-العنف-في-شرق-جمهورية-الكونغو-الديمقراطية-الأسباب-والآثار#sthash.VKmZqESB.dpbs.

(١٩) أحمد، «تصاعُد العنف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.. الأسباب والآثار.»

(٢٠) قشطة، «إدراج داعش الكونغو وموزمبيق على قوائم الإرهاب.. السياق والدلالات.»

(٢١) أحمد، «تصاعُد العنف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.. الأسباب والآثار.»

ارتفعت مخاطر الإرهاب في شرق الكونغو في عام ٢٠٢٠م، حيث أسفرت هجمات القوى الديمقراطية المتحالفة عن مقتل ٨٤٩ مدنياً في عام ٢٠٢٠م وحده وفقاً لأرقام الأمم المتحدة[٢٢].

ومع مطلع عام ٢٠٢١م، شهدت الكونغو الديمقراطية نشاطاً إرهابياً ملحوظاً على أيدي القوى الديمقراطية المتحالفة، وبالتزامن مع تنامي العمليات الإرهابية، تعاني الكونغو انتشار العديد من الأوبئة، فإلى جانب خطر انتشار كورونا؛ تواجه البلاد خطر الإيبولا والطاعون الدبلي. ففي مطلع فبراير الماضي، أعلنت السلطات في الكونغو بداية ظهور الموجة الـ١٢ لفيروس إيبولا مجدداً في شرق البلاد بعد ثلاثة أشهر على إعلان انتهاء الموجة السابقة من الوباء. ونتيجة لذلك؛ قررت منظمة الصحة العالمية إرسال فريق طوارئ إلى الكونغو وحذرت من تفشي أوسع للمرض.

زيادة لتلك الأخطار، اكتشفت مقاطعة إيتوري Ituri في شمال شرق البلاد أكثر من ٥٠٠ إصابة بالطاعون الدبلي، أكثر من ٣٠ منها لقوا حتفهم جراء المرض، وفقاً لتصريحات مسؤولي الصحة المحليين في شهر فبراير الماضي[٢٣].

وتزداد الأوضاع سوءاً أكثر عندما تتصاعد العمليات الإرهابية، حيث تتناسب الأوضاع الصحية والأمنية طردياً، فعندما تزداد الهجمات تقوم وكالات الإغاثة بتعليق خدماتها أو تخفيضها، وإجلاء موظفيها. وقد أفادت منظمة الصحة العالمية في ٢٨ نوفمبر ٢٠١٩م بأنه أبلغ عن ست حالات مؤكدة بين ٢٠ و٢٦ نوفمبر، وقالت المنظمة: «إن العنف والاضطرابات التي تشهدها شرق الكونغو عرقل فرق مكافحة إيبولا، ومنعت الوصول إلى الجماعات المتضررة في أماكن عدة»، بالإضافة إلى أنه قُتل أربعة أشخاص من فرق مكافحة إيبولا في هجومين مسلحين يومي ٢٧، و٢٨ نوفمبر في بياكاتو Piakato» في إيتوري Ituri ومانجينا Mangina شمال كيفو»[٢٤].

وفقاً للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، قتل القوى الديمقراطية المتحالفة نحو مئتي مدني، وتسبب في نزوح نحو ٤٠ ألف شخص في منطقة بيني Beni منذ يناير ٢٠٢١م حتى يونيو الماضي[٢٥].

كل تلك المخاطر انعكست بصورة رئيسة على الأمن والاستقرار في شرق الكونغو، كالنزوح والتشتت الأسري، والتعرض الدائم لمخاطر الموت والإصابة والذعر والخوف وفقدان الممتلكات والتي تركت آثاراً

---

(٢٢) حمدي عبدالرحمن، «فراغات أمنية: توسع القاعدة وداعش في أفريقيا،» مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، (٢١، يونيو، ٢٠٢١م)، https://acpss.ahram.org.eg/news/17174.aspx.

(٢٣) قشطة، «إدراج داعش الكونغو وموزمبيق على قوائم الإرهاب.. السياق والدلالات.»

(٢٤) أحمد، «تصاعُد العنف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.. الأسباب والآثار.»

(٢٥) لينيت باهاتي، إدريس الباي، «تنظيم الدولة الإسلامية: كيف توسع في قلب إفريقيا؟،» بي بي سي، (١٥، يونيو، ٢٠٢١م)، https://www.bbc.com/arabic/world-57460277.

إنسانية عميقة ومثلت انتهاكات لحقوق الإنسان للملايين من المواطنين، كما شكلت تهديدات بالغة الخطورة للأمن الإنساني ترتقي إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي.

الخاتمة

أصبحت إفريقيا قبلة الإرهاب الدولي بعد اشتداد محاربته في الجبهات الأخرى لا سيما في الشرق الأوسط، ونجحت محاولات تنظيم داعش في استغلال الصراعات المزمنة والمركبة التي يعانيها الكثير من دول القارة، والتي توفر ظروفاً ملائمة وبيئات مثالية للتنظيم لممارسة عملياته وتمدده والسعي للسيطرة على المجتمعات المحلية، وتعد حالة شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية الأكثر بروزاً في القارة السمراء كبؤرة إرهابية تتسم بأنها تتوسط القارة يسهل للتنظيم التواصل مع كل فروع الشبكات الإرهابية، وفي أشد مجتمعات إفريقيا فقراً وتوتراً عرقيّاً وسياسيّاً وهشاشة أمنية، وهي حالة الانكشاف الإستراتيجي، كل تلك المعطيات تشكل للإرهاب الدولي أهمية جيوسياسية تُغري تنظيم داعش للتموضع والتمدد والانتشار في البيئات المماثلة، في ظل ضعف الاستجابة الدولية لمواجهة الإرهاب في إفريقيا، لكن في المقابل تبدو استجابة الحكومات الإفريقية والداعمين الدوليين لها في طور التكوين والتخطيط لم تتبلور بعد معالم الإستراتيجية الأنسب لتطبيقها والأكثر حسماً في مواجهة الإرهاب في وسط إفريقيا وشرقها، مما يفتح الباب أمام تفاؤل حذر في بيئة سياسية وأمنية محلية وإقليمية متقلبة وشديدة التعقيد.

وقد مثّلت مخاطر الإرهاب والصراعات العنيفة للجماعات الأخرى في شرق الكونغو، والتأثير المتبادل للصراعات العرقية والسياسية في دول المنطقة، كل ذلك مثّلت إشكالية وعقبة أمام تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة برمتها.

التهديدات الإرهابية في السودان بعد ثورة ديسمبر ٢٠١٩م في ضوء التطورات المحلية والإقليمية

د. أحمد يوسف فنك البلول - باحث في الدراسات الإستراتيجية - الخرطوم

بعد قيام ثورة ديسمبر السودانية ونجاحها في إسقاط نظام الإنقاذ، دخل السودان مرحلة جديدة اتسمت بالهشاشة الأمنية، التي رافقت الفترة الانتقالية بكل تحدياتها الأمنية والسياسية والاقتصادية، فضلًا عن امتدادات السودان في حدود رخوة مع الدول المجاورة والتي تشهد هي الأخرى اضطرابات وعدم استقرار وتهديدات إرهابية من عدة تنظيمات متطرفة، أبرزها تنظيم داعش شمالًا ناحية مصر وليبيا، وبوكوحرام غربًا ناحية تشاد، والقاعدة شرقًا ناحية كينيا والصومال، إضافة إلى الصراعات العرقية التي تشهدها البلدان الأخرى المجاورة للسودان مثل إفريقيا الوسطى ودولة جنوب السودان وإثيوبيا وإريتريا، تلك الظروف والفضاءات الهشة مثّلت بيئات مثالية للإرهاب الدولي زمانًا ومكانًا.

بدايات التطرف والإرهاب في السودان

شهد السودان عددًا من الأحداث المتفرقة، حملت جميع سمات العمليات النفسية المرتبطة بالتشدد الديني. أولى تلك العمليات، شهدتها مدينة ود مدني بين مجموعة من أتباع الشيخ محمد عبدالكريم والأجهزة الأمنية، وذلك في عام ١٩٩٣م، تلتها حادثة محمد عبدالرحمن الخليفي الليبي الجنسية، مع ثلاثة سودانيين، التي حصدت أرواح ٢٧ مواطنًا في مسجد الجرافة بضاحية أم درمان في عام ١٩٩٤م، ثم حادثة عباس الباقر في مسجد أبوبكر الصديق في عام ٢٠٠٠م، وخلية السلمة التي اغتالت الدبلوماسي الأمريكي جون قرانفيل وسائقه بالعاصمة الخرطوم في عام ٢٠٠٨م، ثم خلية الدندر التي كانت تخطط لعمليات عسكرية ضد القوات الفرنسية في مالي. كذلك نشطت في السنوات الأخيرة العديد من الخلايا الإرهابية التي ساهمت في تجنيد وتفويج عدد من الشباب والشابات لتنظيم الدولة الإسلامية «داعش» في العراق وسوريا[١]، وليبيا والصومال.

(١) هيثم كرار، «التطرف الديني... تركة البشير ومعضلة التحول الديمقراطي في السودان،» العربي الجديد، (٣٠، أبريل، ٢٠١٩م)، http://www.alaraby.co.uk/التطرف-الديني-تركة-البشير-ومعضلة-التحول-الديمقراطي-في-السودان.

مخاطر الجماعات الإرهابية ونشاطها في ضوء المتغيرات المحلية في السودان

شهد الحادي عشر من أبريل ٢٠١٩م صفحة جديدة في تاريخ السودان، حيث تسلّمت السلطة مجموعةٌ من القوات المسلحة معلنة انحيازها للجماهير الثائرة، وطويت صفحة حكم الإنقاذ. وقد تشكل مجلس عسكري انتقالي، وشهدت فترة حكمه العديد من الأحداث التي كادت تعصف بالمرحلة، لعل أهمها حادثة فض اعتصام القيادة، إضافة إلى عدد من الانقلابات التي لم تنجح في تسلُّم السلطة. هذه الفترة التي سبقت تشكيل الحكومة الانتقالية شهدت توترات عصيبة بين المكون العسكري الحاكم، والمكون المدني المتمثل في قوى الحرية والتغيير الحاضنة السياسية للثورة(٢)، واستمرت تلك التهديدات بعد توقيع الوثيقة الدستورية وتشكيل الحكومة الانتقالية، بظهور مهددات أمنية كثيرة، وأحداث دامية، حيث حاول كل طرف تحميل المسؤولية والفشل للطرف الآخر رغم أن الشأن الأمني من مسؤولية المكون العسكري في الشراكة الانتقالية وفق منطوق الوثيقة الدستورية الحاكمة للفترة الانتقالية.

أبدى تنظيم داعش اهتمامه بالسودان عقب سقوط نظام البشير، حيث أشار أبوبكر البغدادي، زعيم التنظيم السابق، في إبريل ٢٠١٩م إلى السودان بصفته ساحة معركة مستقبلية. ونقلت بعض التقارير عن مؤسسة «الوفاء» الموالية للتنظيم رسالة جاءت تحت عنوان «نداء إلى أهل السودان من الداخل منها وإليها»، دعت فيها أنصار التنظيم إلى اغتنام الفرصة لإقامة «دولتهم» المزعومة، حيث يعملون على إقامة ما سموه بـ«إمارة الحبشة» التي تضم السودان ودول شرق إفريقيا.

وفي السياق نفسه، أشار تقرير الخارجية الأمريكية عام ٢٠١٩م، إلى وجود التنظيم في السودان، وحذر من تمدد نشاطه، كما رصد محاولاته في تنفيذ عمليات إرهابية، خاصة بعد طعن عنصر من تنظيم داعش لضابط شرطة سوداني كان يحرس السفارة الأمريكية في يناير ٢٠١٨م، وإنقاذ امرأة شابة بعد تجنيدها من قبل داعش في يونيو من العام ذاته(٣).

وتشير بعض التقارير الأمنية، بأن تنظيم داعش يتركز جغرافيًّا في الخرطوم متمثلًا في بعض الجماعات الجهادية التي أعلنت مبايعتها للتنظيم، وبعض الخلايا الطلابية التي شاركت التنظيم الأم في معاركه في سوريا والعراق، حيث يمثل غالبيتها طلاب وطالبات يدرسون في الجامعات.

واضح جليًّا أن تنظيم داعش في حاجة لإيجاد بيئات جديدة يتمدد فيها التنظيم، ويمكن ربط ذلك بهزائم التنظيم في معقله الرئيس في بلاد العراق وسوريا؛ فقد تزامنت تلك مع انهيار إستراتيجية التمكين التي

(٢) كمال الخضر، «السودان .. تحديات تواجه حكومة المرحلة الانتقالية،» متابعات إفريقية، العدد: ١، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠٢٠م)، ٤-١١،
https://www.kfcris.com/pdf/ab718ee9f97d9f01ea85739d4dd8b9f25eaea64f78da9.pdf.

(٣) آية عز، «الخطر الداعشي يُهدد السودان ومنطقة شرق أفريقيا،» المرجع، (٣٠، مارس، ٢٠٢١م)،
https://www.almarjie-paris.com/17467.

تبناها تنظيم داعش الأم في أعقاب سقوط دولته «الخلافة الإسلامية» في الموصل في سبتمبر ٢٠١٧م، والباغوز في سوريا في شهر مارس ٢٠١٩م. بدأ التنظيم في وضع إستراتيجية بديلة أطلق عليها إستراتيجية «فترات عدم التمكين»، والتي تنطلق من التعطيل المؤقت لما يُسمى بـ«الخلافة» و«التمكين»، والتركيز على مفهوم «حتمية الصدام»، عبر اتباع عدة تكتيكات رئيسة، منها تكثيف معدل العمليات الإرهابية في مجمل أفرع التنظيم مع اختيار أهداف ومناطق جديدة للقيام بتلك العمليات الإرهابية(٤). ومحاولة استغلال الفراغات الأمنية والسياسية في العالم لا سيما في القارة الإفريقية، وقد رأى التنظيم أن الحراك الثوري في الجزائر والسودان فرصة لإيجاد موطئ قدم له في بيئات جديدة وتحقيق شعاره «باق ويتمدد».

يمكن القول إن التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش حقق نجاحات كبيرة في تحجيم التنظيم، خاصة بعد مقتل زعيمه أبوبكر البغدادي عام ٢٠١٩م وفقدان أراضيه وحاضنته، ونتيجة لذلك، فإن التنظيم تحول إلى شبكة لا مركزية مثل تنظيم القاعدة، لذلك شرع في تحريك خلاياه في معظم الجبهات القديمة والبحث عن بيئات جديدة بغرض التمدد والانتشار، متخذًا عدة تكتيكات وإستراتيجيات أمنية وسياسية وتنظيمية.

في ديسمبر ٢٠١٩م، نقل مراسل «الغد» من الخرطوم أن طاقم عمل الفيلم الروائي السوداني «ستموت في العشرين»، تعرضوا للتهديد من قبل تنظيم داعش، وكانت صحيفة «كوش السودانية» قالت إنها حصلت على بيان منسوب لتنظيم داعش يهدد فيه باستخدام العنف حال عرض فيلم «ستموت في العشرين»، وأن العملية قد تنفذ في المكان المقرر لعرض الفيلم وفي الموعد الذي تقرر فيه بداية عرض الفيلم في ١٥ ديسمبر عام ٢٠١٩م(٥)، الجدير بالذكر أن فيلم «ستموت في العشرين اختلف الرأي العام حوله تأييدًا ورفضًا.

وفي فبراير ٢٠٢٠م، أعلنت النيابة العامة السودانية اكتشاف «خلية إرهابية» تابعة لتنظيم الإخوان المسلمين في مصر، وقالت إنها كانت تخطط لهجمات في البلاد. وأوضح مكتب النائب العام السوداني أن وكيل نيابة في إحدى ضواحي العاصمة الخرطوم سجل دعوى ضد عنصر في «خلية إرهابية كانت تخطط لتنفيذ تفجيرات» في مدن سودانية. وكانت السلطات السودانية ضبطت في منزل أحد عناصر المجموعة «عبوات وأحزمة ناسفة ومواد كيميائية وأجهزة إلكترونية وخرائط لبعض المدن السودانية»، وتم استصدار أوامر قضائية للقبض على باقي أفراد الخلية(٦). وقالت النيابة العامة، في بيان صحفي، إن المتهم الذي ألقت السلطات الأمنية عليه، اعترف بانتمائه إلى شبكة إرهابية تتبع جماعة «الإخوان المسلمين» المصرية، وأضافت

---

(٤) أحمد كامل البحيري، «الظهور والتلاشي: استراتيجية 'داعش' الجديدة،» مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، (٤، يوليو، ٢٠٢١م)، https://acpss.ahram.org.eg/News/17184.aspx.

(٥) «داعش يهدد باستخدام العنف في السودان بسبب فيلم روائي،» الغد، فيديو، (٤، ديسمبر، ٢٠١٩م)، http://www.alghad.tv/داعش-يهدد-باستخدام-العنف-في-السودان-بس/.

(٦) «السودان يعلن ضبط خلية تابعة لـ'إخوان مصر' خططت لتفجيرات،» سكاي نيوز عربية، (١٣، فبراير، ٢٠٢٠م)، http://www.skynewsarabia.com/middle-east/1320640-السودان-قرار-قضائي-بشأن-شبكة-المتفجرات-الأجنبية.

أن المتهم أكد أن الخلية أرسلت إلى السودان لتنفيذ عمليات تفجيرات في مدن العاصمة، وذكرت أن المتهم أقر بتلقيه تدريبات على صناعة وتركيب المتفجرات، وإرساله وبقية أعضاء الشبكة للسودان عن طريق التهريب بجوازات سفر سورية مزورة(٧).

في يوم الاثنين الموافق ٧ يونيو ٢٠٢١م، أفادت وسائل إعلام سودانية، بأن قوات الأمن قبضت على ٩ عناصر من تنظيم «القاعدة»، كانوا يخططون لتنفيذ تفجيرات في دول الخليج. وأفادت صحيفة «السوداني» بأن نيابة مكافحة الإرهاب والجرائم الموجهة ضد الدولة وبالتعاون مع الأجهزة الأمنية المختصة، أوقفت ٩ أفراد في الخرطوم ينتمون لتنظيم «القاعدة» من جنسيات مختلفة.

وكشف وكيل نيابة مكافحة الإرهاب والجرائم الموجهة ضد الدولة أحمد سليمان العوض أن من بين العناصر التسعة، حَمَلة جوازات سورية من أصل تونسي وتشاديين، أحدهم متهم بالتخطيط للهجوم على السيَّاح الأجانب في مدينة سوسة ومطلوب لدى السلطات التونسية. وأضاف العوض أن التحقيقات أظهرت أن المعتقلين متهمون في بلدانهم بارتكاب جرائم إرهابية والمشاركة فيها، لافتًا إلى أن بعضهم دخل السودان عن طريق التهريب لتلقي تدريبات تستهدف دول الخليج(٨).

وفي السياق ذاته نقلت صحيفة الانتباهة السودانية عن مصادر مطلعة أن توقيف العناصر كان على إثر معلومات ومتابعات دقيقة لدخولهم العاصمة قبل أيام، ونبهت المصادر إلى أن العناصر أخفت نفسها بمناطق مختلفة في المدينة، وأكدت المصادر أن العناصر التي أُوقِفت بعد عملية أمنية دقيقة كللت بوصول الأجهزة الأمنية لكل العناصر والقبض عليها في الوقت المناسب قبل تنفيذ أي عملية(٩).

وفي ١٣ سبتمبر الماضي أعلنت قوات الأمن السودانية عن ضبط متفجرات ومركبات عسكرية جنوب مدينة سواكن بولاية البحر الأحمر، شرقي البلاد، وذكرت وكالة السودان للأنباء «سونا»، أن المتفجرات عبارة عن ٦٩ دانة (B-١٠) مضادة للدروع والطيران، ومصفحات (مركبات) لنقل الجنود(١٠)، دون ذكر الجهة التي تتبع لها. وعلى صعيد آخر أعلن جهاز المخابرات العامة السوداني يوم ٢٨ سبتمبر الماضي، القبض على ١١ إرهابيًّا من جنسيات مختلفة ومطاردة ٤ أجانب، ضمن خلية لتنظيم داعش، إثر عملية أمنية جنوبي العاصمة الخرطوم شهدت تبادلًا لإطلاق النار، فأدى إلى مقتل ٥ من عناصر المخابرات. وقالت المخابرات، في

---

(٧) «داعش في الخرطوم رسائل لمستقبل مجهول،» أثير نيوز، (٢٣، مارس، ٢٠٢١م)، https://www.atheernews.net/13727/.

(٨) «السودان .. القبض على ٩ عناصر من 'القاعدة' كانوا يخططون لتفجيرات بدول الخليج،» روسيا اليوم، (٧، يونيو، ٢٠٢١م)، http://arabic.rt.com/middle_east/1239545-السودان-القبض-على9--عناصر-من-القاعدة-كانوا-يخططون-لتفجيرات-بدول-الخليج/.

(٩) بكري الصائغ، «'داعش' في الخرطوم!! لماذا إذًا كل هذا التعتيم حول وجودها يا سلطات الأمن؟!!،» الراكوبة، (٢٤، مارس، ٢٠٢١م)، http://www.alrakoba.net/31543915/داعش-في-الخرطوم-لماذا-اذآ-كل-هذا-التع/.

(١٠) طلال إسماعيل، «ضبط متفجرات مضادة للدروع ومركبات 'مصفحة' شرقي السودان،» الأناضول، (١٣، سبتمبر، ٢٠٢١م)، http://www.aa.com.tr/ar/2363420/الدول-العربية/ضبط-متفجرات-مضادة-للدروع-ومركبات-مصفحة-شرقي-السودان/.

بيان، إنه «بناء على توفر معلومات عن خلية تتبع لتنظيم «الدولة»، تم تنفيذ عملية أمنية للقبض على هذه المجموعة في أحياء جبرة مربعي ١٨ و١٤، والأزهري مربع ١٤، جنوبي الخرطوم»[١١]. كما تمكنت الأجهزة الأمنية من إلقاء القبض على زعيم الخلية بمدينة بورتسودان بعد فراره إليها من الخرطوم[١٢].

بعد ذلك شرعت أجهزة الأمن السودانية في مواجهة العناصر المتطرفة والخلايا الإرهابية في البلاد، ففي يوم ٤ أكتوبر ٢٠٢١م، داهمت منزلًا تحصنت به خلية إرهابية جديدة، جرى تبادل كثيف لإطلاق النار، نتجت عنها مقتل أربعة من عناصر الخلية[١٣]. كما داهمت القوات الأمنية المشتركة عدة مواقع في مدن العاصمة المثلثة تستهدف الخلايا الإرهابية، وفي أحد المنازل عثرت القوات المشتركة على مواد متفجرة وشعارات تنظيم داعش[١٤].

على الرغم من الرواية الحكومية أن هذه العناصر تتبع لتنظيم الدولة الإسلامية، إلا أن الكثير من المحللين والمراقبين يرون أنها خلايا لتنظيمات قيد التشكيل وهي من مخلفات سياسات النظام السابق والسيولة الأمنية الحالية، وأن التصعيد المسلح مع هذه الجماعات في الوقت الحالي لأغراض سياسية.

هذه الأنشطة للخلايا الإرهابية مثّلت تهديدات أمنية مباشرة لأمن السودان، وأضافت تحديًا جديدًا للحكومة الانتقالية لمواجهتها.

دوافع تمدد الإرهاب نحو السودان

على الرغم من خلو السودان حتى الآن من التنظيمات الإرهابية النشطة ذات الفعالية التنظيمية والتي تشكل مخاطر للأمن المحلي والإقليمي، فإن البيئة السياسية والأمنية الهشة بعد الثورة، والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المأزومة تشكل أسبابًا ودوافع لهذه التنظيمات المتطرفة من التغلغل والتمدد، وفيما يلي أبرز دوافع تمدد الإرهاب في السودان:

١. البيئة الحاضنة للفكر الجهادي؛ حيث ازدهرت أنشطة السلفية الجهادية خلال فترة حكم البشير (١٩٨٩ – ٢٠١٩م)، ونفّذت هذه الجماعات هجمات إرهابية في المساجد وأجزاء مختلفة من السودان، وانتشرت الأفكار المتشددة بدرجة أكبر بعد أن أصبح السودان ملاذًا آمنًا للتنظيمات

---

(١١) «الخرطوم.. مقتل ٥ من أفراد المخابرات وضبط ١١ 'إرهابيًا أجنبيًا'،» القدس العربي، (٢٨، سبتمبر، ٢٠٢١م)، http://www.alquds.co.uk/العام-المخابرات-ضباط-من-مقتل3--السودان/.

(١٢) «السودان.. القبض على زعيم 'الخلية الإرهابية' المسؤولة عن استهداف عناصر المخابرات،» الوطن، (٣٠، سبتمبر، ٢٠٢١م)، http://alwatannews.net/article/966004/Arab/المخابرات-عناصر-استهداف-عن-المسؤولة-الإرهابية-الخلية-زعيم-على-القبض-السودان.

(١٣) محمد أمين ياسين، «شكوك حول صمت الجماعات الإرهابية عن تبني عمليات السودان،» الشرق الأوسط، (٦، أكتوبر، ٢٠٢١م)، http://aawsat.com/home/article/3228851/السودان-عمليات-تبني-عن-الإرهابية-الجماعات-صمت-حول-شكوك.

(١٤) مرتضى كوكو، «الثالثة في أسبوعين.. مداهمة جديدة لأوكار الإرهاب بالخرطوم،» العين الإخبارية، (٦، أكتوبر، ٢٠٢١م)، https://al-ain.com/article/1633518441.

الإرهابية مثل تنظيم القاعدة، حين أقام أسامة بن لادن في السودان لأكثر من خمس سنوات خلال التسعينيات من القرن الماضي[١٥].

٢- لم يتعامل نظام الإنقاذ بالجدية اللازمة في محاربة الأنشطة الداعمة لتنظيم داعش، حيث غضت الطرف عن تقارير استخباراتية غربية تفيد أن السودان أصبح يشكل مصدرًا رئيسًا للمقاتلين الذين ينضمون إلى تنظيم داعش خاصة في ليبيا، وأشارت تلك التقارير التي نشرتها وسائل الإعلام المختلفة إلى دور نظام البشير في هذا الأمر، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة[١٦].

٣- احتمالات عودة المقاتلين السودانيين في صفوف داعش في ظل هزائم التنظيم في سوريا والعراق وليبيا؛ وكان السودان قد أعلن عن إعادة العديد من الداعشيات من ليبيا، فضلًا عن وجود العديد من العناصر السودانية في مراكز الاعتقال في مصراتة.

٤- لا تزال الميليشيات والتنظيمات المرتبطة بالنظام السابق تشكل تهديدًا أمنيًّا، وخاصة الكتائب الجهادية، وقد هددت بشن حرب على الدولة بعد إقرار قوانين تقضي بتفكيك النظام السابق، كما تُعد هذه الميليشيات هدفًا لداعش لتوسيع نشاطه داخل السودان.

٥- تواجه الحكومة الانتقالية العديد من التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تؤثر بلا شك على جهودها في مكافحة الإرهاب، لا سيما أن سيطرتها الأمنية لا تزال محدودة في ظل سيطرة العديد من الجماعات المسلحة على بعض المناطق، لا سيما دارفور ومنطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. فضلًا عن معضلات إدارة المرحلة الانتقالية، وعدم استكمال المؤسسات الانتقالية مثل المجلس التشريعي، والضغوط الاقتصادية مع تزايد معدلات الفقر والبطالة، وهو ما يتوقع معه استمرار الاحتجاجات والاشتباكات القبلية وأعمال العنف على المستوى المجتمعي.

٦- تمثل الحدود الرخوة بين دول المنطقة معبرًا لحركة المقاتلين من داعش، وتقوم شبكة تدعى «مجافي Magafe» بتجارة البشر وتهريب العناصر الإرهابية من الصومال وكينيا إلى ليبيا، وقد عدَّتها سلطات الأمن الكينية الوسيط الرئيس للكينيين الذين يرغبون في الانضمام إلى «داعش» في ليبيا عبر السودان. ويتأثر الجزء الشرقي من السودان، لا سيما ولايتي كسلا والقضارف بالهجرة غير الشرعية التي ترتبط بعمليات التجنيد وإرسال المقاتلين إلى «داعش».

---

(١٥) «مخاطر تمدُّد تنظيم 'داعش' في السودان،» مركز الإمارات للسياسات، (٣٠، يناير، ٢٠٢٠م)، https://epc.ae/ar/brief/the-risks-of-islamic-state-expansion-into-sudan.

(١٦) صلاح الدين مصطفى، «التفكير والتكفير في صراع الجماعات الإسلامية في السودان،» القدس العربي، (٩، يونيو، ٢٠١٨م)، http://www.alquds.co.uk/%EF%BB%BFال-التفكير-والتكفير-في-صراع-الجماعات/.

كما تنشط حركة بوكوحرام في ولاية النيل الأبيض بين بعض القبائل الوافدة من غرب إفريقيا. وتشير تقارير إلى وجود اتصالات بين منشقين عن حركة الشباب في الصومال وخلايا داعش النائمة في السودان. كما يبدو النظام التشادي محوطًا بالتنظيمات الإرهابية سواء في منطقة الساحل الإفريقي أو الجنوب الليبي، ويشتبك أيضًا في معارك شرسة مع «داعش» حول بحيرة تشاد[١٧].

٧- التوجهات السياسية والفكرية للحكومة الانتقالية الجديدة خاصة بعد دخول السودان في عملية التطبيع مع إسرائيل، هذه الخطوة تثير حنق الكثير من الجماعات المتطرفة في الداخل والخارج، وإذا لم تنتبه لها السلطات الأمنية في السودان، في ظل السيولة الأمنية الراهنة، فإن العناصر المتطرفة تستغلها في التجنيد والتغلغل.

٨- استمرار الصراعات والنزاعات في المنطقة: مثل الصراع في جنوب السودان المستمر منذ ٢٠١٣م، والتوترات بين دول المنطقة مثل إريتريا وجيبوتي، والصومال وكينيا، فضلًا عن الأنشطة الإرهابية في إقليم «كيفو» في شرق الكونغو الديمقراطية. فمثل هذه الصراعات تدفع بعض التنظيمات كداعش إلى الانخراط في المنطقة انخراطًا قويًّا، وممارسة أنشطته التخريبية.

٩- إيجاد موطئ قدم في البحر الأحمر: وهو ما يشكل تهديدًا بالغًا للملاحة البحرية عند مضيق باب المندب، فضلًا عن فتح قنوات اتصال مع قراصنة البحر الأحمر ولعب دور في تزايد عمليات القرصنة ضد السفن التجارية، واستهداف المواني البحرية على الساحل الشرقي الإفريقي مما يهدد الوضع الاقتصادي والأمني، والمصالح الإستراتيجية للقوى الدولية[١٨].

تهديدات الإرهاب للسودان في ضوء المتغيرات الإقليمية

المتغيرات الإقليمية التي حدثت في جوار السودان الإقليمي، أقلقت صناع القرار في السودان، خاصة التهديدات الإرهابية النابعة من تنظيم داعش والقاعدة وبوكوحرام، فقد تمكنت التنظيمات الإرهابية على غرار داعش والقاعدة من إيجاد موطئ قدم لها في الصحراء الكبرى، بعد أن طُردت من المناطق الساحلية والجبلية في الجزائر وليبيا ثم موريتانيا، قبل أن تتمركز في شمال مالي.

لكن التدخل العسكري الفرنسي بدولة مالي في ٢٠١٣م، بدلًا من أن يقضي على التنظيمات المتشددة بعثرها على دول المنطقة وخاصة النيجر وبوركينا فاسو. ولم تمنع العوائق الطبيعية «داعش» من التمدد إلى دول

(١٧) «مخاطر تمدُّد تنظيم 'داعش' في السودان،» مركز الإمارات للسياسات.

(١٨) «مخاطر تمدُّد تنظيم 'داعش' في السودان،» مركز الإمارات للسياسات.

غرب إفريقيا، بعد إعلان تنظيمات متشددة محلية مثل بوكوحرام الانضمام إلى التنظيم الدولي الإرهابي، في نيجيريا والكاميرون وبنين، ليقفز إلى وسط إفريقيا انطلاقًا من الكونغو الديمقراطية، ثم موزمبيق في جنوب القارة.

هذا الانتشار الواسع والسريع لـ«داعش» في إفريقيا وخاصة بدول الساحل، يجعل السودان قلقًا من إمكانية وصول التنظيم إلى دارفور غربي السودان الإقليم المضطرب والحدودي مع ليبيا شمالًا وتشاد غربًا، وكلاهما خاض معارك عنيفة ضد التنظيمات المتشددة مثل «داعش» و«بوكوحرام».

وفي تطور لافت يعكس تمدد التنظيم في المنطقة؛ أعلنت إثيوبيا في سبتمبر ٢٠١٩م لأول مرة القبض على أول خلية لداعش في البلاد؛ في الوقت الذي حذرت فيه تقارير استخباراتية صومالية من تنامي وجود التنظيم في البلاد، وتضم الخلية ٢٠ شخصًا كانوا ينشطون في أقاليم أوروميا، وأمهرة، وإقليم شعوب جنوب إثيوبيا، وتدير الخلية أعمالها من المركز الرئيس في منطقة «كولفي قرانيو» في العاصمة أديس أبابا، وهو ما يُعد إعلانًا رسميًّا لأول مرة عن ظهور التنظيم في البلاد؛ حيث تشير التقديرات إلى أن هناك نحو ٨ أفراد إثيوبيين منضمين إليه.

بثَّ التنظيم في أغسطس ٢٠١٩م بعض التسجيلات المرئية التي تتضمن مواد جهادية باللغة الأمهرية بصفتها من أكثر اللغات انتشارًا واستخدامًا في إثيوبيا؛ بهدف كسب مجندين جدد في إثيوبيا، حيث يرى داعش في إثيوبيا فرصة محتملة لتوسيع نفوذه وأنشطته الإرهابية في أنحاء إفريقيا[١٩].

بعد اندلاع حرب تيغراي وأزمة الفشقة الحدودية وسد النهضة واضطرابات بعض الأقاليم الأخرى، أصبحت إثيوبيا أكثر بيئة ملائمة للتوسع الجغرافي لتنظيم داعش وتجنيد مقاتلين في صفوفه وإيجاد دعم له من شبكات مختلفة ومناصرين له والقيام بعمليات إرهابية في المنطقة.

كما تنشط في جنوب ليبيا عدد من حركات التمرد التشادية، خصوصًا في القرى الرابطة بين سبها ومرزق، وسط الجنوب، والكفرة، جنوب شرقي البلاد.

المقاربة أعلاه تمثل مؤشرًا لخطورة تغلغل الإرهاب في البيئة الإقليمية للسودان، لعل أخطرها انتشار تنظيم داعش في القرن الإفريقي شرقًا والساحل الإفريقي غربًا، ومنطقة البحيرات العظمى جنوبًا، علاوة إلى وجود تنظيم القاعدة في شرق إفريقيا وغربها.

(١٩) أحمد عسكر، «مخاطر تمدُّد تنظيم الدولة 'داعش' في منطقة القرن الإفريقي،» قراءات إفريقية، (٢٤، سبتمبر، ٢٠١٩م)، http://www.qiraatafrican.com/home/new/مخاطر-تمدد-تنظيم-الدولة-الإسلامية-داعش-في-منطقة-القرن-الإفريقي#sthash.fR14b1vb.dpbs.

الخاتمة

تشكل التنظيمات الإرهابية تهديدًا جديدًا لأمن السودان واستقراره، لا سيما في ظل المرحلة الانتقالية التي تعيشها البلاد والتطورات السياسية والأمنية في محيطها الإقليمي، ويتطلب هذا الخطر استجابة أكبر وأكثر فاعلية من قبل الحكومة السودانية والقوى الإقليمية والدولية التي تدعم مسار الانتقال السياسي الحالي، ويتطلب التعاطي مع هذه التهديدات الإرهابية الدعم الإقليمي والدولي للحكومة السودانية الانتقالية في محاربة التنظيمات الجهادية، بالتعاون في تبادل المعلومات الأمنية ذات الصلة بأنشطة الإرهاب، وتعزيز جهود الحكومة الانتقالية للتوصل إلى اتفاق سلام دائم مع الحركات المسلحة المتبقية التي لم توقع على اتفاق السلام، وإزالة التهميش السياسي الذي تعانيه بعض الجماعات العرقية والجهوية، ومخاطبة الاختلالات التنموية في البلاد. ومن دون ذلك وبالحلول الأمنية وحدها، فإن التنظيمات المتطرفة ستستمر في تمددها في البيئات الملائمة لها، وزيادة عناصرها المقاتلة وأتباعها المؤيدة، وستستفيد من الصراعات الأخرى المستمرة والحدود الرخوة بين السودان ودول الجوار والمحيط الإقليمي برمته.

التنظيمات الإرهابية في إفريقيا بين تحديات المكافحة وآلية استغلال الفرص

شيماء سمير محمد حسين - باحث متخصص في شؤون الإرهاب والجماعات المسلحة - القاهرة

على الرغم من تطور الأساليب الأمنية والعسكرية لمواجهتها، ما زالت التنظيمات الإرهابية تحقق تقدمًا ملحوظًا في نشاطها لتخلف تحديًا من شأنه إعاقة عملية مكافحة الإرهاب، فما تعانيه الشعوب الإفريقية من نشاط متصاعد للتنظيمات الإرهابية ترجع أسبابه إلى العوامل التقليدية لنشأة الإرهاب كظاهرة، وأيضًا إلى عوامل أخرى غير تقليدية وشديدة الخصوصية تتسم بتداخلات وتعقيدات تعود لأمور أمنية وسياسية خاصة بدول القارة الإفريقية، ولعل تلك العوامل هي ما تسعى التنظيمات إلى استغلالها وتوظيفها لخدمتها، مما يزيد من صعوبة الاستجابة لمكافحة الظاهرة بالقارة.

وانطلاقًا مما سبق سوف نسعى من خلال ورقتنا إلى البحث في كيفية استغلال التنظيمات الإرهابية لما تواجهه من ثغرات لتعزيز النشاط الإرهابي في القارة الإفريقية من خلال مبحثين: المبحث الأول يتناول العوامل السياسية، بينما المبحث الثاني يتناول الثغرات الأمنية التي تتسبب -بطريقة غير مباشرة- في تمدد النشاط الإرهابي بالقارة الإفريقية.

المبحث الأول
العوامل السياسية لتعزيز النشاط الإرهابي بالقارة الإفريقية

ما زالت الشعوب الإفريقية تدفع ثمن إخفاق الحكومات في سياساتها الداخلية سواء في توفير مقومات الحياة أو في التعامل بشأن ما يخص التنظيمات الإرهابية بالقارة، فكلما زاد سوء التعامل مع ملف الإرهاب، كان هناك تقدم على صعيد الجماعات الإرهابية من خلال استغلال الثغرات وانتهاز الفرص.

أولًا – التفاوض ودفع الفدية

تعد الفدية أحد أهم مصادر تمويل التنظيمات الإرهابية بإفريقيا، فهي فعالة ليست في الشق المادي فقط ولكن في الشق المعنوي أيضًا، حيث تمثل الفدية إثباتًا لهيبة تلك التنظيمات ودليلًا على ضعف الحكومات

وأجهزة الأمن تجاهها، إضافة إلى تباهيها أمام المجتمعات المحلية التي ترتبط معها بعلاقة، فتنظر للتنظيمات بنظرة البطولة لتحديها قوات الأمن والقيام بدور الحماية وتوفير الأمن للمجتمع المحلي عوضًا عن الحكومات.

وبَدَهِيٌّ أن يواكب عمليات الحصول على الفدية زيادة في نشاط العمليات الإرهابية وعمليات الخطف من أجل الحصول على مزيد من الأموال، ولعل ذلك يبرز واضحًا في نموذج تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ومنطقة الساحل والصحراء، إذ أضحت الفدية التي يحصلها مصدرًا حيويًّا لتمويل القوات التي شكلت التمرد، كذلك ساعدها توطيد العلاقات مع المجتمعات المحلية لمنطقة الساحل على التصدي لقوات الأمن وتقويض دول الساحل من الداخل.(١)

ولخطورة الفدية في مسألة تمويل الجماعات الإرهابية اتُّخِذت خطوة مهمة من جانب مجموعة السبع في اجتماعها لعام ٢٠١٣م، حيث خلصت إلى الترحيب بجهود التأمين والإجراءات الوقائية للحد من الاختطاف، مع الإفراج الآمن عن الرهائن دون تفاوض لدفع الفدية للخاطفين.(٢)

وعلى الرغم من ذلك لم تستطع جميع الدول الصمود أمام استمرار تكتيك خطف التنظيمات الإرهابية، فبعد ٧ سنوات من التوقيع واصلت بعض الدول دفع الفدية من أجل تحرير عدد من الرهائن الأوروبيين، في الوقت الذي أُعدم فيه رهائن آخرون لجنسيات أمريكية وبريطانية، وذلك بعد أن رفضت الدولتان التفاوض مع الإرهابيين ودفع الفدية عن رهائنها.(٣)

ولم تقتصر استفادة التنظيمات الإرهابية من الفدية والرهائن على الأموال فقط، بل استفادت أيضًا في الإفراج عن ذويها ورجالها بواقع صفقات تبادل الرهائن عن طريق المقايضة، كالحال في صفقة الإفراج الأخيرة الشهيرة التي كانت لعدد من الجهاديين السجناء في سجون مالي مقابل إطلاق سراح أسرى فرنسيين، وكانوا قد احتجزوا لدى تنظيم القاعدة (جماعة نصرة الإسلام والمسلمين) بزعامة (إياد أغا غالي)، وعلى الرغم من موقف فرنسا الواضح الذي يتبنى مبدأ عدم التفاوض مع الإرهابيين، إلا أنه أُطلق سراح ٢٠٠ إرهابي بينهم ما لا يقل عن ٢٠ أميرًا مقابل تحرير عدد ٤ رهائن مختطفين، وكان أبرزهم عاملة الإغاثة الفرنسية الرهينة

---

(١) الأمم المتحدة/الجمعية العامة، «حقوق الإنسان والمسائل المتعلقة بأخذ الرهائن على يد الإرهابيين – مشروع تقرير نهائي من إعداد فولفغانغ ستيفان هايتر نيابة عن فريق الصياغة التابع للجنة الاستشارية(A/HRC/AC/٢/١٠)،» (١٢، ديسمبر، ٢٠١٢م)، ١٥،
https://www.ohchr.org/AR/HRBodies/HRC/AdvisoryCommittee/Pages/HRTerroristhostageTaking.aspx.

(2) G7 Research Group at the University of Toronto, 2013 G8 Lough Erne Summit / Declarations and Statements (University of Toronto, 2013), http://www.g7.utoronto.ca/summit/2013lougherne/index.html.

(٣) جويل سايمون، ومحمود السيد (عرض)، «جدل 'التنازلات': دوافع تباين السياسات الغربية تجاه عمليات تحرير الرهائن،» المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (٣، أبريل، ٢٠١٩م)،
http://www.futureuae.com/ar/Mainpage/Item/4649/جدل-التنازلات-دوافع-تباين-السياسات-الغربية-تجاه-عمليات-تحرير-الرهائن.

(صوفي بترونين)، فيما اتهمت فرنسا برعايتها لصفقة مشبوهة للإفراج عن رهائنها مما يجعلها مساهمة في تغذية نشاط الجماعات الإرهابية بإفريقيا.[٤]

ثانيًا- تداخل التنظيمات الإرهابية في المكون القبلي

تشكل القبائل في القارة الإفريقية طابعًا شديد الخصوصية والقوة والخطورة في الوقت نفسه، وذلك لما يميزها من قوانين وأعراف تساعدها على فرض سيطرتها ربما أكثر من السلطات والحكومات نفسها، وعلى الرغم من محاولة بعض الحكومات توظيف هذه القبائل لدعمها وجعلها عائقًا أمام توغل التنظيمات الإرهابية، إلا أن في بعض المناطق الإفريقية استطاعت التنظيمات الإرهابية التوغل في داخل القبائل لصالحها، فمثلًا نجد أن قبائل (الفولاني) كانت الأساس الداعم لجبهة تحرير ماسينا في مالي، إضافة إلى توطيد العلاقات بين قبائل (الهوسا) وحركة بوكو حرام النيجرية، لا سيما العلاقة بين إمارة الصحراء الكبرى التابعة لشبكة تنظيم القاعدة وقبائل البرابيش، والعلاقة بين حركة أنصار الدين وبعض القبائل العربية والطوارق في إقليم أزواد بمالي.[٥]

ولعل كان لهذا الترابط عدة أسباب، أهمها فشل الحكومات في احتواء القبائل وتلبية احتياجاتها مع التهميش والحرمان من الخدمات، وهذا ما دفع القبائل إلى ممارسة الأعمال غير المشروعة كتجارة المخدرات والسلاح والاتجار بالبشر إلى ما شابه ذلك، مما مثّل مكسبًا للتنظيمات الإرهابية جعلها تنفذ إلى أماكن سيطرة القبائل للتحالف معها.

ويظهر ذلك جليًّا في فيديو يوضح به عناصر تابعة لإمارة الصحراء وسط مجموعة من الحضور على هامش مؤتمر قد عقدته القبائل العربية بإقليم أزواد، وجاء في التسجيل تحية لشيوخ القبائل من قبل أحد الملثمين الذي عمل على مخاطبة الحضور بلهجة محلية قائلًا: «نحن تنظيم القاعدة انتاعت البرابيش»؛ وانتاعت تعني (صاحبة) باللهجة المحلية، بينما (البرابيش) تشير إلى تكتل كبير من القبائل العربية، وكان ذلك الخطاب يلقى استحسانًا وتصفيقًا وتكبيرًا من قبل رجال القبائل الحضور.[٦] كما عملت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين على استغلال الصراع المحلي في عملية تجنيد المزيد من الأعراق المختلفة، وذلك خارج

---

(٤) شاهد فيديو استقبال الرئيس ماكرون للرهينة صوفي بترونين، «ماكرون يستقبل آخر رهينة فرنسية بالعالم صوفي بترونين عند وصولها من مالي،» فرانس ٢٤، (٩، أكتوبر، ٢٠٢٠م)، http://www.france24.com/ar/20201009-ماكرون-سيستقبلها-حيث-فرنسا-إلى-بترونين-صوفي-الرهينة-السابقة-وصول-ترقب-مالي.

(٥) مبارك أحمد، «البعد القبلي داخل التنظيمات الإرهابية والمتطرفة في إفريقيا،» المرجع، (٢٩، يوليو، ٢٠١٨م)، https://www.almarjie-paris.com/2833.

(٦) علي عبد العال، «فيديو يكشف علاقات قوية بين 'القاعدة' والقبائل العربية في شمال مالي،» موقع الإسلاميون، (٢٩، نوفمبر، ٢٠١٥م)، http://www.islamion.com/news/فيديو-يكشف-علاقات-قوية-بين-القاعدة-والقبائل-العربية-في-شمال-مالي/.

عرقيات أعضائها الرئيسة من العرقيات العربية والفولانية والطوارق، علاوة على القيام بدورها الوسيط في النزاعات بين القبائل، وذلك سهل لها عمليات كثيرة منها سهولة تسلل الحدود.[٧]

ثالثًا: سيطرة الشركات الأجنبية على مصادر الطاقة

تحولت بعض الدول الإفريقية إلى مركز اهتمام الشركات الأجنبية بسبب ما تحتوي عليه من مخزون ضخم من موارد الطاقة والمعادن الثمينة، وهو الأمر الذي يثير حفيظة الإرهابيين ويعطي لهم ذريعة للهجوم عليها تحت حجة مكافحة التدخل الأجنبي والاحتجاج على أزمات البطالة الوطنية، وهو ما يحدث في موزمبيق لاشتهارها بغزارة إنتاجها من الياقوت الأزرق والنفط كالوضع في مقاطعة (كابو ديلجادو)، التي تمتلك أكبر نتاج من رواسب الياقوت الأزرق الوردي على مستوى العالم، والتي تقع تحت سيطرة استثمارات شركات أجنبية تحمل الجنسيات الأمريكية والإنجليزية والإيطالية، وهو ما يعزز العمليات الإرهابية ضد عمال الشركات العاملة في التنقيب وتكرار مثل هذه النوعية من الحوادث، فلقد شنَّت بعض العناصر الإرهابية هجومًا على (بالما) بموزمبيق في ٢٥ مارس ٢٠٢١م بالقرب من موقع للغاز الطبيعي في مقاطعة (كابو ديلجادو)، مما أجبر أكثر من ١٨٠ شخصًا للهرب واللجوء لفندق في بلدة بشمال موزمبيق بعد مقتل عدة أشخاص في الهجوم ومحاولة الجيش العمل على إنقاذ العمال داخل الفندق. وواقع تلك الهجمات كان إثر إعلان شركة (توتال) الفرنسية استئناف عملها في مشروع الغاز الطبيعي، ولقد أكدت منظمة هيومن رايتس أن المسلحين كانوا تابعين لجماعة الشباب المتحالفة مع تنظيم الدولة الإسلامية، وأطلقوا النار عشوائيًّا على المباني والأشخاص.[٨]

وترجع جذور حركة التمرد إلى ما تعانيه موزمبيق من فقر وانعدام عدالة، مما دفع بعض الشباب العاطلين ذوي الأغلبية المسلمة في عاصمة (كابو ديلجادو) إلى إنشاء هذه الجماعة بغرض إقامة «حكم إسلامي عادل»، وهذا ما أكده أحد المسلحين نقلًا عن وكالة البي بي سي BBC قائلاً: «نحن نحتل المدن لنظهر أن الحكومة الحالية غير عادلة، إنها تهين الفقراء وتجني الأرباح لأصحاب العمل»، كذلك دعا الجهادي إلى الرغبة في «إقامة حكومة إسلامية غير حكومة الكفار» حسب قوله، مشيرًا إلى حدوث انتهاكات من قبل جيش موزمبيق.[٩]

(7) Colin Clarke & Jacob Zenn, "ISIS and Al-Qaeda's Sub-Saharan Affiliates are Poised for Growth in 2021," *Defense on*, February 26, 2021, https://www.defenseone.com/ideas/2021/02/isis-and-al-qaedas-sub-saharan-affiliates-are-poised-growth-2021/172313/.

(8) "Multiple People Trapped in Mozambique Hotel After Militant Attack," *DW*, March 27, 2021, https://www.dw.com/en/multiple-people-trapped-in-mozambique-hotel-after-militant-attack/a-57022393.

(9) "Mozambique Insurgency: Children Beheaded, Aid Agency Reports," BBC News, March 16, 2021, https://www.bbc.com/news/world-africa-56411157.

المبحث الثاني:
الثغرات الأمنية الداعمة لتعزيز النشاط الإرهابي بالقارة الإفريقية

تحتاج الإدارة الأمنية لملف الإرهاب إلى مزيد من إحكام القبضة وسد الثغرات التي ينفذ منها المقاتلون ويتخذونها ذريعة لزيادة نشاطهم، فهناك العديد من العوامل الأمنية المساعدة -بطريقة غير مقصودة- لزيادة فرص عمل التنظيمات الإرهابية، لعل أهمها:

أولًا: أدوار المرتزقة

تطور وضع المرتزقة بالقارة الإفريقية بتطور حضور التنظيمات الإرهابية والأدوار الجديدة التي أسندت لشركات الأمن الخاصة، على ضوء الفوضى الأمنية ونتيجة لفشل السلطات في إقرار الأمن في البلاد، ولعله برز ذلك في ما قامت به حكومة أنجولا من إبرام عقد مع واحدة من أهم شركات المرتزقة وهي شركة (Executive outcomes) بقيمة ٤٠ مليون دولار، بجانب امتيازات أخرى من الألماس قدمتها الحكومة لشركة تابعة لها،[١٠] دون الالتفات إلى الآثار السلبية التي تنتجها هذه الظاهرة.

وعلى خلفية مأزق تصاعد العمليات الإرهابية مقابل تراجع أداء القوات الوطنية كحال نيجيريا والخسائر التي تكبدتها أمام (جماعة بوكو حرام) على الصعيدين المدني والعسكري، كان دافعًا لدعوة حاكم (ولاية بورنو) «بابا جانا زولوم» الرئيس «محمد بوخاري» لاستخدام المرتزقة والاستعانة بشركات الأمن الخاصة للتصدي (لبوكو حرام). [١١]

ولعل للوهلة الأولى يظهر أن أمر الاستعانة بالمرتزقة يقدم حلولًا للوقوف أمام تدفق الجماعات الإرهابية بالقارة، إلا أن الأمر لم يقتصر على دور المرتزقة في محاربة الإرهاب فقط، حيث تقوم الشركات التابعة للمرتزقة بأدوار سياسية وعسكرية وأمنية، وأحيانًا إعلامية تُوجّه الرأي العام الإفريقي من خلال صفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي نيابة عن الدول المالكة لها، فنجد مجموعة (فاغنر) وهي منظمة روسية بمكانة مقاول عسكري في العديد من الدول الإفريقية، أثّرت في سياسات عدة دول من خلال توجيه الرأي العام باستخدام صفحات التواصل الاجتماعي مثلما حدث في جمهورية إفريقيا الوسطى، حيث أنشئت

(١٠) بهلول نسيم، «تداعيات فوضى المرتزقة على الإرهاب في إفريقيا،» المركز الأوروبي لدراسة الإرهاب والاستخبارات- ألمانيا وهولندا، (٣١، أكتوبر، ٢٠٢٠م)، https://www.europarabct.com/?p=72560.

(١١) شيماء عطالله، «خسائر وانكسارات: دراسة تكشف مصير الجماعات الإرهابية بنيجيريا وأفريقيا،» البوابة، (٢٠ ، مارس، ٢٠٢١م)، https://www.albawabhnews.com/4298236.

صفحات على موقع الفيس بوك عملت من خلالها على الإشادة بالأنشطة الروسية في جمهورية إفريقيا الوسطى، علاوة على الدعم المحلي لصالح إدارة الرئيس (توادیرا).[١٢]

وعلى الرغم من المهام العسكرية التي تقوم بها تلك الشركات في مسألة مكافحة الإرهاب من أمور تدريب وتوجيه وحراسة، إلا أن هناك العديد من السلبيات التي تساهم في تنشيط دور الجماعات الجهادية بدلًا من الحد منها، لعل أهمها انتهاك حقوق المواطنين من قبل القوات الأمنية التابعة لهذه الشركات وهو ما يحرج أداء الحكومة أمام الشعوب، مع تدخل الشركات في الشؤون الداخلية للبلاد، وهو ما يتيح لتلك التنظيمات دافع الانتقام من القوات الحكومية وتكثيف اعتدائها والنظر إلى المرتزقة نظرة القوات المحتلة، واستغلال هذا في الدفع بمزيد من العناصر الجديدة من خلال التجنيد واتخاذ صورة «المقاوم للمحتل»، علاوة على أن تزايد اعتماد الحكومات على مثل هذه النوعية من شركات الأمن تزيد من شعور الاغتراب وعدم الثقة بين الحكومة والجيوش الوطنية، مما يشجع على القيام بعمليات انقلاب وزعزعة لاستقرار البلاد، الأمر الذي يشكل بيئة خصبة أكثر لنمو الجماعات الجهادية.

ثانيًا: التجاوزات الحقوقية للقوات النظامية

حين قيام الجنود النظاميين بمهامهم العسكرية في سياق مكافحة الإرهاب كثير ما تحدث تجاوزات في حق الأهالي، وقد تقع مثل هذه التجاوزات الحقوقية نتيجة عدم التدريبات الكافية للجنود الخاصة بمراعاة مثل هذه الجوانب. وبتراكم مثل هذه الانتهاكات الحقوقية وتواترها تحولت إلى ذريعة تستخدمها الجماعات الإرهابية لتسويغ عملياتها ضد القوات الحكومية تحت عنوان الانتصار لحقوق الأهالي والانتقام لهم. مما يزيد من تعاطف الأهالي معها في الوقت الذي شوهت فيه صورة القوات النظامية.

وهذا بالفعل ما رُصد من خلال المنظمات الحقوقية كمنظمة العفو الدولية، والتي أكدت في تقريرها الصادر لعام ٢٠٢٠م من أن هناك عدة عمليات قتل وخطف قد حدثت في (بوركينا فاسو) من قبل الجماعات المسلحة، وقد ردت قوات الأمن البوركيني على ذلك بانتهاكات شملت عمليات إعدام دون حكم للقضاء، إضافة إلى أعمال تعذيب وانتهاك لحقوق الأفراد، ناهيك عن الأعمال التعسفية التي نتجت جراء حالة الطوارئ التي فرضت على ٧ ولايات من البلاد، وما نتج عنها من اعتقالات وقيود على حرية التنقل، وما زاد الأمر سوءًا هو إلقاء قوات الأمن في ١١ مايو القبض على ما يقرب من ٢٥ شخصًا في سوق بلدة (كبنتشانغو)، والذي أسفر عن العثور على جثث ١٢ منهم قتلى في السجون صباح اليوم التالي داخل مركز الدرك في (تانو

(12) Mathieu Olivier, "Putin's Crescendo - Russia/Africa: Wagner, an Investigation Into Putin's Mercenaries," *The Africa Report*, 2021, https://www.theafricareport.com/112649/russia-africa-wagner-an-investigation-into-putins-mercenaries/.

البوغو)، ولم تقدم السلطات أي معلومات عن هذا الحادث، كما نفت أن يكون لها دخلٌ في هذا الشأن، مما أشعل رغبة الانتقام من جانب التنظيمات الإرهابية.[١٣]

ثالثًا: ترهيب المواطنين من التعاون مع القوات الحكومية

ساهم التعامل العنيف للتنظيمات الإرهابية تجاه المواطنين من عمليات قتل وترهيب في الحد من تعاون السكان مع القوات الحكومية، ففي حادثة لا تقل بشاعة عما تبعها قام تنظيم داعش بتسجيل إعدام أحد الأشخاص بطريقة جديدة استخدمها التنظيم أول مرة في عام ٢٠١٥م، وقد بثها المكتب الإعلامي لولاية دجلة تحت اسم «ردع الجواسيس»، حيث جاء فيه صلب أحد الأشخاص ويدعى محمود خلف على عمود خشبي، وقيام أحد عناصر التنظيم بقطع يده وقدمه قبل إعدامه، وذلك خلفية اتهامه بالتجسس لصالح ضباط استخبارات في البيشمركة.[١٤]

مثل هذه الحوادث وغيرها كانت سببًا واضحًا لترهيب السكان المدنيين من العمل مع الحكومات والقوات الأمنية ضد مصالح التنظيمات الإرهابية، خوفًا من البطش والتنكيل بهم وبذويهم وهو ما نجحت فيه التنظيمات الإرهابية من تصدير الترهيب للشعوب والعمل على صناعة الخوف ونشره بقوة مستخدمة أذرعها الإعلامية.

رابعًا: تحالف التنظيمات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة

في بعض البلدان الإفريقية كان تركيز الاهتمام الأمني على التنظيمات الإرهابية وعناصرها وأنشطتها من طرف الأجهزة الأمنية يقع على حساب متابعة نشاط الجريمة المنظمة. ولقد استغلت التنظيمات الإرهابية هذه الثغرة، وعملت على استخدام العصابات كوسطاء في تنفيذ بعض المهام، فكان لها القيام ببعض عمليات الإمداد اللوجيستي وتسهيل إجراءات الحصول على الهويات المزورة، مما سهل من انتقال العناصر الإرهابية وقيامها بتنفيذ عمليات خارج حدودها الوطنية دون كشف هويتها الحقيقية، فتجد تنظيمات كالقاعدة وداعش والشباب على علاقة بزعماء الجريمة المنظمة في شمال إفريقيا للمساعدة في عملية الاختطاف من أجل الفدية، وهو ما أكدته حركة الشباب والتي استطاعت القيام بعمليات خارج الحدود الصومالية في الداخل الكيني من خلال عناصر كينية، وهو ما أقره تقرير فريق المراقبة التابع للأمم المتحدة من أن تحركات تلك

(١٣) «العفو الدولية: انتهاكات سافرة لحقوق الإنسان في بوركينا فاسو،» قراءات إفريقية، (١١، أبريل، ٢٠٢١م)، http://www.qiraatafrican.com/home/new/العفو-الدولية-انتهاكات-سافرة-لحقوق-الإنسان-في-بوركينا-فاسو#sthash.FB2N3Cvq.dpbs.

(١٤) "تنظيم القاعدة في اليمن يعدم طبيب أسنان لاتهامه بالتجسس،" إندبندنت عربية، (١٦، أغسطس، ٢٠٢٠م)، http://www.independentarabia.com/node/143781/الأخبار/العالم-العربي/تنظيم-القاعدة-في-اليمن-يعدم-طبيب-أسنان-لاتهامه-بالتجسس.

العناصر كانت بتسهيل من وسطاء جنسياتهم غير صومالية وغير مصنفة كعناصر إرهابية. [١٥]
كما تميل بعض التنظيمات الإرهابية إلى تجنيد أفراد من عصابات الجريمة المنظمة ضمن دائرتها مثلما يحدث في منطقة شرق إفريقيا، مع اعتماد بعض التنظيمات الإرهابية على التمويل من خلال أنشطة مشبوهة بواسطة التعاون مع تلك العصابات كالاتجار بالمخدرات والآثار والصيد الجائر وغيرها.

خامسًا: ضعف كفاءة القوات النظامية

تفتقر بعض جيوش القارة الإفريقية إلى السيطرة على التنظيمات الإرهابية التي تواجه أراضيها لضعف مواردها وضعف التدابير الأمنية في مواجهة تطور تكتيك التنظيمات الإرهابية، فبالنظر لحال الجيش الموزمبيقي نجده يعاني الفشل في السيطرة على نشاط الإرهابيين خاصة نشاط ولاية وسط إفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية، تلك التي استطاعت أن تجتاح مدناً وتسيطر عليها مدة طويلة مرتكبة فيها عدة جرائم ومذابح،[١٦] كما يأتي تزايد حضور النشاط الإرهابي متزامناً مع التخفيضات المقترحة للقوات الأمريكية غرب إفريقيا خاصة في دول مثل بوركينا فاسو ومالي والنيجر، حيث عملت تلك التنظيمات على استغلال سوء الأوضاع الأمنية واتباع تكتيك الاغتيالات لرؤساء البلديات والقادة المحليين إلى جانب مهاجمة الكمائن العسكرية وسرقة محتواها والمباني الحكومية.[١٧]

سادسًا: معضلة الحدود الرخوة والمناطق المنعزلة

أضحت بعض المناطق بإفريقيا كنيجيريا والقرن الإفريقي ومنطقة الساحل مركزًا لتجمع ونشاط التنظيمات الإرهابية، ومنها تنظيما داعش والقاعدة، حيث عملت تلك الجماعات على استغلال ضعف القطاع الأمني في بلدان كمالي وموزمبيق وغيرهما، مع اتباع تكتيك حرب العصابات في منطقة الساحل والصحراء من خلال نصب الكمائن وزرع المتفجرات.[١٨]

---

(١٥) ١٥ "التداخل بين الجريمة والإرهاب (٢) – استغلال 'تماسيح' التنظيمات الإرهابية للعناصر الإجرامية في تنفيذ خططها: أفريقيا نموذجاً،" مرصد الأزهر، (١٤، أكتوبر، ٢٠٢٠م)،
http://www.azhar.eg/observer/details/ArtMID/1142/ArticleID/52286/-2التداخل-بين-الجريمة-والإرهاب.

Leila Mejdoubi, "Terrorism and Organized Crime: an Analytical Study From an International Law Perspective" (Master's Theses 713, University of Southern Mississippi, 2019), https://aquila.usm.edu/masters_theses/713/.

(16) Neal Ford, "Africa Now Eye of Global Terrorism Storm," *New African Magazine*, February 5, 2021, https://newafricanmagazine.com/25324/.

(17) Eric Schmitt, "Terrorism Threat in West Africa Soars as U.S. Weighs Troop Cuts," The New York Times, Feb 27,2020, https://www.nytimes.com/2020/02/27/world/africa/terrorism-west-africa.html.

(18) Clarke & Zenn, "ISIS and Al-Qaeda's Sub-Saharan Affiliates are Poised for Growth in 2021."

وهذا ما دعمه ضعف تأمين الحدود المشتركة بين البلدان فيما عرفت باسم (الحدود الرخوة)، وقد ظهر ذلك واضحًا في جنوب إفريقيا في الحدود الموزمبيقية، تلك التي تعاني ضعف الرقابة وإحكام السيطرة، مما يساعد على التسلل والاختراق واستخدام الهويات المزورة.[١٩]

كما استغلت بعض التنظيمات الإرهابية المناطق المنعزلة في فرض السيطرة والكمائن الوهمية في الطرق على السيارات، مرتدية زي رجال الأمن لتحصيل رسوم بغرض تمويل عملياتها في الجزائر ومالي وغيرهما مثل جماعة بوكو حرام والقاعدة بالمغرب الإسلامي.[٢٠]

الخاتمة

بَدَهِيٌّ أن الحكومات الإفريقية منوطة بدور المكافحة للإرهاب ولكنها بما لا يدعو للشك مسؤولة بصورة ما في انتشار ظاهرة الإرهاب، فالتغاضي عن معالجة الأسباب الجذرية المنشئة للظاهرة الإرهابية ساعدها على الاستفحال، كما أن اللجوء للحلول الخارجية سواء كانت ممثلة في تدخل شركات أمنية خارجية أو تدخل قوات أجنبية ساعد الحكومات الإفريقية على التقاعس عن المواجهة المحلية للظاهرة والاعتماد الكلي على الخارج، وترك الحكومات تقدم التنازلات واحدًا تِلْو الآخر بغرض الاستمرار في السلطة وحماية بعض المصالح دون الشعور الحقيقي بالمسؤولية، والاكتفاء بالاعتماد على الحلول العسكرية دون غيرها، والحلول العسكرية وإن أتت ثمارها سريعًا غير كفيلة بمفردها في القضاء على التنظيمات الإرهابية جملة وتفصيلًا، فهي بمنزلة مسكنات للوضع، ولكن سرعان ما تفيق تلك الجماعات وتعوض خسائرها من أسلحة وأفراد وقيادات، خاصة إذا كانت أوضاع البلاد في تردٍ مستمر ولا يوجد أي مؤشرات جدية للإصلاح أو العدالة أو تلبية حقوق الأفراد والفئات العرقية المهمشة، كما أننا لا نستطيع إنكار الدور التثقيفي الذي من المفترض أن يقع على كاهل الأجهزة التعليمية والإعلامية للدول والحكومات، والذي قد يساهم كثيرًا في الحد من عملية التجنيد التي تقوم فيها التنظيمات بغسل الأدمغة للأفراد، إلى جانب تقديم الإغراءات المادية والمعنوية خاصة في ظل تفشي أزمات البطالة التي عجزت الحكومة عن محاولة إيجاد حلول جدية لها.

(19) Isabel Krefels, "Violent Extremism in South Africa: Is there a Risk?," Safer spaces, September 5, 2018, https://www.saferspaces.org.za/blog/entry/violent-extremism-in-south-africa-is-their-a-risk.

(٢٠) محمد عصام لعروسي، النزاعات المسلحة وديناميات التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، ٢٠٢٠م)، https://books.google.com.sa/books/about/النزاعات_المسلحة_و_دي.html?id=WknaDwAAQBAJ&redir_esc=y.

عسكرة التصوف الطرقي المعاصر وتجربته في دولة الصومال

مصطفى زهران - كاتب وباحث متخصص في شؤون الجماعات الإسلامية - القاهرة

مثّل الاهتمامُ البحثي بصعود الحركات الإسلامية الجهادية في المشهد الصومالي محورَ الاهتمام من لدن كل الخبراء والمحللين والسياسيين، على مدار أكثر من عقدين من الزمان، دون الالتفات إلى البُنى المجتمعية الدينية وتمظهرات الإسلام السني التقليدي في ثوبه الصوفي الضارب في القدم، إلى أن حُصر واختُزل الأنموذج الديني الصومالي في تشكله الجهادي والراديكالي وحسب، واجتُزئ واقتُطع هذا التاريخ الطويل والممتد منذ قرون للإسلام التقليدي السني خاصة مع دوره المقاوم للمحتل الأجنبي في هذه الجغرافية المهمة بالقرن الإفريقي.

لم يلتفت الكثيرون في خضم التحولات الكبيرة التي عايشتها دولة الصومال -ابتداءً من فترة المحاكم الإسلامية التي كانت الطرق الصوفية وجماعة أهل السنة والجماعة جزءًا رئيسًا منها في تسعينيات القرن المنصرم ثم مع بدايات الألفية الثانية- وما تمخض عنها من بزوغ نجم الجهادية العالمية ممثلًا في تنظيمي «القاعدة» و«داعش»، لدور الإسلام السُّني التقليدي وتحديدًا الصوفية الطرقية في مواجهة خطاب التطرف والتشدد الناجمين عن الصعود الجهادي لهذه الحركات الإسلامية من الناحية العقدية من جهة، ودورها العسكري القتالي في محاربة هذه التنظيمات والتحرك بهم من المتن إلى الهامش، ثم محاولة محاصرتهم، خاصة حركة الشباب الصومالية.

لقد لعبت الصوفية الطرقية في نسختها العسكرية دورًا بارزًا ومهمًّا في الوقوف بقوة أمام تحركات حركة الشباب على وجه الخصوص، وأوقفت تمددها في الإقليم بصفة كبيرة، وهو ما يعطي محاولة تسليط الضوء عليها وتتبع محطاتها السياسية والعسكرية في الداخل الصومالي أهمية كبرى، خاصة أننا إزاء تجربة مهمة وجديدة في المشهد الإفريقي عملت على عسكرة الصوفية الطرقية، بما تمثله من تيار إسلامي ديني يقف على النقيض وفي المواجهة في آن واحد، ضد تيار الإسلام الجهادي أو الراديكالي الذي تمثله التنظيمات الجهادية «المعولمة المعاصرة»، خاصة حركة «الشباب» القاعدية الصومالية.

أولًا: تشكلات الحالة الدينية في الصومال

تكونت البُنى المجتمعية الدينية في المشهد الصومالي على مدار القرون السابقة من ثلاثة روافد: عقدية وفكرية ومذهبية رئيسة، تمثل في مجملها دائرة الإسلام «السني» التقليدي، أولها: المنهج الأشعري، نسبة إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، وثانيها فقه الإمام الشافعي ومدرسته المذهبية التي عَرفت طريقها إلى الصومال من خلال ارتباطها مع اليمن، وثالثها التصوف السلوكي «الطرقي»[١]، وهكذا اعتاد الصوماليون على ممارسة شعائرهم التعبدية على مدار تاريخهم منطلقين من هذه الرؤى الفكرية والعقدية.

وأسهم ذلك في أن يصبح الإسلام مُعبِّرًا عن الهوية الدينية لآلاف الصوماليين، ومعها عرفت الصوفية الطرقية طريقها في المجتمع الصومالي [٢]، فلقد كان التصوف سفيَر الإسلام والمبشر الأكبر له في شرق إفريقيا منذ عشرات السنين، حيث قدمت الصوفية إلى الصومال -كغيرها من البلاد في شرق إفريقيا- بواسطة علماء اليمن والحضارمة الذين استقروا فيما بعد في المدن الساحلية مثل مقديشو وزيلع وبربرة وبراوة ومركة[٣].

ما يعني أنه وقبل ظهور التيارات الإسلامية بنسختها المتشددة السلفية منها والجهادية كانت الشريعة الإسلامية متحققة وقائمة منذ أمد بعيد، وقُبلت ونُفِّذت بدرجات متفاوتة في جميع أنحاء البلاد، وتحديدًا في العصر الإسلامي المبكر، ثم الحقبة الاستعمارية، وما بعد الاستقلال، وقبيل الحرب الأهلية الصومالية التي بدأت في ١٩٩١م، كان جزءٌ كبيرٌ من السكان الصوماليين يمارسون شكلًا من أشكال الإسلام السني التقليدي ذي الصبغة الصوفية، وكانت الصوفية الطرقية ذات تأثير نافذ مجتمعيًّا في جميع أنحاء الصومال.[٤]

المدارس القرآنية

تعد المدارس القرآنية واحدة من أبرز التمظهرات الدينية في المشهد المجتمعي الصومالي على مدار تاريخها لما تمثله كشكل من أشكال النظم التعليمية التقليدية قبيل الاستعمار -الذي قدَّم نظامًا جديدًا مغايرًا

(1) Abdurahman Abdullahi, "The Islamic Movement in Somalia: A Historical Evolution with a Case Study of The Islah Movement (1950-2000)" (PhD in the Modern History of Islam, Institute of Islamic Studies, McGill University, Montreal, 2011), https://central.bac-lac.gc.ca/.item?id=TC-QMM-103487&op=pdf&app=Library&oclc_number=742342437.

(2) Abdullahi, "The Islamic Movement in Somalia: A Historical Evolution with a Case Study of The Islah Movement (1950-2000)".

(٣) محمد حسين معلم علي، "دراسات صومالية.. التصوف والزهد،" الصومال اليوم، (٢٩، يناير، ٢٠٢١م)، https://alsomalalyaum.com/7905/.

(4) United States Agency for International Development (USAID), *The Shari'ah in Somalia, The Expanding Access to Justice Program in Somalia (EAJ)* (Nairobi, Kenya: Pact and the American Bar Association Rule of Law Initiative, 2020), https://www.usaid.gov/sites/default/files/documents/1860/Shariah-in-Somalia.pdf.

تحديثيًّا- حيث كان التعليم «محوره المجتمع ويُدار محليًّا» وكانت المدارس الدينية -المسماة Dugsi أو Malamat- بمنزلة نظام إسلامي يقوم على الحفظ الجزئي أو الكامل للقرآن في الطفولة المبكرة، وبجوار تعلم القرآن الكريم ومدارسته تُعَلَّم الأبجدية العربية والصومالية المعروفة باسم Higaadda [٥].

وعادة ما تنتشر هذه المدارس في القرى والريف الصومالي انتشارًا كبيرًا، حيث يتجمع الأطفال والصبية –الطلاب- تحت شجرة مظللة أو في مأوى مَبنيّ من الخشب المحلي والعشب والجلوس على الأرض أو على حصائر من العشب المنسوج يستخدمون موادَّ محلية مثل الخشب الأردواز والحبر المصنوع من الحليب المزوج بمسحوق الفحم لقراءة أساسيات القرآن، وينضم الأطفال إلى هذا النظام في سن الخامسة، ويتخرج في سن العاشرة أو الحادية عشرة مع المراجعة الثانية من الحفظ كل مدرسة يديرها بصفة مستقلة مدرس يُسمى Macalin، ويدفع أجورَ هؤلاء المعلمين بأسلوب عادل الأفرادُ الذين يرسلون أطفالهم إليها، وتساهم في القضاء على الأمية[٦]، وتشير انتشار المدارس القرآنية إلى التغلغل الإسلامي بصبغته الصوفية الطرقية داخله.

ثانيًا: الصوفية الطرقية في الصومال

حتى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كانت الصوفية الطرقية –كما عرضنا سابقًا- تمثل روح الإسلام في المجتمع الصومالي، وكانت «الأحمدية» و«الصالحية» التي عرفت طريقها محليًّا، من الطرق الصوفية المهمة آنذاك، وكانت «الأحمدية» في الغالب غير سياسية، وفي الوقت ذاته تدعو إلى التزام أكثر صرامة للشريعة الإسلامية، ولكن اللافت في المنحى الصوفي الطرقي الآخذ في الانتشار والتمدد في البنى المجتمعية هناك أن أحد أسبابه كانت مصاهرته مع الكثير من الأعراف والتقاليد القبلية -نظام العشائر الصومالية- المنتشرة المتوارثة في المجتمع الصومالي، التي وافقته في جزء كبير منه، ولم تتصادم معه أو تواجهه؛ فعملت على دمج العديد من التقاليد الثقافية الصومالية والطقوس الدينية قبل الإسلام في الصوفية والممارسات، بما في ذلك التعبير الديني من خلال الموسيقى والشعر والرقص، والحج إلى مواقع الدفن، وتبجيل المشايخ[٧].

وينحدر التصوف السُّني «الطرقي» بالصومال من ثلاث طرق صوفية رئيسة كان لها عظيم الأثر في التصوف الصومالي، أولها «الطريقة الأحمدية» التي تأسست في مكة المكرمة على يد الشيخ أحمد بن إدريس

(5) Abdullahi, "The Islamic Movement in Somalia..".

(6) Abdullahi, "The Islamic Movement in Somalia..".

(7) United States Agency for International Development (USAID), *The Shari'ah in Somalia, The Expanding Access to Justice Program in Somalia (EAJ)*.

(ت ١٨٣٧م)، أحد الزعماء الذين تصدوا لدعوة الشيخ «محمد بن عبدالوهاب النجدي» آنذاك وعارضها بقوة، فيما جلبها إلى الصومال الشيخ علي ماي دوروغبا (ت ١٩١٧م)[٨].

وثانيها: الطريقة القادرية، التي تأسست في دمشق أواسط القرن الرابع عشر، وتنتسب إلى عبدالقادر الجيلاني، وانتشرت في شمال إفريقيا والشرق الأوسط بحلول نهاية القرن الرابع عشر، وإلى غرب إفريقيا وجنوب شرق آسيا بحلول القرن التاسع عشر. وكان أويس البراوي (ت ١٩٠٩) -أشهر شيوخ القادرية في الصومال- يجتذب في احتفاله السنوي بجنوب الصومال حشودًا تصل إلى عدة آلاف من الصومال وكينيا، وأتباعه عادة ما كانوا يعرفون باسم «العويصية» [٩]، وأخيًرا «الصالحية» وهي فرع من «الأحمدية»، وكان أشهر مشايخها في الصومال الزعيم محمد عبدالله حسن (ت ١٩٢٠م)، الذي حوّل التنظيم إلى حركة مناهضة للاستعمار عُرف أعضاؤها بـ»الدراويش»[١٠].

حركة الدراويش

كانت حركة الدراويش جزءًا من موجة الحركات الإسلامية المناهضة للاستعمار بقيادة الطرق الصوفية في شمال إفريقيا والسودان، التي قادها الشيخ محمد عبدالله حسن[١١] أشهر المتصوفة الصوماليين على امتداد التاريخ الحديث والمعاصر، الذي أطلق عليه الشيخ غُبيسَني Gobeysane أو (الشهم)، ويذكر أنه قبل البدء في قيادة الحركة لمواجهة الاستعمار عاش فترة في القاهرة من الزمن، وعايش علماء الأزهر، وتعلم وتناقش معهم في شتى المجالات، وفي أثناء عودته في طريقه إلى الصومال مرَّ على السودان، ومكث برهة من الزمن في منطقة السواكن، التي كان المهدي السوداني -نسبة إلى المهدية الطريقة الصوفية الشهيرة- يدرب جيوشه فيها، ويجمع رجاله الذين خاضوا معارك مريرة ضد الاحتلال الإنجليزي، فكانت هذه الزيارة بمكانة شعلة أضاءت له طريق الجهاد، وتجربة ناجحة بكل المقاييس، استفاد منها أمورًا كثيرة مثل التكتيك العسكري والقيادة الميدانية والانضباط الحركي والتنظيمي وإدارة المعارك في ظل ظروف أمنية صعبة وحالة معيشة معقدة[١٢].

(8) "Sufism in Somalia," *Religion and Public Life at Harvard Divinity School*, https://rpl.hds.harvard.edu/faq/sufism-somalia.

(9) "Sufism in Somalia," *Religion and Public Life at Harvard Divinity School*.

(10) "Sufism in Somalia," *Religion and Public Life at Harvard Divinity School*.

(11) (USAID), *The Shari'ah in Somalia, The Expanding Access to Justice Program in Somalia (EAJ)*.

(١٢) "المناضل السيد محمد عبد الله حسن.. مفجر ثورة الدراويش،» المركز العراقي الإفريقي للدراسات الاستراتيجية، (١٩، مايو، ٢٠١٨م)، http://ciaes.net/المناضل-السيد-محمد-عبد-الله-حسن-مفجر-ث/.

شنَّت القوات الاستعمارية حملة عسكرية منسقة ضد حركة الدراويش الصومالية، وانتهت الحركة بوفاة السيد محمد عبدالله حسن عام ١٩٢٠م، وظلت الصوفية الطرقية حاضرة على إرث المؤسسين والمجاهدين[١٣].

تحولات الصوفية الطرقية

يذكر الكاتب والباحث الصومالي عبدالواحد عبدالله شافعي أن الإسلام في الصومال ارتبط ارتباطًا وثيقًا بالطرق الصوفية نشرًا ودعوةً وتعليمًا، إلا أن هذا الارتباط التاريخي تعرض لأكبر تحدٍ، منذ أن ظهرت الحركات الإسلامية المعاصرة، خاصة التيارات السلفية التي قدمت رؤية عقدية سلفية مغايرة للرؤية العقدية الأشعرية الصوفية[١٤].

ويضيف أنه منذ الثمانينيات من القرن الماضي بدأ السجال بين الجماعات الصوفية والجماعات السلفية، وحينما انهارت الدولة الصومالية في عام ١٩٩١م استغلت الجماعات السلفية هذا الفراغ، وكثّفت من نشاطاتها، وتمددت تمددًا هائلًا في البلاد، مما قلّص أو قلّل من تأثير ونفوذ الطرق الصوفية[١٥].

ويشير عبدالواحد إلى أن الجماعات الصوفية في الصومال، مثلها كمثل الجماعات الصوفية الأخرى في العالم الإسلامي، عرف عنهم الانزواء عن المشاركة في العمل السياسي، وكانوا يركزون تركيزًا أساسيًّا على الجانب الروحي والتربية، بيد أن ذلك كله تغير منذ أن بدأت حركة الشباب الصومالية المحسوبة على تنظيم القاعدة في الظهور، ومسارعتها نحو التصدي لممارسات الصوفية الطرقية، وعملت على نبش أضرحة رموز الطرق الصوفية، وهدم مزاراتهم في المناطق الجنوبية، الأمر الذي أثار استياء مشايخ الصوفية، ما حفزهم على حمل السلاح والدفاع عن أنفسهم، وحققوا في ذلك نصرًا كبيرًا ساهم في محاصرة التنظيم القاعدي[١٦].

مواجهة حركة الشباب القاعدية

تتمثل وجهة حركة الشباب القاعدية للمتصوفة على أنهم «مرتدون عن الإسلام -وفق ما أشار التقرير السنوي للجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) لعام ٢٠١١م- وأن ممارساتهم وشعائرهم ما هي سوى وثنية جاهلية»[١٧]، وتشير ممارسات الحركة التي أبدتها خلال حضورها في المشهد الصومالي

(13) (USAID), *The Shari'ah in Somalia, The Expanding Access to Justice Program in Somalia (EAJ)*.

(١٤) «مقابلة عبر برنامج السكايب مع الباحث الصومالي عبدالواحد عبدالله شافعي،» (١٩، أغسطس، ٢٠٢١م).

(١٥) «مقابلة عبر برنامج السكايب مع الباحث الصومالي عبدالواحد عبدالله شافعي.»

(١٦) «مقابلة عبر برنامج السكايب مع الباحث الصومالي عبدالواحد عبدالله شافعي.»

(17) Immigration and Refugee Board of Canada, *Somalia: Situation of practitioners of Sufism in Mogadishu; incidents of violence involving al Shabaab [Al-Shabaab] and practitioners of Sufism; security situation and availability of state protection in Mogadishu (2013-November 2014)* (Canada: Immigration and Refugee Board of Canada, 2014), https://www.refworld.org/docid/551d094a4.html.

تجاه الصوفية الطرقية ترجمة حقيقية لأفكارها ومعتقداتها تجاهها.

وما بين الأعوام الممتدة بين ٢٠٠٨ و٢٠١٠م استهدفت حركة الشباب عددًا كبيرًا من مشايخ ورموز الصوفية الطرقية، وتدنيس الأضرحة والمقامات الصوفية في المجتمعات الجنوبية، مثل: مدينة كيسمايو الساحلية، فضلًا عن مداهمة المساجد خلال الحضرات وغيرها، بالإضافة إلى تدمير العديد من القبور في مقديشو، واعتقال العديد من رجال الدين أيضًا [١٨].

وما لبثت أن ساهمت العمليات العسكرية الإفريقية والصومالية في طرد الجيوب القاعدية من العاصمة مقديشيو، التي بدأت في عام ٢٠١١م واكتملت مع ٢٠١٤م حينما بدأ تحرير جنوب ووسط الصومال من قبضة حركة الشباب، ما نتج عنه تراجع كبير للحركة وخسارة الكثير من مقاتليها في المعارك، دفعها بعد ذلك إلى التحول نحو صياغة آلياتية مغايرة في معركتها مع الدولة الصومالية عبر تنفيذ هجمات انتحارية وعمليات اغتيال تستهدف مسؤولين أمنيين وعسكريين وقادة دينيين وغيرهم، فضلًا عن تفجيرات هنا وهناك[١٩].

عسكرة التصوف الطرقي في الصومال

تنفست الصوفية الطرقية -وزعاماتها ومريدوها ومجالسهم وحضراتهم- الصعداء بعد الخسارات التي مُنيت بها حركة الشباب وتراجعها بفعل الضربات الأمنية الموجعة للحكومة الأفغانية وقوى الاتحاد الإفريقي الأخرى[٢٠].

إلا أنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الصوفية الطرقية في الصومال كانت جزءًا أصيلًا ورئيسًا في العمليات العسكرية ضد حركة الشباب، بل كانت في المقدمة وفي طليعة جنود الدولة الصومالية، ما دفعهم بعد ذلك بالشعور بالقوة، الذي دفعهم للحضور السياسي -كما سنبين لاحقًا- إذ إن عسكرة الصوفية الطرقية بدأت بالأساس حينما شعر الصوماليون بضرورة الحفاظ على مراقدهم ومزاراتهم ووجودهم من أن تنالهم أيدي «الشباب»، التي قامت بعمليات تفجير لكثير منها، فضلًا عن قتل رموزهم ومشايخهم[٢١]، فيما بلغ عدد مقاتلي الصوفية الطرقية المنضمين إلى قوات الجيش الوطني الصومالي ما يقارب من ٥,٠٠٠ مقاتل، وهو رقم ليس بالهين آنذاك، وكانت المجموعة المحلية الوحيدة التي واجهت مقاتلي الشباب[٢٢].

(18) Immigration and Refugee Board of Canada, *Somalia: Situation of practitioners of Sufism in Mogadishu*.

(19) Immigration and Refugee Board of Canada, *Somalia: Situation of Practitioners of Sufism in Mogadishu*.

(20) Abdi Guled, "Somalia's Sufis Make Return to the Light," *The Scotsman*, May 13, 2013, https://www.scotsman.com/news/world/somalias-sufis-make-return-light-1574756.

(21) Guled, "Somalia's Sufis Make Return to the Light".

(22) Al Jazeera English, "Somalia: About 5,000 Sufi fighters join army," *YouTube*, Sep 19, 2019, https://www.youtube.com/watch?v=NSf_7NIc6cE.

ثالثًا: تنظيم أهل السنة والجماعة في الصومال

اعتادت الصوفية الطرقية اعتزال العمل السياسي والنأي بنفسها عن معتركه، إلا أن المشهد الصومالي كان مغايرًا لحد كبير في هذه الزاوية بفعل السياقات المولدة له، ففي عام ١٩٩١م اجتمع عدد من قيادات ورموز الصوفية الطرقية من أجل تشكيل جبهة موحدة لمجابهة الإسلامية السلفية المتشددة، وتحديدًا حركة الشباب المناهضة للدولة والمتصوفة[٢٣].

وأشرف على إنشائها الجنرال الراحل «محمد فارح عيديد»، الذي كان يعد الطرق الصوفية قوة مضادة للحركات الإسلامية الجهادية، مثل الاتحاد الإسلامي -التي تمخضت عنه اتحاد المحاكم الشرعية-، وبعد مقتل الجنرال عيديد في إحدى جولات الحرب الأهلية بالعاصمة مقديشو عام ١٩٩٦م، ضعف الدور السياسي والعسكري للطرق الصوفية مقابل صعود الجماعات الإسلامية المتشددة[٢٤].

عايش التنظيم فترات صعود وهبوط نتيجة التحولات التي عايشتها الدولة الصومالية والمعارك الأهلية في فترة التسعينيات، بيد أن التنظيم قد عاود الظهور على مسرح الأحداث مرة أخرى عام ٢٠٠٨م في الأقاليم الوسطى وبعض الأقاليم الجنوبية، وبرز دوره العسكري في مواجهته لحركة الشباب الصومالية في إقليم «غل غدود» وسط الصومال، و«دوسمريب» عاصمة ولاية غلمدغ الحالية التي ستصبح فيما بعد أحد أهم تمركزاته المهمة كما سنبين لاحقًا[٢٥]، وتحالف مع قوات بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال وقوات الحكومة الفيدرالية[٢٦].

الدور السياسي للتنظيم وأيديولوجيته

لم تكن الرغبة ذاتية لدى الصوفية الطرقية في التحول نحو العمل السياسي بل كان السياق هو المحرك الذي دفع بها نحو معتركه، فكانت الحاجة إلى تثبيت وجودها في المشهد الصومالي، فانتقلت من شكلها التقليدي المتمثل في تأسيس الزوايا وتدريس العلوم الشرعية والعربية إلى تأسيس المعاهد والمدارس والجامعات[٢٧].

ما يعني تعزيز حضوره المدني المجتمعي ما أهّل له حضورًا سياسيًّا مؤثرًا بدا في تحالفهم ودعمهم للرئيس السابق شيخ شريف، ونجحوا إلى حد كبير في السيطرة العسكرية على معظم المناطق التي دارت فيها

(23) "Sufism in Somalia," *Religion and Public Life at Harvard Divinity School*.

(٢٤) عبد الرحمن عبدي، «تنظيم أهل السنة والجماعة في الصومال.. النشأة والتكوين،» مركز مقديشو للبحوث والدراسات، (١٠، أغسطس، ٢٠١٩م)، http://mogadishucenter.com/2019/08/تنظيم-أهل-السنة-والجماعة-في-الصومال-ا/.

(٢٥) صفاء عزب، «هل تزيل زيارة فرماجو لـ'غلمدغ' التوتر بين'أهل السنة' والحكومة الفيدرالية؟،» الصومال الجديد، (٢٤، سبتمبر، ٢٠١٩م)، http://alsomal.net/هل-تزيل-زيارة-فرماجو-لغلمدغ-التوتر-ب/.

(٢٦) عبدي، «تنظيم أهل السنة والجماعة في الصومال.. النشأة والتكوين.»

(٢٧) عبدي، «تنظيم أهل السنة والجماعة في الصومال.. النشأة والتكوين.»

الحروب بين حكومة شيخ شريف وحركة الشباب، وفي ٢٠١٠م انضم التنظيم إلى الحكومة الفيدرالية الانتقالية، وفي ٢٠١٣م أعلنت الحكومة الصومالية انضمام قوات أهل السنة إلى الجيش الصومالي بحضور قائد أركان القوات آنذاك عبد الرزاق خليف علمي[٢٨].

وحصل التنظيم على عدد من الحقائب الوزارية في الحكومة الانتقالية التي كان يتزعمها الرئيس الأسبق «شريف شيخ أحمد»، وكان أحد الأطراف الستة التي وقعت على خريطة الطريق لخروج الصومال من المرحلة الانتقالية عام ٢٠١٢م[٢٩]. ومع مرور الوقت اشتد عود التنظيم وقويت شوكته إلى أن تجاوز دوره الصوفي الدعوي وأصبح رقمًا صعبًا في المشهد السياسي الصومالي[٣٠].

ويعد تنظيم أهل السنة والجماعة تيارًا محافظًا، إذ كان يضم ثلاث طرق صوفية (القادرية، الصالحية، الأحمدية)، فيما صنّفته وزارة الخارجية الأمريكية من القوى الإسلامية المعتدلة، وتعاملت معه كحليف إستراتيجي ضد الحرب على الإرهاب في الصومال، خاصة في المواجهة مع حركة الشباب التي تراه فاسدًا وغير شرعي[٣١].

أزمات أهل السنة والحكومة الفيدرالية

أعقبت الانتصارات العسكرية التي حققها التنظيم وحضوره السياسي القوي في المشهد الصومالي إقامة نظام إداري مستقل في المناطق التي وقعت تحت سيطرته، تسببت مع الوقت في نشوء خلافات مع الحكومات الفيدرالية التي عاصرتها، ووصل الخلاف في بعض الأوقات إلى مواجهات عسكرية [٣٢]، ما جعلها تدخل في مرحلة جديدة من الصراع ليس مع حركة الشباب هذه المرة وإنما مع الحكومة الصومالية التي كانت حليفتها في الماضي القريب.

- أزمة ولاية غلمدغ

تعد ولاية غلمدغ مركزًا رئيسًا لتنظيم أهل السنة والجماعة، ونجحت الأخيرة في إخضاعها لحوكمتها، الأمر الذي أشعر الحكومة الفيدرالية أن كيانًا موازيًا للدولة بات يكبر ويتمدد يومًا بعد يوم على حساب الدولة الناشئة، وعلى الضفة الأخرى ارتأى الشيخ محمد شاكر رئيس الولاية والقيادي في تنظيم أهل السنة والجماعة أن الحكومة تعمل على زعزعة الاستقرار في الولاية نتيجة تدخلاتها غير المقبولة.

---

(٢٨) عبدي، «تنظيم أهل السنة والجماعة في الصومال.. النشأة والتكوين.»

(٢٩) عزب، «هل تزيل زيارة فرماجو لـ'غلمدغ' التوتر بين'أهل السنة' والحكومة الفيدرالية؟.»

(٣٠) عزب، «هل تزيل زيارة فرماجو لـ'غلمدغ' التوتر بين'أهل السنة' والحكومة الفيدرالية؟.»

(٣١) عبدي، «تنظيم أهل السنة والجماعة في الصومال.. النشأة والتكوين.»

(٣٢) عبدي، «تنظيم أهل السنة والجماعة في الصومال.. النشأة والتكوين.»

اتهم الشيخ الشاكر السلطات الحكومية استعانتها بقيادات سابقة من حركة الشباب لغزو المدينة عسكريًّا لنزع سلطتهم منها، ثم طالب سكان الولاية بالدفاع عن أنفسهم والحفاظ على أمنهم أمام التدخل العسكري الحكومي، وطالب زعماء تنظيم أهل السنة آنذاك المجتمع الدولي بتحمل مسؤوليته في هذه الأزمة، ولولا تدخل شيوخ العشائر في دوسمريب عاصمة الولاية للتوسط لحل هذا الخلاف بين التنظيم والحكومة لازداد الأمر سوءًا ولاستمرت رحى المعارك وقتًا أطول.

لقد ظلت العلاقة بين تنظيم أنصار السنة وحكومة الرئيس حسن شيخ محمود منذ وصوله إلى السلطة في سبتمبر ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥م في حالة شد وجذب بينهما، ما دفع بأهل السنة إلى عدم مشاركتها في النظام الإداري لولاية «غلمدغ» الذي أسسته حكومة حسن شيخ محمود، ما ترتب عليه وجود نظامين إداريين في الولاية، أحدهما يترأسه «عبد الكريم حسين جوليد» ويحظى باعتراف الحكومة الفيدرالية والمجتمع الدولي، والثاني خاص بتنظيم أهل السنة غير معترف به من قبل الحكومة الفيدرالية والمجتمع الدولي في ذلك الوقت. وإضافة إلى ذلك، كان هناك مركزان للإدارتين هما «عدادو» التي كانت مقرًّا للحكومة الإقليمية المعترف بها رسميًّا، و«دوسمريب» التي كانت مركزًا للتنظيم. فيما تحسنت العلاقة بين التنظيم والحكومة الفيدرالية بعد استقالة عبد الكريم جوليد رئيس ولاية غلمدغ ومجيء أحمد دعالي حاف خلفًا له، أعقبها إبرام اتفاقية جيبوتي للتصالح في ديسمبر ٢٠١٧م، ما ساهم في تحول التنظيم إلى شريك أساسي وقوي في حكم الولاية، وما لبث أن ساءت العلاقات مرة أخرى وعادت الخلافات بين «دعالي حاف «والحكومة الصومالية الاتحادية. وفي عام ٢٠١٩م أعلنت ولاية غلمدغ عن انتخابات جديدة وضمَّت الحكومةُ القواتِ الخاصةَ من تنظيم أهل السنة للجيش الصومالي مقابل أن تحافظ الحكومة الصومالية الفيدرالية على استتباب الأمن في عاصمة الولاية، وبالفعل في الأسبوع الأول من شهر يوليو من العام نفسه سلّم تنظيم أهل السنة والجماعة جميع قواته إلى الحكومة الصومالية الفيدرالية في حفل كبير بمدينة دوسمريب وسط الصومال، وذلك قبل أن تتوتر العلاقة ثانية نهاية أغسطس من العام ذاته[٣٣].

- أزمة مدينة «دوسمريب»

في عام ٢٠١٩م وبعد تفاقم الخلاف بين الحكومة الصومالية وتنظيم أهل السنة والجماعة، خيمت أجواء حرب على مدينة «دوسمريب» ولاية غلمدغ، وزاد من وتيرته إطلاق جندي حكومي النار على مقر الشيخ محمد شاكر رئيس الولاية والقيادي بالتنظيم[٣٤].

---

(٣٣) عزب، «هل تزيل زيارة فرماجو لـ'غلمدغ' التوتر بين'أهل السنة' والحكومة الفيدرالية؟.»

(٣٤) «الصراع بين الحكومة الصومالية وأهل السنة في غلمدغ،» الصومال الجديد، (٢٦، أكتوبر، ٢٠١٩م)، http://alsomal.net/الصراع-بين-الحكومة-الصومالية-وأهل-الس/.

على الفور استنفرت القوات التابعة لتنظيم أهل السنة ردًّا على التصعيد العسكري الحكومي، ونجحت في الاستيلاء على مقر إدارة مدينة «دوسمريب»، إلا أن اتفاقًا بين الطرفين ساهم في تهدئة الأمور لبعض الوقت، إلى أن جاء تعيين الحكومة الفيدرالية لجنة لتسيير انتخابات ولاية غلمدغ دون الاستشارة مع تنظيم أهل السنة إلى تجدد الخلاف مرة أخرى والمواجهات العسكرية ما دفع برئيس حكومة غلمدغ والقيادي في التنظيم الشيخ محمد شاكر بتعيين لجنة انتخابات موازية[٣٥].

الأمر الذي دفع بوزير الداخلية الصومالي آنذاك «عبدي محمد صبري» إلى الانتقال إلى المدينة لإقناع مسؤولي أهل السنة بقبول اللجنة التي عينتها وزارته، ووسط تعنت التنظيم وإصراره على موقفه واصلت الحكومة مشروعها في غلمدغ دون التفات لمعارضة أهل السنة له[٣٦]. بيد أن زيارة للرئيس محمد عبدالله فرماجو للولاية التقى خلالها زعماء وقيادات أهل السنة ساهمت في تضييق الهوة ورأب الصدع بين الحكومة الفيدرالية والتنظيم[٣٧].

وفي أواخر عام ٢٠١٩م بعث التنظيم رسالة إلى ممثلي المجتمع الدولي في الصومال شملت محاور الأزمة السياسية والأمنية في البلاد متضمنة صورة من الاتفاقية المتفق عليها مع الحكومة التي لم تلتزم بما وقّعه وزير الداخلية والشؤون الفيدرالية والمصالحة عبدي محمد صبري آنذاك[٣٨].

إشكالية العلاقة بين أنصار السنة والدولة الصومالية

تتمثل المشكلة الرئيسة من قبل الدولة الصومالية في تعاملها مع ملف أنصار السنة منذ بدايات الأزمة في رغبتها أن تعيد قيادات هذا التنظيم إلى المربع الأول في هيئته الدعوية التأسيسية، وإبعاده عن المشهد السياسي ككل، لكنها لم تكن قادرة بالبوح به أو الإعلان عنه، وذهبت إلى محاولات قصقصة أجنحته من خلال محاصرة وجوده السياسي والحد من نفوذه المجتمعي، وعدم تنفيذ اتفاقياتها معه، التي وُصِل إليها كحلول لمجمل مشكلاتهم البينية، فيما وصلت في كثير منها إلى المواجهة العسكرية.

في موازاة ذلك كان لدى قيادات أنصار السنة الرغبة الجامحة في الحضور السياسي اتكاءً على تاريخها العسكري ودورها في مواجهة حركة الشباب عسكريًّا، وتحقيق بعض الأهداف الخاصة على حساب الدولة والنظام الفيدرالي، الأمر الذي لم يكن بمقدور الدولة التي حاربت نموذجًا إسلاميًّا متشددًا وراديكاليًّا

(٣٥) «الصراع بين الحكومة الصومالية وأهل السنة في غلمدغ.»

(٣٦) «الصراع بين الحكومة الصومالية وأهل السنة في غلمدغ.»

(٣٧) عزب، «هل تزيل زيارة فرماجو لـ'غلمدغ' التوتر بين'أهل السنة' والحكومة الفيدرالية؟.»

(٣٨) «تنظيم أهل السنة يكشف عن اتفاقيته مع الحكومة الصومالية في رسالة إلى المجتمع الدولي،» الصومال الجديد، (٢٩، أكتوبر، ٢٠١٩م)، http://alsomal.net/تنظيم-أهل-السنة-يكشف-عن-اتفاقيته-مع-الح/.

استبدال آخر به، وإن كان صوفيًّا ومقبولًا دوليًّا، ونظرت إليه مع مرور الوقت على كونه كيانًا موازيًا يهدد واقع الدولة الوليدة.

ويذكر أن تنظيم أنصار السنة قبيل إعلانه اعتزال العمل السياسي ودمج قواته في الجيش الصومالي سعى إلى أن تكون له حصة في برلمان ولاية غلمدغ، وتشكيل إدارتها، إضافة إلى رغبتها في ذلك الوقت في الحصول على ترقيات لمقاتلي التنظيم الذين أدمجوا في القوات الحكومية، لكن الحكومة اشترطت لتحقيق ذلك أن يتعاون معها قيادات التنظيم في الإطاحة برئيس رئيس ولاية غلمدغ آنذاك «أحمد دعالي حاف»، الذي كان أحد خصومها السياسيين وهو ما تحقق بالفعل، إلا أنه وبعد ما حققت الحكومة ما كانت تهدف إليه انقلبت على التنظيم، ولم تحقق بنود الاتفاق وتملّصت من عهودها معه[٣٩]، وهي أحد أهم المواقف السياسية في تاريخ التنظيم الذي أشعرته أنه لن يصمد طويلًا أمام القوى السياسية والعسكرية للحكومة الصومالية.

ومع النصف الأول من العام الماضي وبعد معارك عسكرية خاضها تنظيم أنصار السنة مع القوى الحكومية خسر خلالها الكثير من مقاتليه، وفقد مراكزه الرئيسة في «دوسمريب» و«غلمدغ»؛ أعلن محمود شيخ حسن زعيم تنظيم أهل السنة والجماعة انسحاب التنظيم من العمل السياسي انسحابًا كاملًا، مؤكدًا أن التنظيم سيواصل نشاطه الدعوي وجهوده في حماية عقيدة أهل السنة والجماعة[٤٠]. وأعلن قادة التنظيم تنازلهم لصالح الشعب الصومالي فيما يتعلق بقيادة ولاية غلمدغ[٤١].

الخلاصة

أثبتت تجربة عسكرة الصوفية الطرقية في الصومال، رسوخ المسلك الصوفي في وجدان المجتمع الصومالي، وأنه جزء لا يتجزأ من البنى المجتمعية هناك، ما يعني أن الظهور السلفي يمثل حالة طارئة ووافدة وليست أصيلة، والدفع بها نحو العمل العسكري لمواجهة حركة الشباب ودورها الفاعل ونجاحه في تحقيق ذلك سيظل حائلًا في معاودة الحركة تموضعها مجددًا في الداخل الصومالي، فهي القوة الوحيدة ذات البعد الأيديولوجي القادرة على صد هجمات الحركة إن عادت مجددًا.

بيد أن الخطأ الذي أوقعت جماعة أنصار السنة نفسها في المشهد الصومالي هو ما راودها من طمع في جني ثمار تحققها العسكري من خلال الحصول على مكتسبات سياسية من خلال الانفراد بالحكم والسلطة في

---

(٣٩) «تنظيم أهل السنة يكشف عن اتفاقيته مع الحكومة الصومالية في رسالة إلى المجتمع الدولي.»

(٤٠) «تنظيم أهل السنة يعلن انسحابه من العمل السياسي،» الصومال الجديد، (٢٩، فبراير، ٢٠١٩م)، http://alsomal.net/تنظيم-أهل-السنة-يعلن-انسحابه-من-العمل-ا/.

(٤١) «نهاية المسيرة السياسية لتنظيم أهل السنة والجماعة في غلمدغ،» الصومال الجديد، (٢٩، فبراير، ٢٠١٩م)، http://alsomal.net/نهاية-المسيرة-السياسية-لتنظيم-أهل-الس/.

الولايات التي تتمتع فيها بحضور ووجود شعبي كبير لأفرادها، وهو أمر في غاية الخطورة، إذ يعد مقدمة لتجزئة المجزأ وتقسيم المقسم، وبذلك تتحول الجماعة من دور داعم للدولة الوطنية إلى تهديد آخر لا يقل عن خطورة ما كانت تمثله حركة الشباب القاعدية في الصومال من تفجيرات وقتل وتقسيم للبلاد.

ويحيلنا المشهد بأكمله إلى خطورة ما تقدم عليه التيارات الإسلامية بتنويعاتها المختلفة، من مزج السياسي بالدعوي، وتداعياته على المشهد السياسي، وما تحدثه من اضطرابات وانقسامات نتيجة ما تحدثه من إرباك، وهو ما دفع بأنصار السنة بعد فشل تجربتها -التي كانت ستدفع بالدولة الصومالية إلى معاودة مشهد الحرب الأهلية- نحو اعتزال العمل السياسي، وضم مقاتليها للجيش الوطني الحكومي بالصومال، بعد تجربة سياسية وعسكرية راح ضحيتها المئات جراء هذا الإشكال «خلط الدعوي بالسياسي» ما يخلق بدوره كيانًا موازيًا يجابه ويناقض شكل الدولة المعاصرة، ويسبب ذلك مزيدًا من التراجع والتخلف عن عملية التحديث الواجبة.

الدبلوماسية الأمنية للبلدان المغاربية تجاه دول إفريقيا جنوب الصحراء الواقع والرهانات

د. ليلى الرطيمات - كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول - سطات - المغرب

شهدت بلدان إفريقيا جنوب الصحراء عبر الامتداد التاريخي، العديد من التهديدات نتيجة انعكاسات الأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي، وتوافر الإمكانات الاقتصادية، إضافة إلى تأثيرات النزاعات الإثنية وهشاشة الأنظمة السياسية وتفاقم الأزمات الداخلية والصراعات المسلحة، مما نتج عنه صعود لاعبين من غير الدول، تحركوا لسد الفراغ الأمني والاقتصادي والاجتماعي الذي تركته دول الساحل الإفريقي الضعيفة، وخصوصًا في المناطق الحدودية التي اخترقتها اختراقًا كبيرًا الجماعات الإرهابية. إضافة إلى التهديدات النابعة من موجات الهجرة غير الشرعية، والتجارة غير الرسمية العابرة للحدود الوطنية، ولذا تداخلت هذه التهديدات والمخاطر لتشكل سمة لمنطقة الساحل الإفريقي أو ما يسمى بـ «قوس الأزمات».

وعلى الرغم من الامتداد الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي على أراضٍ قاحلة، ودول فقيرة، ومجتمعات متصارعة عرقيًّا وإثنيًّا، فإن المنطقة شكّلت مركز رهانات إستراتيجية وحيوية، لكونها غنية بالثروات الطبيعية، والمصادر الحيوية، والطاقية خاصة. فضلًا عن كونها تشكل الحزام الحدودي للصحراء الكبرى، لذلك تعد منطقة الساحل الإفريقي من أكثر المناطق المفتوحة شساعة في العالم، بمساحة تفوق تسعة ملايين كيلومتر مربع.

غير أن تنامي التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء، جعلها بؤرة من بؤر التوتر ومنطقة حاضنة للإرهاب. ولعل التحركات التي شهدتها عشر السنوات الأخيرة تؤشر بتحول دراماتيكي من شأنه أن يعيد بعثرة أوراق الحرب العالمية على الإرهاب ويضع أمن شمال إفريقيا وأوروبا على المحك.

إن مجمل التهديدات الأمنية التي تسم منطقة الساحل الإفريقي وتصنف دولها ضمن خانة الدول الفاشلة أو المهددة بالفشل، تلقي بظلالها على المحيط الإقليمي لدول الساحل خاصة الدول القريبة جغرافيًّا، وعلى رأسها دول المغرب العربي، التي كانت تاريخيًّا مرتبطة بالساحل بأواصر التجارة والقرابة والتي حاول الاستعمار الأجنبي قطعها وعزل المنطقة عن عمقها الإستراتيجي وعن جذورها، لكن هذه المخاطر التي يحمّلها هذا

الوضع فرض ضرورة تبني البلدان المغاربية مقاربة جديدة يُراعى فيها مبدأ الموازنة بين الأولويات الوطنية (مكافحة الإرهاب) والمساهمة في للحفاظ على الأمن والاستقرار بدول إفريقيا جنوب الصحراء.

لقد شكّل المنحنى التصاعدي للأزمات والتهديدات القادمة من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء وخاصة في منطقة الساحل الإفريقي، إضافة إلى الحراك الاجتماعي والسياسي الذي تعرفه المنطقة العربية، والتغيرات في القضايا والأجندات العالمية، منطلقًا إستراتيجيًّا في إطار إدارة توجهات فاعلية السياسات الخارجية للبلدان المغاربية وذلك من خلال دبلوماسيتها الأمنية. والتي وظفت كأداة لتفعيل توجهاتها الإستراتيجية الأمنية اتجاه بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

وفي هذا السياق، يصعب فهم الدبلوماسية الأمنية للدول المغاربية تجاه دول إفريقيا جنوب الصحراء، من دون الإلمام بشبكة من المؤشرات الجيوسياسية المتداخلة، والمرجع الدستوري لكل دولة على حدة، فضلًا عن مدى تكيف السياسة الخارجية للدول المغاربية مع المتغيرات الدولية والإقليمية المحيطة بها، خاصة إذا علمنا أن منطقة الساحل الإفريقي ذات الخصوصية الجيوسياسية تجعل وبأسلوب متزايد من السياسة الخارجية للدول المغاربية مجالًا لإعادة القراءة لاكتشاف محركات ووسائل هذا التحرك اتجاه منطقة.

وعليه سأحاول مقاربة هذا الموضوع من خلال معالجة إشكالية مدى إمكانية تحقيق الدبلوماسية الأمنية المغاربية ورهاناتها الإستراتيجية تجاه دول إفريقيا جنوب الصحراء.

واستنادًا إلى فرضية أن المخاطر الأمنية المتنامية بدول إفريقيا جنوب الصحراء تتطلب من البلدان المغاربية التركيز على دبلوماسية أمنية ذات تصور واضح وإستراتيجية محددة، يمكننا إثارة التساؤلات التالية:

- هل للبلدان المغاربية إستراتيجية أمنية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء أم أنها سياسة أمنية بدون آفاق إستراتيجية؟
- كيف يمكن للبلدان المغاربية في إطار دبلوماسيتها الأمنية أن تلعب دورًا حيويًّا في الحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليمي في ظل المتغيرات التي تعرفها خاصة منطقة الساحل الإفريقي؟
- كيف يمكن بناء سياسات أمنية فعالة على المستوى العملي تكون قادرة على مواجهة التأثير السلبي والانتشار المرن للتهديدات والمخاطر باتجاه البلدان المغاربية؟

المحور الأول: دوافع ومرتكزات الدبلوماسية الأمنية للبلدان المغاربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء

أولًا: الأهمية الجيواستراتيجية لإفريقيا جنوب الصحراء للبلدان المغاربية

تعد بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، امتدادًا جغرافيًّا وحضاريًّا، وعلى قدر كبير من الأهمية الإستراتيجية،

نظرًا لتواصلها ما بين دول شمال إفريقيا، ودول إفريقيا ما وراء الصحراء، ما أنتج اهتمامًا متزايدًا وكبيرًا بها لدى القوى الكبرى وبخاصة فرنسا؛ بالاعتماد على المحدد التاريخي، والولايات المتحدة الأمريكية؛ بناء على المعيار الواقعي، إضافة إلى الصين؛ بناء على معطيات اقتصادية بحتة، ودول أخرى صاعدة، تسعى لتحقيق النفوذ في عمق القارة الإفريقية[١].

تبعًا لذلك، لا يمكن استثناء البلدان المغاربية كدول محورية ضمن هذه الحركيات في إطار دبلوماسيتها الأمنية، في ظل انتشار وتأثير مرونة التهديدات والمخاطر الآتية من منطقة الساحل الإفريقي، وذلك بحكم الموقع الجغرافي الإستراتيجي للدول المغاربية التي تمثل نقطة ارتكاز وتقاطع بين البحر المتوسط وعمق القارة الإفريقية.

الملاحظ أن الاهتمام المغاربي بإفريقيا كان مبكرًا، بفضل التضامن بين حركات التحرر والنضال من أجل الاستقلال، وبلغ ذروته في سبعينيات القرن الماضي، ليحل محله نوع من اللامبالاة باتجاه دول القارة، نظرًا لارتباط الدول المغاربية، بعلاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

ففي جل الدساتير المغاربية هناك إقرار دستوري بالانتماء الإفريقي؛ فالدستور المغربي ينص على أن المملكة المغربية «جزء من المغرب العربي الكبير. وبصفتها دولة أفريقية، فإنها تجعل من بين أهدافها تحقيق الوحدة الأفريقية». وفي الدستور الجزائري، «الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية، وبلاد متوسطية وأفريقية». وفي الدستور الموريتاني «الشعب الموريتاني كشعب مسلم عربي أفريقي»، يسعى إلى «تحقيق وحدة المغرب العربي الكبير والأمة العربية وأفريقيا». أما ليبيا فهي من دون دستور، وكان دستورها لسنة ١٩٥١م (ألغي في ١٩٦٩م) نَصَّ على أنها «جزء من الوطن العربي وقسم من القارة الأفريقية». ولم يشر الإعلان الدستوري الذي تبناه المجلس الانتقالي في ٢٠١١م إلى البعد الإفريقي. ونص الدستور التونسي الجديد (يناير ٢٠١٤م) في ديباجته: «إلى دعم الوحدة المغاربية، باعتبارها خطوة نحو تحقيق الوحدة العربية، والتكامل مع الشعوب الإسلامية والشعوب الأفريقية...». غير أنه رغم الإقرار الدستوري بالدائرة الإفريقية، كدائرة انتماء ودائرة تحرك جيوسياسي، إلا أنها لم تحظَ بالاهتمام إلا خلال العقد الأخير مع انتشار الإرهاب في الساحل، وتنامي الهجرة السرية الإفريقية[٢].

إذ يمكن القول، أن العلاقة المغاربية-الإفريقية تتسم بجدلية الفصل والوصل، فعلى الرغم من إفريقيته جغرافيًّا، فإن المغرب العربي منفصل عن إفريقيا، على أكثر من صعيد. فبعد مرحلة الوصل-الالتحام

(1) Mehdi Taje, "Sécurité et Stabilité Dans Le Sahel Africain." Edited by Jean Dufourcq and Laure Borgomano-Loup. NATO Defense College, 2006. http://www.jstor.org/stable/resrep10346.

(٢) الحواس تقية، «مبادرات الأمن في المغرب العربي والساحل: مجموعة دول الساحل الخمس على المحك،» مركز الجزيرة للدراسات، (٢٢، يونيو، ٢٠٢٠م)، https://studies.aljazeera.net/ar/article/4709.

للسنوات الأولى من الاستقلال حتى منتصف السبعينيات، دخلت العلاقة مرحلة الفصل التي تعمقت تدريجيًّا، موازاة مع تطور البناء الأوروبي، وترسخ تبعية المغرب العربي الاقتصادية حياله[٣].

وبما أن المغرب العربي فشل إقليميًّا، فلا يمكنه أن ينجح في العلاقات بين التجمعات الدولية؛ لذا، عوض أن يكون هو الوسيط سياسيًّا واقتصاديًّا بين إفريقيا وأوروبا، فسح المجال للأخيرة لتفصل بينه وبين عمقه القاري، إلى درجة أنه يصعب -أحيانًا- فهم العلاقات بين دول مغاربية وإفريقية، بمعزل عن علاقاتها بقوى أوروبية. حيث أصبح الدور الأوروبي الوسيط عاملًا محددًا للعلاقة المغاربية-الإفريقية، مع التحول التدريجي للمغرب العربي إلى نوع من الجدار العازل بين إفريقيا وأوروبا، نزولًا عند رغبة أوروبا الساعية إلى جعله درعًا يقيها من تدفقات المهاجرين الأفارقة[٤]. غير أن الرياح الأمنية للساحل والصحراء (ومصدرها فواعل غير دولتية بالأساس) تجري بما لا تشتهيه السفن السياسية الأوروبية والمغاربية... فبمقدار ما تساعد التهديدات الجديدة الفواعل الدولتية الأوروبية على جعل المغرب العربي درعًا يقيها مما هو آتٍ من إفريقيا، بقدر ما تحد من فك الترابط بين الإقليم المغاربي وعمقه الإفريقي، وتجعل الأمن في الساحل والصحراء من أمن المغرب العربي أيضًا.

ثانيًا: مرتكزات الدبلوماسية الأمنية بالبلدان المغاربية اتجاه دول إفريقيا جنوب الصحراء

تعرف دول المغرب العربي تماسًّا مع التحديات الأمنية الكبرى التي يطرحها موقعها الجغرافي؛ الذي يؤدي بالضرورة إلى توسيع مساحة تفاعل دول المنطقة خارج الإطار المغاربي، وذلك بالنظر إلى التحديات الأمنية التي صارت حاضرة في أطراف المنظومة المغاربية، وعلى رأسها المشكلات الأمنية في مالي ومنطقة الساحل والصحراء، وتداعيات الوضع العسكري في ليبيا، وهو سياق موسوم بالتضارب في الرؤى السياسية لمعالجة الإشكالات الأمنية، هذه الأخيرة التي فرضت التأسيس لمرحلة جديدة من العمل الجهوي المشترك وفق مقاربة براغماتية قائمة على مواجهة التهديدات الأمنية.

وتبعًا لذلك، فإن الدبلوماسية الأمنية المغاربية، في غرب إفريقيا والساحل، مرتبطة بثلاثة محددات أساسية؛ **المحدد الأول:** قضية الصحراء؛ فالتوتر القائم بين المغرب والجزائر في هذا الملف، يُبعد كل الشراكات الأمنية الممكنة، نظرًا لغياب الثقة بينهما، فبرغم تصريحات الخارجية المغربية والجزائرية بأن النشاط الإرهابي في

(٣) شاكر ظريف، «أزمة الدولة في منطقة الساحل الأفريقي والصحراء الكبرى: دراسة في الأسباب والانعكاسات،» المجلة العربية للعلوم السياسية ٤١-٤٢، (لبنان: الجمعية العربية للعلوم السياسية، ٢٠١٤م)، ٩٣-٩٤، http://search.mandumah.com/Record/٦٣١٥١١/Details.

(4) Abdelkrim Belguendouz, *Ue Maroc- Afrique Migrante, Politique Européenne de Voisinage – Barrage Aux Sudistes de Schengen à "Barcelona + 10"*, (Rabat, Maroc: Imprimerie Bni Snassen, 2005), 31-37.
Abdelkrim Belguendouz, *Enjeux Migratoires: Maghreb, Europe, Afrique Subsaharienne: Un Regard Du Sud*, (Rabat, Maroc, Imprimerie Bni Snassen, 2006), 297-301.

المنطقة المغاربية يشكل تهديدًا كبيرًا للأمن والاستقرار؛ فإن مشكل الصحراء يجعل من وجود تصور محدد ومشترك حول التحديات الأمنية بالمنطقة أمرًا مستبعدًا[٥].

المحدد الثاني: المتغيرات التي تعرفها منطقة الساحل الإفريقي؛ فالجزائر تصر على إبعاد المغرب، بحجة الجغرافيا، وتحميله مسؤولية بعض الأعمال الإرهابية من خلال خلق حركة مقاتلة، والمغرب ينبه إلى أن منطقة الساحل على وشك التحول إلى «أفغانستان» جديدة، ويعد ما يجري فيها تهديدًا للأمن القومي المغربي؛ خصوصًا أنها مرتبطة بدول ملتصقة جغرافيًّا بالمغرب، كموريتانيا مثلًا.

المحدد الثالث: مطلب فتح الحدود بين المغرب والجزائر؛ فاستمرار إغلاق الحدود (منذ ١٩٩٤م) يبعد كل فرضيات التعاون والشراكة الأمنية، ويفتح المجال لتبادل الاتهامات حول انفلات المراقبة، وهو الوضع حاليًّا.

يبدو أن الدبلوماسية الأمنية للمغرب، وإن ظلت متمحورة لسنوات على تأمين حدود البلاد الجنوبية والانتباه لتداعيات نزاع الصحراء على الوضع الأمني، فإن المغرب يعد ومنذ إعلان الحرب على الإرهاب، أن دوره الأمني الإقليمي، يفرض عليه تغييرات في إستراتيجيته الأمنية، في ظل امتناع الجزائر، عن إشراكه في التنسيق بين دول الإقليم[٦].

وتبعًا لجلّ هذه التحولات، سيُعاد تشخيص المخاطر المحددة لمرتكزات الرؤية الإستراتيجية الأمنية المغربية، حيث لم تعد المخاطر محددة فقط في المشكل الأمني التقليدي المرتبط بقضية الصحراء أو في الفكر المتطرف وتنظيمات القاعدة أو ظهور التشيع، ولكن بدا أن هناك مخاطر جديدة مرتبطة بما يجري في جنوب المغرب وخاصة منطقة الساحل الإفريقي.

وقد بات واضحًا حاليًّا، أن مرتكزات الإستراتيجية الأمنية في المغرب، تغيرت تغيّرًا كبيرًا؛ فبدل أن تتوجه أفـقـيًّا نحو الاتحاد الأوروبي، فهي تبحث عن تثبيت أقدامها جنوبًا خاصة بعد الحراك الذي عرفته الدول العربية، من خلال محاولة إيجاد قدم أمني في جنوب الصحراء ومنطقة الساحل الإفريقي، لمراقبة الوضع المنفلت، بعد انهيار نظام القذافي، إضافة إلى مراقبة تنظيمات القاعدة في هذه المنطقة وتحولات مخيمات تندوف وما تنتجه من مخاطر، إضافة إلى الحدود مع موريتانيا، التي باتت مصدر قلق مع تصاعد ظاهرة التهريب.[٧]

---

(5) Rachid El Houdaigui, *La Politique Etrangère Sous La Règne De Hassan II*, (Paris, France: L'Harmattan, 2003) 128-129.
ميغيل هيرناندو لارامندي، السياسة الخارجية للمغرب، ترجمة: عبد العالي بروكي، (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠٥م)، ٢١٥-٢١٦.

(6) Commission Européenne, *Mise En Œuvre de la Politique Européenne de Voisinage En 2008: Rapport de Suivi Maroc* (Commission Des Communautés Européennes, 2008), 11, http://aei.pitt.edu/38892/1/SEC_(2008)_398.pdf.

(7) Laurence Aïda Ammour, Les Enjeux de Sécurité Émergents au Maghreb et au Sahel Depuis le "Printemps Arabe", (Annuaire IEMed de la Méditerranée, 2016) 141-144.

أما الدبلوماسية الأمنية الجزائرية، فقد أولت اهتمامًا بالغًا في أجندتها السياسية على قضايا القارة الإفريقية بصفة عامة، فكل التصورات التي تقدمها الجزائر في هذا الاتجاه قائمة على محور الأمن، وهذا من خلال تقوية نفسها عسكريًّا وتفادي العزلة الدبلوماسية ومحاولة المشاركة وإبداء رأيها في كل قضايا القارة الإفريقية، وبخاصة في المناطق التي تعد حساسة للأمن القومي الجزائري كمنطقة الساحل الإفريقي، وهي تهدف إلى[٨]:

١. حماية الحدود الوطنية والسلامة الترابية.
٢. تعزيز القدرة الدفاعية وحماية الأمن الداخلي.
٣. الحفاظ على المكانة الإقليمية والدولية.
٤. مكافحة الإرهاب وكل أشكال التطرف[٩].

من هنا، يتضح أن الوضع الجغرافي المحيط بالمغرب هش إلى حد كبير، بسبب تنامي الدول الفاشلة في المحيط المغاربي وحتى على منطقة الساحل الإفريقي. ضمن هذه التحولات تتشكل حسابات كل دولة من دول المنطقة، وإن كانت التهديدات الأمنية (الإرهاب) على رأس هذه الحسابات بصفتها مخاطر عابرة للفضاء المغاربي، وهي وضعية تفرض تعاونًا مستمرًّا من أجل تجنيب المنطقة الأسوأ، رغم أن التنسيق الأمني تحد من فاعليته علاقات جيواستراتيجية متوترة بين المغرب والجزائر تحديدًا، محكومة بجوار حذر تغذيه اعتبارات تاريخية تعود إلى نزاعات ترسيم الحدود بداية الاستقلال.

المحور الثاني: واقع ورهانات الدبلوماسية الأمنية للدول المغاربية اتجاه دول إفريقيا جنوب الصحراء

أولًا: واقع الدبلوماسية الأمنية للدول المغاربية اتجاه دول إفريقيا جنوب الصحراء

تعد الجوانب الأمنية والجيوستراتيجية أحد المحاور التي تؤطر العلاقات المغاربية-الإفريقية من خلال رغبة كل الأطراف في التوجه لتجسيد مقاربة أمنية تشاركية منسقة، لمحاربة الإرهاب وكل أشكال التهديدات الأمنية، والتأسيس لإستراتيجية تقديم الحلول الأمنية الشاملة لمواجهة جميع التهديدات الأمنية في المنطقة برمتها، وقد اختلف أداء دول المنطقة المغاربية تجاه المخاطر والتهديدات الإرهابية، وطنيًّا وإقليميًّا[١٠].

(٨) عربي بومدين، فوزية قاسي، «المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية،» مجلة المستقبل العربي ٤٥٦، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٧م)، ١٣٥-١٣٦.

(٩) خديجة بوريب، «الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: الواقع والرهانات،» المجلة العربية للعلوم السياسية٤١-٤٢، (لبنان: الجمعية العربية للعلوم السياسية، ٢٠١٤م)، ٢٦.

(10) Commission Européenne, *Mise En Œuvre de la Politique Européenne de Voisinage En 2007: Rapport de Suivi Maroc* (Commission Des Communautés Européennes, 2008), 11, http://aei.pitt.edu/38892/1/SEC_(2008)_398.pdf.
Thierry Fabre, et al., *Les Défis Et Les Peurs: Entre Europe Et Méditerranée*, (Arles, France: Actes Sud/MMSH, 2005), 11.

فخلال العقد الأخير، عرفت الدبلوماسية المغربية تجاه دول إفريقيا جنوب الصحراء العديد من الاختبارات والتطورات في اتجاه خلق أنواع جديدة من التفاعلات والميكانيزمات للضبط الدولي لتكريس أهداف غائية جديدة برغماتية في مجملها تنحو في اتجاه لعب أدوار حيوية تصبو إلى تحقيق رهانات المغرب الإستراتيجية. إذ يحاول المغرب في هذا المجال الاعتماد على استقراره السياسي والأمني مقارنة بجواره العربي والإفريقي، لتسويق نفسه كشريك أساسي للقوى الدولية والإقليمية في القضايا الأمنية والسياسية الشائكة في المنطقة[١١].

وقد شكلت قضية مالي سنة ٢٠١٣م، بداية عودة المغرب إلى لعب دور فاعل على الساحة الدبلوماسية الإفريقية والقطيعة مع المرحلة السابقة؛ وكانت البداية مع انضمام المغرب إلى التدخل الذي قادته فرنسا في مالي، وهو الأمر الذي تمخض عنه تعاظم الدور المغربي في الشأن المالي، وصولًا إلى الاجتماع الذي عقد في المغرب في نوفمبر ٢٠١٣م، والذي وافق فيه وزراء خارجية ١٩ دولة، من بينها فرنسا وليبيا ومالي، على اتفاق على إنشاء معسكر تدريب مشترك لتأمين الحدود، وهو الاتفاق المعروف باسم «إعلان الرباط». في الوقت الذي اكتفت فيه الجزائر بمحاولة تأمين حدودها الجنوبية مع مالي، وعدم التدخل في الأزمة، ما سمح للمغرب بلعب دور أكبر فيها.[١٢]

إن الدبلوماسية الأمنية التي يوظفها المغرب اتجاه دول إفريقيا تبقى مع ذلك رهينة مجموعة من العوامل، قد تحد من مداها، وقد تحول دون تحقيق أهدافها، لا سيما أن إفريقيا قد باتت برمتها على صفيح حروب طائفية وعرقية وإثنية تنفجر دون سابق إنذار، إضافة إلى قدرة التنظيمات المسلحة على زرع الفوضى بهذه البلدان. مما يضع السياسة الخارجية المغربية أمام رهانات حقيقية وفي مقدمتها التمسك بالوحدة الترابية والمساهمة بفاعلية لإيجاد حلول مناسبة لإنهاء حالة الانفلات الأمني في إفريقيا وخاصة منطقة الساحل جنوب الصحراء عن طريق تشجيع الحوار بين الفصائل المتصارعة ورفع مستوى التنسيق الأمني بين دول إفريقيا جنوب الصحراء سواء على المستوى الثنائي أو على المستوى المتعدد الأطراف في إطار التكتلات الجهوية وذلك عبر الاندماج في الإستراتيجية الدولية والإقليمية ولعب دور ريادي في إفريقيا.

---

(11) Belguendouz, *Enjeux Migratoires: Maghreb, Europe, Afrique Subsaharienne: Un Regard Du Sud*, 157-163.

(١٢) يحيى بولحية، «محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب أفريقيا وجنوب الصحراء الثوابت والمتغيرات،» مجلة سياسات عربية، (قطر: المركز العربي للأبحاث والسياسات، ٢٠١٤م)،

https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue010/pages/art08.aspx.

فيش سكثيفيل، محمد محمود السيد، «مستقبل الدور المغربي في منطقة الساحل والصحراء: مالي نموذجا،» مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: السياسة الدولية، ٢٠١٤م)،

http://www.siyassa.org.eg/News/3536.aspx.

ثانيا: رهانات الدبلوماسية الأمنية المغاربية اتجاه دول إفريقيا جنوب الصحراء

إن التحديات الأمنية والاقتصادية التي تواجهها دول الإقليم متمثلة في ثالوث الموت (المخدرات، والإرهاب، والهجرة غير الشرعية)، تتجاوز قدرات أي دولة منفردة؛ بل إن تضافر جهود دول الإقليم مجتمعة والتنسيق فيما بينها مع ضرورة القيام بإصلاحات هيكلية عميقة لاقتصاديات دول المنطقة بالتوازي مع الإصلاح السياسي؛ الذي بات ضرورة- هي الخطوات الأولى للقضاء على الثالوث المرعب، وضمان الاستقرار بالإقليم؛ حيث إن دول الإقليم تمثّل سوقًا ضخمة، والتجارة البينية بين دول الإقليم دون عوائق جمركية ستعمل على تكامل اقتصاديات المنطقة مع دول الجوار الغنية.

إن العمل على توفير فرص عمل في دول الإقليم لملايين الشباب الإفريقي؛ الذي تطحنه الفاقة والعوز هو الضمانة الأهم للحد من الهجرة غير الشرعية، وتحسين وتنمية المناطق المهمشة والنائية لا شك سيحد من تنامي ظاهرة الإرهاب في تلك المناطق النائية، وهذا الأمر يتطلب سياسات وإصلاحات جادة من قبل دول الإقليم، مع ضرورة وضع المجتمع الدولي لخطة مارشال عاجلة لمساعدة دول الإقليم على القيام بتلك الإجراءات، التي باتت ضرورة يمليها تفاقم وتردي الوضع في إقليم الساحل الإفريقي؛ الذي بات يشكل خطرًا على السلم والأمن الدوليين[١٣].

وانطلاقًا من كون منطقة الساحل تشكل عمقًا إستراتيجيًّا ومجالًا حيويًّا للأمن القومي العربي فإن هذه الأزمات الأمنية المهددة للمنطقة تلقي بظلالها على المشهد الأمني بالمنطقة، مما يلزم بإعادة النظر في المبادئ ومفهومات الرؤية الأمنية الجماعية، والعقيدة الأمنية المشتركة، والتعاون والاعتماد المتبادل أمنيًّا مع جميع المتدخلين والفاعلين محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا، والتعاطي معها سواء على مستوى الدبلوماسية الثنائية أو المتعددة الأطراف إقليميًّا ودوليًّا [١٤].

إن على شركاء البلدان المغاربية الإستراتيجيين خاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية الأخذ في الحسبان البعد التنموي بمفهومه الشمولي، إذا ما رغبت في بناء علاقة إستراتيجية مع دول المنطقة تساعدها في تحقيق أهدافها في تعزيز الأمن والتنمية، وتعزيز تواصلها مع دول شمال وغرب إفريقيا.

(13) OECD and Sahel and West Africa Club, *Un Atlas du Sahara-Sahel: Géographie, Économie et Insécurité*, (Paris, OCED, 2014) 18-22, https://doi.org/10.1787/9789264222335-fr.

(١٤) ليلى الرطيمات، «القمة الإفريقية الأوروبية ودلالات مشاركة المغرب،» جريدة أخبار اليوم عدد ٢٤٦٦، (١٤، ديسمبر، ٢٠١٧م).

خاتمة

إن أي رؤية مغاربية أو أجنبية لإيجاد حلول للإشكالات الأمنية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء لا بد أن تقوم على العناصر التالية:

- الإقرار بأن التهديدات وإن اختلفت حدتها من دولة لأخرى هي تهديدات مشتركة وأن الحل ينبغي أن يكون إقليميًّا وبعيدًا عن التدخل العسكري الأجنبي الذي يذكي الصراعات والنزاعات المحلية ويكون مسوِّغًا لانتعاش نشاط الجماعات المتطرفة وأن يقتصر هذا الدور الأجنبي على الدعم المادي واللوجستي.
- تبني سياسة تجمع بين الاستباقية -الوقائية- والحماية ضد الكوارث المحتملة من فشل الدول والحروب الداخلية و»الإرهاب»، وذلك عن طريق تمكين دول المنطقة من تحقيق شروط التنمية ومن الاستفادة من ثرواتها وتحقيق عدالة توزيعية تشمل جميع المناطق والفئات.
- الإقرار بأن المخرج من الوضع المتأزم بمنطقة الساحل هو بناء دولة وطنية قائمة على «الجهوية» أو على فيدراليات تعترف بالخصوصيات الإثنية والعرقية واللغوية.

القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس بين مقتضيات حفظ السِّلم وضرورة احترام حقوق الإنسان

د. إدريس دمبا كوريرا - أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط العصرية، والمدرسة الوطنية للإدارة والصحافة والقضاء - نواكشوط

بعد فشلِ كلِّ الإستراتيجيات المتعلقة بإعادة الأمن والاستقرار في منطقة الساحل، اتفقت كلٌّ من موريتانيا، ومالي، والنيجر، وبوركينافاسو، وتشاد على إنشاءِ منظمة شبه إقليمية تُسمَّى مجموعةَ دول الساحل الخمس لمواجهة التحديات الأمنية، والتنموية من خلال التعاون والتنسيق بينها، في محاولةٍ لمِّ شمل المقاربات الإقليمية والدولية في مقاربةٍ واحدةٍ تحت قيادة واحدةٍ، وضمنَ مسارٍ يُراد أن ينتهيَ بضبط الأمن وإطلاقِ مسيرةٍ تنمويةٍ فعَّالةٍ.

إنّ مجموعةَ دول الساحل الخمس هي أحدثُ المنظمات الدولية في المنطقةِ، وتأتي لتحلَّ محلَّ أحاديةِ التدخل الفرنسي، ولقد أصبحتْ مجموعةُ الساحلِ الخمس جزءاً أساسيّاً من النسيج السياسي والأمني في المنطقة، إضافةً إلى كونِها القناة الدولية للتعاطي مع أزمةِ شمالِ مالي ومع المستجدات السياسية والأمنية والديموغرافية في الإقليم على وجه العموم.

ومع زيادةِ التحديات الأمنيةِ وتسارع وتيرة الهجمات التي تنفذُها الجماعاتُ المسلحةُ المتعددة العدد والهدف، سعتْ مجموعةُ دول الساحل الخمس إلى إنشاءِ قوة مشتركة لمواجهة هذا التهديد الأمني والوجودي لهذه الدول ككيانات قانونية، وتأتي هذه الورقة لتوصيف الحالة الواقعية والقانونية للقوة الساحلية المشتركة التي تحاربُ الإرهابَ، والجريمةَ المنظمة، وتجارة السلاح والمخدراتِ، إضافةً إلى تهريبِ البشرِ بين حدود دول المجموعة.

وتتضمنُ الدراسةُ محورين بين مقدمةٍ وخاتمةٍ؛ إذ يتناولُ المحورُ الأول تشكيلَ القوةِ ومهامَّها ونطاقَ عملِها، ويتركزُ المحورُ الثانِي حولَ القواعدِ القانونيةِ التي تحكمُ عملَ القوة المشتركةِ للتوفيق بين الضروراتِ العسكرية ومقتضيات حقوق الإنسان.

المحور الأول
تشكيلُ القوةِ ومهامها

احتلَّ موضوعُ الأمنِ والدفاع مكانةً بارزةً في أجندة دول مجموعة ساحل الخمس من خلال تأكيد على برنامج لتقاسم المعلومات الاستخباراتية وتكثيف التعاون الاستخباري النشط في فضاء المجموعة في إطار تبادل المعلومات ومحاربة كل أنواع الجريمة المنظمة والإرهاب[١].

ومع تدهور الحالةِ الأمنية في المنطقة في السنوات الأخيرة, وظهور عدد من الصراعات وانخراط العدد الهائل من الجماعة المسلحة، ومن خلال نشاطات جماعات الجريمة المنظمة، ساهمت هذه الوضعية وأثرت على حماية المدنيين في منطقة الساحل؛ بسبب أنّ هذه الجماعات غالباً تندمج داخل المجموعات السكانية حيث تنطلق هجماتها ضد القوات الأمنية, والمسؤولين المدنيين المتمركزين في تلك المناطق[٢]. وعلى ضوء هذه المخاطر الأمنية أُعلن عن إنشاء القوة العسكرية المشتركة عام ٢٠١٧م، وتدعم فرنسا هذه القوة والتي تعد الدولة الأوروبية ذات النشاط العسكري الأكبر في هذا الركن من العالم, ويبلغ عدد هذه القوة ٥ آلاف عنصر ويأتي نشرها بعد أن بدأت فرنسا تطبيق «إستراتيجية سحب «قوات برخان» من الساحل، وبعد أن تمكنتْ من إقناع دول المجموعة بالانخراط في الجهود العسكرية في المنطقة. وقد دُعمت هذه القوة أيضاً بقرارين صادرين عن مجلس الأمن الدولي هما القرار رقم٢٣٥٩ والقرار رقم ٢٣٩١، ويقدم مجلس الأمن الدولي بفضل هذين القرارين دعماً سياسيّاً واضحاً وقويّاً لمجموعة دول الساحل الخمس[٣].

وأجرتْ هذه القوةُ المشتركةُ أولى عملياتها العسكرية في نوفمبر ٢٠١٧م بمشاركة القوات العسكرية لبوركينافاسو، ومالي، والنيجر.

وتنقسم هذه القوة إلى سبع كتائب موزعة على ثلاث مناطق، الغرب، والوسط، والشرق، وتُنفذ القوة عملياتها العسكرية على مسافة ٥٠ كيلومتراً من جانبي الحدود المشتركة، وتغطي حدود دول الساحل الخمس مسافة ٥٠٩٠,٧٢٥ كيلومتراً، وتحد دول الساحل مع ١٣ دولة إفريقية، خارج المنطقة الجغرافية لدول مجموعة

---

(١) مجموعة الخمسة.. تحدي البقاء، (موريتانيا: منشورات مركز الصحراء للدراسات والاستشارات، ٢٠١٩م)،٦٩.

(2) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, *Status Report: OHCHR Project Supporting the G5 Sahel Joint Force with Implementation of the Human Rights and International Humanitarian Law Compliance Framework* (OHCHR, 2020), 7, https://www.ohchr.org/Documents/Countries/Africa/G5Sahel_Report_E_Final_05.08.2020.pdf.

(3) International Crisis Group, Africa Report N°258: Finding the Right Role for the G5 Sahel Joint Force (International Crisis Group, 2017), 1, https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/258-finding-the-right-role-for-the-g5-sahel-joint-force.pdf.
Nations Unies Conseil de sécurité, S/RES/2359 (2017) (Nations Unies, 2017), https://undocs.org/fr/S/RES/2359(2017).
Nations Unies Conseil de sécurité, S/RES/2391 (2017) (Nations Unies, 2017), https://undocs.org/fr/S/RES/2391(2017).
Article Premiere de Reglement organique de la force conjointe du G5 Sahel.
Article 4 de Convention Portant Creation du G5 Sahel.
Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'homme, Convention Portant Creation du G5 Sahel (Nations unies, 2014) https://www.ohchr.org/Documents/Countries/Africa/Convention_creation_G5_Sahel.pdf.

الساحل الخمس، وهي: الجزائر، وبنين، والكاميرون، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وساحل العاج، وغانا، وغينيا، وليبيا، والمغرب، ونيجريا، والسنغال، والسودان، وتوغوا بمسافة حدودية تبلغ ١٤,٩٤٨ كيلومتراً. ويضطلع وزراء الدفاع في دول مجموعة الساحل الخمس بتحقيق الرقابة الإستراتيجية[٤]. وتتركز عمليات القوة المشتركة في المناطق الحدودية وتمتد على ثلاثة أقاليم، وهي: الغرب ويقع موقع القيادة الخاص به في مدينة النعمة الموريتانية، وإقليم الوسط ويقع موقع القيادة الخاص به في مدينة نيامي عاصمة النيجر، وإقليم الشرق الذي يقع موقع القيادة الخاص به في إنجمينا عاصمة تشاد، ويتولى مقر القوة المشتركة في باماكو تنسيق أعمال مواقع القيادة الثلاث. وتتمثل مهام هذه القوة المشتركة في أربع مهام أساسية، وهي:

- مكافحة الإرهاب، وتهريب المخدرات، وتهريب البشر.
- المساهمة في إعادة سلطات الدولة، إعادة المهجرين واللاجئين.
- تسهيل مهام العمليات الإنسانية، وتسليم المساعدات للسكان المتأثرين.
- المساهمة في تنفيذ الإستراتيجية التنموية في منطقة الساحل[٥].

وقد نشرت دولُ مجموعة الساحل الخمس القواتِ عبر الأقاليم الثلاث المذكورة، ويتكون كل إقليم من كتيبتين إلى ثلاث كتائب، وتتكون كل كتيبة على ٦٥٠ جنديّاً من أصل ٥,٠٠٠ جندي، وهو العدد الإجمالي للقوة المشتركة للمجموعة، وإضافة إلى مجموعة الساحل الخمس تحظى هذه القوة بدعمٍ من الاتحاد الأوروبي وتحالف الساحل الذي يتكون من ٢٦ دولةً[٦].

تُعد القوةُ المشتركةُ لمجموعةِ دول الساحل الخمسِ واحدةً من بين التحالفاتِ العسكرية المؤقتةِ الموجودة على الساحة الإفريقيةِ، التي ينخرطُ فيها عددٌ محدودٌ من الدول للدفاع عن أراضيها بنشر قوات يغلبُ عليها الطابعُ العسكريّ لإعادة الاستقرار للمنطقة المهددةِ من الجماعاتِ المسلحةِ غير النظاميةِ المنتشرة في المنطقة، وغالباً تحظى هذه التحالفاتُ العسكرية المؤقتة بدعمٍ من عددٍ من الشركاء الدوليين، في منطقة تعج بالصراعات، وتنقصها عمليةُ السلام الشامل، وتُكلف هذه القوةُ بمواجهة مع فاعلين آخرين في المنطقة معروفين بتهديد الأمن والسلم فيها، وقد سبقت التحالف العسكري المؤقت لمجموعة دول الساحل تحالفات

(٤) «التحالف من أجل منطقة الساحل – استهلال مشروع مخصص للشباب مالي (٢٠١٨،٣،٢٠)»، الدبلوماسية الفرنسية، وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية، https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/dossier-pays/afrique/le-sahel/la-force-conjointe-g5-sahel-et-l-alliance-pour-le-sahel/article/alliance-sahel-lancement-d-un-projet-en-faveur-de-la-jeunesse-malienne-20-03-18.

Abdelhak Bassou, *Policy Brief 17/33: State, Borders and Territory in the Sahel: The Case of the G5 Sahel* (OCP Policy Center, 2017) 6-7, https://www.policycenter.ma/sites/default/files/OCPPC-PB1733vEn.pdf.

(5) Africa Center for Strategic Studies, *Infographic: A Review of Major Security Efforts in the Sahel* (Africa Center for Strategic Studies, 2019), https://africacenter.org/spotlight/review-regional-security-efforts-sahel/.

Article 3, de Reglement organique de la force conjointe du G5 Sahel.

(6) Africa Center for Strategic Studies, *Infographic: A Review of Major Security Efforts in the Sahel*.

أخرى في القارة الإفريقية: مثل مبادرة التحالف الإقليمي ضد جيش الرب في عام ٢٠١١م والتي كانت تشمل قوات من الأمم المتحدة، وأيضا القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في حوض بحيرة تشاد، وتشمل قوات من تشاد، والكاميرون، والنيجر، ونيجيريا[٧].

وتعتمد هذه القوة المشتركة على الدفاع الجماعي من قبل الدول المتحالفة، أو كما يقول بعض المحللين «التدخل تلبيةً للدعوة» [٨]. وتتصرف هذه القوة بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، التي نصتْ على أنّه «ليس في هذا الميثاق ما يضعفُ أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدتْ قوةٌ مسلحةٌ على أحدِ أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين»، ويتطابق عمل هذه القوة أيضاً مع سياسة الأمن والدفاع المشتركة للاتحاد الإفريقي بموجب الفقرة ٥ من المادة ٣، والفقرة د من المادة ٤ من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي[٩].

وتُعد مجموعة الساحل الخمس مثالاً لأحدث محاولات الدول الإفريقية التي تحاول أخذ المسؤولية للدفاع عن الأمن الإفريقي من قبل الدول الإفريقية بدءاً من المبادرة التي اتخذتها منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٧٨م في جمهورية كونغو الديمقراطية -الزائير سابقاً- ثم تبعه إرسال القوة الإفريقية لحفظ السلام ١٩٨١م إلى تشاد، ومن الثمانينيات حتى الألفين أصبحت المبادرة تشكل جزءاً من القوة الإفريقية لحفظ السلام، وتشكل القوة المشتركة لمجموعة الساحل الخمس التي تسعى إلى تعزيز السِّلم والأمن في المنطقة تغيير تجاه التوجه الإفريقي إلى تشكيل التحالفات العسكرية المؤقتة التي تتجاوز مهمتها حفظ السلام إلى مهمة التدخل العسكري المباشر، وتدخل هذه المهمة الجديدة قلب الإستراتيجية التي تبناها الاتحاد الإفريقي، وبموجب تلك الإستراتيجية أنشئت القوة الإفريقية لحفظ السّلم في الصومال عام ٢٠٠٧م من قبل مجلس السِّلم والأمن الإفريقي[١٠].

ومع هشاشةِ الوضع الأمني في المنطقة، ووجود عدد من الأطراف الذين يلعبون أدواراً على مستوياتٍ مختلفةٍ بين محليين ودوليين, تجد الدول المنخرطة في القوة المشتركة في مجموعة دول الساحل الخمس صعوباتٍ جمةٍ مع وجود عددٍ من الصراعات المختلفةِ الأسباب داخل دول ذات الهشاشة البنيوية وانتشار الفساد بين

(7) Paul Williams, "Can Ad Hoc Security Coalitions in Africa Bring Stability?," *IPI Global Observatory*, January 14, 2019, 1, https://theglobalobservatory.org/2019/01/can-ad-hoc-security-coalitions-africa-bring-stability/.

(8) Paul D Williams, "Can Ad Hoc Security Coalitions in Africa Bring Stability?".

(٩) انظر مادتي ٣ و٤ من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي والمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة،
https://au.int/sites/default/files/pages/34873-file-au_constitutive_act_ar.pdf,
https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text.

(10) International Crisis Group, *Africa Report N°258: Finding the Right Role for the G5 Sahel Joint Force*, 4.
International Labour Organization, *ILO alliance with G5 Sahel*, (ILOM 2019), 1, https://www.ilo.org/africa/information-resources/fact-sheets/WCMS_652218/lang--en/index.htm.

النخب الحاكمة، وارتفاع النمو السكاني إضافةً إلى تركيز الدول في برامجها التنموية على عواصم البلاد فقط وترك الأطراف وسكانها على قارعة الطريق مع غيابٍ تامٍّ للخدمات الأساسية مثل: الماء، والكهرباء، والطرق، والتعليم، والصحة في تلك المناطق، كل هذا يُسهم في تأزم الوضع، ويُمكّنُ الجماعةَ المسلحةَ التي تنشط في المنطقة في تجارة المخدرات، وتهريب الأسلحة من تجنيد الشباب الذين يعانون البطالة والفقر المدقع، رغم أنّ تنمية البنية التحتية والمواصلات والمياه والطاقة والاتصالات من الأهداف الأساسية لمجموعة دول الساحل الخمس بموجب المادة ٥ من المعاهدة المنشئة للمجموعة[١١].

وتحتاج هذه القوة إلى دعم سياسي ومالي مستديم، كما أنّها بحاجة ماسة إلى دعم السكان المحليين في المناطق النائية التي تعمل فيها هذه القوة ضد الجماعات المسلحة التي بنتْ علاقاتٍ قويةً مع السكانِ وتأقلمتْ معهم منذ سنين مثل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، وجبهة تحرير ماسينا التي تأسست عام ٢٠١٥م كرد فعل من بعض سكان المنتمين لقومية الفلان الذين يشعرون بتهميش وعدم الاهتمام بمناطقهم من قبل الحكومة المركزية في باماكو، وغيرهم من الجماعات المسلحة التي تقدم الخدمات الأساسية لسكان الأطراف في دول المجموعة. وفي خضم هذه العلاقة بين هذه الجماعات والسكان يَجبُ على دول مجموعة الساحل الخمس المبادرة بتحسين العلاقة مع سكان المناطق التي تنشط فيها الجماعات المسلحة؛ لأنّ الحاجة إلى تحسين الوضع المادي وعدم الحصول على بعض الخدمات الأساسية من قبل الدولة تدفع بعض الشباب إلى الانضمام لهذه الجماعات ليس حبّاً فيها لكن انتقاماً من السلطات التي تركتهم من دون أدنى مقومات الحياة، كما فرضتْ هذه الجماعاتُ المسلحةُ نفسَها كمقدمٍ للخدمات الاجتماعية والمساعداتِ الاقتصادية [١٢].

المحور الثاني : الإطار القانوني الذي يحكم عمل القوة المشتركة

تُعد القوةُ المشتركةُ لمجموعة دول الساحل الخمس أول قوة شبه إقليمية ألزمتْ نفسَها بتنفيذ قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني ضمن الإطار التنفيذي الذي يتضمنُ آلياتٍ وإجراءاتٍ ملموسةً؛ لمنع وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في أثناء العمليات العسكرية التي تقوم بها في إطار مهامها، وتعكس هذه المبادرة التطور الحاصل في هيكل السّلم العالمي الذي يلعب فيه الفاعلون الإقليميون، وشبه

(11) Jan Grebe, Friedrich Ebert Stiftung, *PERSPECTIVE | FES PEACE AND SECURITY: Cooperation or Competition? Security in West Africa between ECOWAS and the G5* (Friedrich Ebert Stiftung, 2018), https://library.fes.de/pdf-files/iez/14998.pdf.
Article 5 de Convention Portant Ceartion du G5 Sahel.
Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'homme, *Convention Portant Creation du G5 Sahel*.

(12) Eloïse Bertrand, Nic Cheesemam "Understanding the G5: Governance, Development and Security in the Sahel," OPEN Publications, 3: 2, 2019, 14-15, https://www.act.nato.int/images/stories/media/doclibrary/open201902-understanding-g5-sahel.pdf.
Abdelhak Bassou, *Policy Brief 17/33: State, Borders and Territory in the Sahel: The Case of the G5 Sahel*, 6.
مجموعة الخمسة.. تحدي البقاء، ٤٥-٥٥.

الإقليميين دوراً مهمّاً في الردِ على التهديدات الإقليميةِ. ويدخل هذا المشروع أيضاً ضمن إستراتيجية الأمم المتحدة للأمن والسّلم، وتعزيز دعم الأمم المتحدة اللوجستي للعمليات العسكرية الإقليمية المعقدة التي تدخل في ضوء سياسية الأمم المتحدة الهادفة إلى العناية بحقوق الإنسان في إطار دعم الأمم المتحدة للقوات غير التابعة لها[١٣].

وتتقيّدُ القوةُ المشتركةُ لمجموعة دول الساحل الخمس بعدة قواعد قانونية في أثناء القيام بالعمليات العسكرية، ضمن ولايتها التفويضية بموجب المادة ١ من القانون التنظيمي للقوة المشتركة Reglement Sahel organique de la force conjoint du G٥، وهذه القواعد هي:

إطار الامتثال:

إطار الامتثال؛ هو حزمةٌ مبتكرةٌ من التدابيرِ والآلياتِ الملموسةِ، والمنهجية المتداعمة لبعضها بعضاً؛ لمنع وتخفيف ومعالجة انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، التي يُمْكِنُ أن ترتكبها قواتُ الأمن التابعة للقوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمسِ، وهذه الإجراءاتُ مُصممةٌ كإطار للحد من المخاطر، ولمنع إلحاق الأذى بالمدنيين خلال القيام بالعمليات العسكرية الهجومية بما في ذلك عمليات مكافحة الإرهاب[١٤].

وقد دعا قرار مجلس الأمن الدولي رقم٢٣٩١ لعام ٢٠١٧م دول مجموعة الساحل الخمس إلى «إنشاء إطارٍ امتثالٍ قويٍّ لمنع الانتهاكات والتجاوزات للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني المتعلقة بالقوة المشتركة للمجموعة, والتحقيق فيها، ومعالجتها, والإبلاغ عنها علناً». ويحدد الترتيب الفني الموقّع في ٢٣ فبراير ٢٠١٨م بين الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ودول مجموعة دول الساحل الخمس الدورَ ومسؤوليات مُختَلفِ المعنيين في إنشاء الإطارِ[١٥].

وبالاعتماد على خبرتها في العمليات التابعة للأمم المتحدة، والعمل مع الاتحاد الإفريقي فيما يتعلقُ بإطار الامتثال، تقدم المفوضيةُ الساميةُ لحقوق الإنسان المساعدات التقنية بشأن تدابير التعميم، ومراعاة حقوق الإنسان، وحماية المدنيين في تخطيط العمليات وتنفيذها، وتنمية الموارد البشرية، واللوائح والقواعد المتوافقة مع القانون الدولي الإنسان من خلال الزيارات والاستعراضات المشتركة مع أجهزة القوة المشتركة لمجموعة

(13) OHCHR, *Status Report: OHCHR Project Supporting the G5 Sahel Joint Force with Implementation of the Human Rights and International Humanitarian Law Compliance Framework*, 3.

Paul D Williams, "Can Ad Hoc Security Coalitions in Africa Bring Stability?".

(14) United Nations Human Rights Office of High Commissioner, *What are Human Rights?* (OHCHR, 1948), https://www.ohchr.org/EN/Issues/Pages/WhatareHumanRights.aspx.

(15) United Nations Human Rights Office of High Commissioner, *What are Human Rights?*.

انظر: نص القرار رقم ٢٣٩١ الصادر عن المجلس الأمن الدولي لعام ٢٠١٧م، والمتعلق بالقوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس، https://undocs.org/ar/S/RES/2391%20(2017).

الساحل الخمس، وكذلك أجهزة مجموعة دول الساحل الخمس. وقد صممتْ المفوضيةُ السامية إطارَ الامتثال تصميماً خاصّاً، ومناسباً لبيئة عمل القوة المشتركة للمجموعة، وتقدم المفوضية الدعم المباشر للجنة القوة المشتركة لمجموعة الساحل الخمس لتنفيذ التدابير والآليات لتقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين، وتدعمُ المفوضيةُ أيضاً تطويرَ فهمٍ مشتركٍ للتحدياتِ والحلولِ المتعلقة بتنفيذ إطار الامتثالِ[١٦].

وفي هذا الإطار يجبُ على الدولِ الأطرافِ في مجموعة الساحل الخمس الالتزامُ الكامل بتنفيذ خطة «إطار الامتثال» على الوجه الأكمل، كما يجبُ على المسؤولين عن إنفاذ القانون أن يعوا جيّداً أهمية احترام حقوق الإنسان, والقانون الدولي الإنساني، وتقريب الخدمات القانونية للذين تضرروا جرَّاء العمليات العسكرية من القوة المشتركة، وتقديم التعويض العادل لعائلاتهم بموجب إطار الامتثال المنشأ من قِبَلِ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وإنزال العقوبة المناسبة لمنتهك قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتعزيز آليات المحاسبة، والانخراط في المفاوضات المحلية بالتزامن مع العمليات العسكرية، وتحديد أسباب الصراعات؛ لأنّ هذا يساعد في حلِّ المشكلات المنبثقةِ عنها, كما أنّ تشجيع بعض قادة الجهاديين المعتدلين في المنطقة بالانضمام إلى تلك المفاوضات يُضعف قوة المتشددين منهم ويُسهم في تشتتهم[١٧].

القانون الدولي لحقوق الإنسان:

من المعروف أنّ ميثاقَ الأمم المتحدةِ قد أرسى حجرَ الأساس لتمتع الأفراد بمجموعةٍ من الحقوق بأن بدتْ لواضعيه الصلةُ القويةُ بين السّلم والأمنِ الدوليين، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الناس دون تميز من جهةٍ أخرى، ولم تكتف المنظمةُ الأمميةُ التي تأسستْ بعد حربين عظيمتين التنصيص في ميثاقها على الحقوق والحريات الأساسية، بل شقتْ طريقَها لتستكملَ هذه النصوصَ باعتمادِ عددٍ من الصكوك الخاصة المعنية بحقوق الإنسان والتي تشملُ مختلفَ الحقوقِ والحريات الأساسية، في مقدمتها النصوص التي تطلق عليها اصطلاحاً «الشرعية الدولية»[١٨].

---

(16) OHCHR, *Status Report: OHCHR Project Supporting the G5 Sahel Joint Force with Implementation of the Human Rights and International Humanitarian Law Compliance Framework*, 12-13.

Eloïse Bertrand, Nic Cheesemam "Understanding the G5: Governance, Development and Security in the Sahel," 4.

(17) International Crisis Group, *Africa Report N°258: Finding the Right Role for the G5 Sahel Joint Force*, 13.

محمود شريف بسيوني وخالد محيي الدين أحمد، الوثائق الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان، المجلد الأول، الوثائق العالمية، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٥م)، ٩.

(18) Eloïse Bertrand, Nic Cheesemam "Understanding the G5: Governance, Development and Security in the Sahel," 15.
Abdelhak Bassou, *Policy Brief 17/33: State, Borders and Territory in the Sahel: The Case of the G5 Sahel*, 4.

حازم محمد عتلم، المنظمات الدولية الإقليمية والمتخصصة، (القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م)، ١٨٢.

وبناءً على ما تقدم فقد نص القرار ذو الرقم ٢٣٩١, لعام ٢٠١٧م الصادر عن مجلس الأمن الدولي المعني بمجموعة دول الساحل الخمس, «أنّ التصدي العسكري للتهديدات التي تواجهها دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لن يكون مجدياً إلا إذا حصل على نحو يتمثل امتثالاً تامّاً للقانون الدولي، وقواعد قانون اللجوء، واتخذت فيه إجراءات فعلية لتقليص خطر الأذى الواقع على المدنيين في جميع مناطق العمليات, وكان مشفوعاً بالتنفيذ السريع والفعَّال لإستراتيجية إقليمية جامعةٍ تشمل قضايا الأمن والحوكمة والتنمية، وحقوق الإنسان والقضايا الإنسانيةِ».

يبدو من هذا النص أنّ مجلس الأمن الدولي صاحب الاختصاص الأصيل لحفظ السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، قد اعترف بالتهديدات الأمنية التي تواجهها مجموعة دول الساحل الخمس، كما أنّ هذا القرار يدعمُ جهودَ هذه المجموعة وقوتها المشتركة. إلا أنّ المجلس يؤكد من جديد أنّ هذه الجهود لن تكون فعَّالةً ومُنتجةً دون الامتثال التام لقواعد القانون الدولي مشفوعاً بتنفيذ إستراتيجية إقليمية شاملة، ويجب أن تشملَ هذه الإستراتيجية علاقةَ النخب الحاكمة بالشعوب، والشفافية في الإدارة وتوزيع موارد الدولة توزيعاً عادلاً على كل مناطق البلاد؛ لأنّ عدم الشفافية والغبن كثيراً ما يدفعان بعض الشباب في المنطقة إلى الانضمام للجماعات المسلحة، كما أنّه لا بد من معالجة تنموية بالتزامن مع الحلول الأمنية؛ لأنّ عدم الاستقرار يقوض النشاطات الاقتصادية ويعزز عدم المساواة الموجودة في بعض المناطق خاصة النائية للبلدان الخمس في الساحل التي تعاني مستوى عالياً من الفقر، وعدم الولوج إلى الخدمات الأساسية، كما يجبُ أيضاً تحديدُ مفهوم الدولة؛ لأنه يجبُ أن يكونَ مفهوم الدولةِ واضحاً في العلاقة بين النخب الحاكمة والشعوب، ومفهوم الحدود، وتأكيد أنّ الدولة وحدها المختصة بإدارة الحدود، وهي التي تقرر متى يجب أن تفتح وما إذ كان فتحها لا يضر بالأمن العام، وعدم وضوح هذه المسائل كلها يؤدي إلى خلق الأزمات الخانقة والمستوطنةِ، وأيضا يجبُ أن تكون العلاقةُ بين المجموعاتِ الاجتماعيةِ والعرقية والعشائريةِ واضحةً، وجليةً [١٩].

تُعد قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان من القواعد الأساسية التي تحكمُ مهمة القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس، وعند استخدام القوة في هذه الحالات يجب على القوة المشتركة للمجموعة أن تتقيدَ بمعايير حقوق الإنسان بما فيه المبادئ الأساسية لاستخدام القوة من قبل القائمين بإنفاذ القانون, كما

(19) United Nations Security Council Resolution, *Peace and Security in Africa: Resolution 2391* (UNSCR, 2017), http://unscr.com/en/resolutions/doc/2391.

Eloïse Bertrand, Nic Cheesemam "Understanding the G5: Governance, Development and Security in the Sahel," 15-16.

Daniel Eizenga and Wendy Williams, "The Puzzle of JNIM and Militant Islamist Groups in the Sahel," *AFRICA SECURITY BRIEF*, 38, 2020, https://africacenter.org/publication/puzzle-jnim-militant-islamist-groups-sahel/.

أنّ استخدام القوة يجب ألا يكون مفرطاً، وأن يكونَ موجهاً مباشرةً إلى الجماعاتِ المسلحةِ، والجماعات الإجرامية، والجماعات الأخرى المشاركة في القتال الدائر بين القوة المشتركة للمجموعة والجماعات المسلحة لغرض مكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات، وغيرها من مكافحة الجرائم التي تدخل في المهمة القتالية للقوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس، كما هو منصوص عليه في المادة الأولى من القانون التنظيمي للقوة المشتركة لمجموعة الساحل الخمس(٢٠).

وتتقيد القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس في أثناء العمليات العسكرية بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وخاصة المادة ٥١ من الميثاق, وكذا السياسة الإفريقية المشتركة للدفاع والأمن, كما هو منصوص عليه في الفقرة ٥ من المادة ٣، التي نصَّتْ على تشجيع التعاون الدولي مع الأخذ في الحُسبان ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان». والفقرة د من المادة ٤ التي نصتْ على وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الإفريقية وتتقيد القوة كذلك بنصوص الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب(٢١).

ولكن خضوع القوة المشتركة لمبادئ السياسة المشتركة الإفريقية للدفاع والأمن ونصوص القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي المعنية بمهام القوة لا يعني خضوع القوة للاتحاد الإفريقي، أو أنّ العمليات العسكرية للقوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس تدخل ضمن عمليات حفظ السلام؛ لأنّ معظم العمليات العسكرية لقوة الساحل تُنفِّذُها مجموعةٌ من العناصر داخل حدود الدولة التابعة لها تلك العناصر العسكرية، ومفهوم عمليات حفظ السلام غالباً ما يُنفذه عناصر عسكرية لدولة أجنبية على أراضي دولة أجنبية أخرى، وما يحدث في دول الساحل هو عكس ذلك وإن كان مهام القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل تدخل في صميم الهيكل الإفريقي للسِّلم والأمن، الذي يُحتمُ على أجهزة الاتحاد الإفريقي دعمَ هذا التحالف العسكري الساحلي وغيره من التحالفات التي تسعى لإعادة الاستقرار في المنطقة الإفريقية، كما أنّ عملَها يعززُ الهيكل الإفريقي للسّلم والأمن، ولا يقوضه(٢٢).

القانون الدولي الإنساني:

تُعد قواعد القانون الدولي الإنساني من القواعدِ القانونية الدوليةِ التي تهدفُ إلى تخفيفِ ويلات النزاعات المسلحة بعدّة وسائل، منها:

(20) OHCHR, *Status Report: OHCHR Project Supporting the G5 Sahel Joint Force with Implementation of the Human Rights and International Humanitarian Law Compliance Framework*.

(٢١) انظر الفقرة: ٥ من المادة ٣, والفقرة د من المادة ٤ من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي،
https://au.int/sites/default/files/pages/34873-file-au_constitutive_act_ar.pdf.

(22) Paul D Williams, "Can Ad Hoc Security Coalitions in Africa Bring Stability?".

* تقييد حرية أطرافِ النِّزاعِ في كيفيةِ إدارة النِّزاع المسلح، وفي اختيار وسائل القتال، من أجل أن تكونَ الحربُ «رحيمةً» من حيث آثارها؛ لذلك لا يجوزُ استخدام وسائلِ القتالِ التي تُحدِثُ أوجه معاناةٍ غير مقيدةٍ أو آلاماً غير مبررة.

* تجنيب الأشخاص غير المنخرطين في النزاع المسلح من ويلات الحربِ[٢٣].

فالقوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس لا تخرج عن هذه القاعدة فهي مطالبة بتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني خلال قيامها بالعمليات العسكرية، كما يجب أن تتقيدَ هذه القوة أيضاً بالقانون الدولي الجنائي، وآليات محاسبة الأفراد الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة ضد القانون الدولي الإنساني، كجرائم حرب، أو انتهاكات جسيمة ضد القانون الدولي لحقوق الإنسان كجرائم ضد الإنسانية، خاصة الجرائم المنصوص عليها في المواد ٦ و٧ و٨، من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛ لأن أربعة أخماس من القوة المشتركة لمجموعة الساحل تخضع للولاية القضائية للمحكمة بسبب عضوية كل من النيجر، ومالي، وتشاد، وبوركينا فاسوا في نظام روما الأساسي، كما أنّ القوة المشتركة ملتزمة بالقواعد القانونية الوطنية للدول التي تكون العمليات العسكرية في أراضيها، وهي دول مجموعة الساحل الخمس فيما يتعلق بالقوانين والإجراءات الوطنية الخاصة بمحاسبة منتهكي حقوق الإنسان، وتقيد قوة مجموعة الساحل أيضاً بالإجراءات المتعلقة بتعويض ضحايا الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان ومرتكبي جرائم ضد الإنسانية وجريمة حرب, وتتقيد القوة أيضاً بالصكوك الدولية الخاصة، وقرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالساحل، والمعاهدة المنشئة لمجموعة الساحل في عام ٢٠١٤م، وقرار مجلس الأمن الدولي ذي الرقم ٢٣٥٩, لعام ٢٠١٧م، والقرار ذي الرقم ٢٣٩١، إضافةً إلى اتفاقية ومذكرة التفاهم المعنيتين بخارج الحدود الموقعة بين دول مجموعة الساحل الخمس[٢٤].

وعند تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني وغيرها من القواعد الآنفة الذكر، يجبُ على القوةِ المشتركةِ في أثناء القيامِ بالعمليات العسكريةِ ضد الجماعات التي تحاربها مراعاة هذه المبادئ والالتزام بها:

* يُحرِّمُ قانونُ النزاعاتِ المسلحة أساليب الحرب التي تصيبُ بلا تمييز، أو تُحدثُ إصاباتٍ غيرَ مفيدةٍ, وكذلك يَحظرُ استخدام وسائل وأساليب القتال التي يُقصدُ أو يُتوقع أن تلحق بالبيئة أضراراً جسيماً, واسعة الانتشار وطويلة المدى.

---

(٢٣) أحمد أبو الوفا، النظرية العامة للقانون الدولي الإنساني (في القانون الدولي وفي الشريعة الإسلامية)، (القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م)، ٣.

(24) OHCHR, *Status Report: OHCHR Project Supporting the G5 Sahel Joint Force with Implementation of the Human Rights and International Humanitarian Law Compliance Framework*, 9.

محمود شريف بسيوني وخالد محيي الدين أحمد، الوثائق الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان، المجلد الثاني، الوثائق العالمية ٢، ٥٦٣-٥٦٤-٥٦٥.

إسماعيل عبدالرحمن، الحماية الجنائية للمدنيين في زمن النزاعات المسلحة، دراسة تحليلية تأصيلية «الجزء الثاني» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨م)، ٥١١-٥١٢.

حظر الأعمال الانتقامية: نظراً لأنّ الأعمالَ الانتقامية تصيبُ أشخاصاً لا ذنب لهم, ولأنّ الأعمالَ الانتقامية التي تُتَّخذ في أثناء النزاعات المسلحة هي إجراءات استثنائية وغير مشروعة في ذاتها, وقد نصت المادة ٣/٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة على أن تحظر تدابير أعمال الانتقام والاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم والأشخاص المدنيين والأعيان المدنية، وأسرى الحرب، والجرحى والمرضى والغرقى.

الأشخاص الذين يتمتعون بحماية خاصة، والأشياء التي لا غنى عنها لحياة السكان المدنيين والبيئة الطبيعية[٢٥].

* مبدأ التناسب: يُعد مبدأ التناسب أحد المبادئ الجوهرية واجب التطبيق في إطار النزاعات المسلحة بجميع أنواعها؛ الدولية والداخلية، ويرمي هذا المبدأ إلى الإقلال من الخسائر أو أوجه المعاناة المترتبة على العمليات العسكرية للأشخاص والأشياء، ويسعى مبدأ التناسب إلى التوفيق بين مبدأين متعارضين، هما: مبدأ تحقيق الميزة العسكرية، ومبدأ الإنسانية، ومن ثم إذا كانت وسائل القتال المستخدمة لا يوجد تناسب بينها وبين الميزة العسكرية المرجوة من العملية العسكرية، فلا يجوز استخدامها. مثل الهجوم العشوائي الذي يُتوقع منه أن يسبب خسائر كبيرة للمدنيين أو للأعيان المدنية تتجاوز بكثرة الميزة العسكرية المترتبة عليه، وعليه يجب على القوة المشتركة مراعاة هذا المبدأ وبذل عناية تامة من أجله؛ لأن مخالفته يسبب معاناة للمدنيين الذين ينضمون للجماعات الإرهابية من أجل الانتقام من أفراد القوة العسكرية التي خالفتْ المبدأ وقد تدفع هذه المعاناة بعض المدنيين للانضمام إلى الجماعات المسلحة، في وقت هذه القوة بحاجة ماسة إلى دعم السكان من أجل عدم احتضان هذه الجماعات الإرهابية والإجرامية وعدم جعل السكان يشعرون بأنّ الدولة التي من المفترض أن توفر لهم الحماية أصبحت تسعى إلى قتلهم وتشريدهم[٢٦].

* مبدأ المعاملة الإنسانية: يهدف هذا المبدأ إلى احترام الكائن الحي, وذلك بحماية حياته ضد أشكال العنف غير المبررة، وقد نصتْ المادة ١٠ من البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧م، التي تقرر ما يلي: يجب احترام وحماية الجرحى، والمرضى، والمنكوبين في البحار أيّاً كان الطرف الذي ينتمون إليه. يجبُ في جميع الأحوال، أن يُعاملَ أي منهم معاملة إنسانية وأن يلقى الجهد المستطاع وبالسرعة الممكنة, الرعاية الطبية التي تتطلبها حالته، ولا يُمكنُ تحقيق هذا المبدأ إلا بالتقيد الكامل بقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان

---

(٢٥) انظر المادة: ٣-٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب ١٩٤٩م،
https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/ProtectionOfCivilianPersons.aspx.
انظر المواد التالية: ١٣-٤٦-٤٧ من اتفاقات جنيف الأولى والثانية والثالثة،
https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/TreatmentOfPrisonersOfWar.aspx.

(٢٦) السعيد قطيط، «مبدأ التناسب في القانون الدولي الإنساني،» (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ٢٠١٩م)، ٦.
Craig J.S. Forrest, "The Doctrine of Military Necessity and The Protection of Cultural Property During Armed Conflicts," California Western International Law Journal, 37: 2, 2007, 3, https://core.ac.uk/download/pdf/232620737.pdf.
Eloïse Bertrand, Nic Cheesemam "Understanding the G5: Governance, Development and Security in the Sahel," 16.

وتطبيقها على الوجه الذي لا يجعل السكان المحليين ينقلبون ضد القوات العسكرية التي تحارب الجماعات الإرهابية من أجل استقرار المنطقة التي لا يُمكنُ تحقيق الأهداف الأساسية فيها بموجب المادة الرابعة من المعاهدة المنشئة «Sahel Convention Protant Creation du G٥» لمجموعة دول الساحل الخمس مع وجود هذه الجماعات التي تُهددُ السِّلمَ والأمنَ فيها تهديداً مباشراً[٢٧].

* مبدأ مسؤولية الدولة عن أفعال قواتها المسلحة التي تنتهك حقوق الفئات المحمية:

من الثابت في القانون الدولي المعاصر أنّ تصرفات أي جهاز من أجهزة الدولة سواء كان من الأجهزة المدنية، أو الإدارية، أو التنفيذية أو العسكرية, تنسبُ إلى الدولة, وتعد فعلاً من اتخذته هي بنفسها، بشرط أن يكونَ من اتخذَ التصرفَ قد قام به بصفته الرسمية، كما قالت المحكمة الدائمةُ للعدل الدولي[٢٨]، ويسري ذلك -بداهةً- على أفراد القوات المسلحة التابعين لدولة ما، إذ هم جهاز من أجهزتها، تتحملُ المسؤولية عن الأفعال التي ارتكبوها بالمخالفة لقواعد القانون الدولي، فضلاً عن مسؤوليتهم الفردية عن ذلك. وما يجري عليه العملُ الدولي, وكذلك ما تقره المواثيقُ الدولية، هو أنّ الجمع بين هذين النوعين من المسؤولية أمر لا يُمكنُ المنازعة فيه, وخاصة الانتهاكات الخطيرة للقوانين والأعراف السارية على النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي في النطاق الثابت في القانون الدولي[٢٩].

كذلك من المعلوم أنه بانتهاء أي نزاعٍ مسلحٍ تثور مشكلة التعويضات عما جرى خلال الحرب، إذْ مناط المسؤولية هو مخالفة قواعد القانون الدولي واجبة التطبيق بشأن الحروب أو ما يجب اتباعه خلالها أو الأضرار غير المبررة التي تصيب الآخر بعد انتهاء النزاع المسلح، وغير خافٍ على أحدٍ أنّ تقرير تلك المسؤولية هو حماية ضحايا أي نزاع مسلح, ومعنى ذلك أنه يمكن أن تسأل الدولة عن الأفعال التي ترتكبها -خلال النزاع المسلح- قواتها المسلحة، ومن المعروف أن مسؤولية الدولية للدولة تظل ثابتة, ولا تستطيع أن تتحلل منها, بدعوى مثلا أنّ الشخص منتهك القواعد واجبة التطبيق قد عوقب, فلا يمكن لأية دولية أن تتحلل من المسؤولية عن الأفعال غير المشروعة لقواتها المسلحة[٣٠].

---

(٢٧) انظر: نص المادة العاشرة من البروتوكول الإضافي لعام ١٩٧٧م.
أبو الوفا، النظرية العامة للقانون الدولي الإنساني (في القانون الدولي وفي الشريعة الإسلامية)،٨٠.

(28) "States Can Act Only by and Through Their Agents and Representative," The Permanent Court of International Justice, *Collection of Advisory Opinions: B06 German Settlers in Poland, Advisory Opinion of 10 September 1923* (A. W. Sijthoff's Publishing Company, 1923), 22, https://www.icj-cij.org/public/files/permanent-court-of-international-justice/serie_B/B_06/Colons_allemands_en_Pologne_Avis_consultatif.pdf.

(٢٩) دأحمد أبو الوفا، الوسيط في القانون الدولي العام، (القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م)، ٦٣٠.
انظر المادة: ١٠من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ١٩٩٨،
https://www.icc-cpi.int/nr/rdonlyres/add16852-aee9-4757-abe7-9cdc7cf02886/284265/romestatuteara.pdf.

(٣٠) أبو الوفا، النظرية العامة للقانون الدولي الإنساني (في القانون الدولي وفي الشريعة الإسلامية)، ٨٤-٨٩.
انظر المواد التالية: ٥١-٥٢-١٣١-١٤٨، من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب ١٩٤٩م،
https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/ProtectionOfCivilianPersons.aspx.

الخاتمة

بَعد توصيفِ الحالة الواقعية والقانونية لعمل القوة المشتركةِ لمجموعة الساحل الخمسِ، يبدُو من الوهلةِ الأولى أن الحلولَ الأمنية وحدها لا تكفِي لجلبِ الاستقرار لهذه المنطقة التي تَعجُ بالصراعاتِ متعددة الأبعادِ تتدخلُ فيها أطراف عدة، منها إقليمية ودولية، وفاعلون غير دوليين؛ وهم الجماعاتُ المسلحةُ التي تنفذُ هجماتها ضد الأهداف العسكرية والمدنيةِ لأغراض مختلفةٍ، تصيب المدنيين وتشردهم من مناطقهم الأصلية، وتتسبب في عدم الاستقرار الأمني والسياسي، وتقوض مسيرة التنمية والجهود الاقتصادية.

ولذا من المستحسن أن تكون هناك إستراتيجيات لمعالجة الأسباب الأساسية، التي أدتْ إلى التدهور الأمني بهذا الشكل المخيفِ، والذي أصبح الشغلَ الشاغلَ لحكوماتِ المنطقة وشركائها الدوليين، ومع زيادة التطرف العنيفِ في المنطقة خاصة الشباب الذين ينضمون للجماعات المسلحة في قتالهم ضد الدولة الوطنية ومؤسساتها العسكرية والأمنية، لا بد من إيجاد حلولٍ جذريةٍ لهذه المعادلةِ الأمنية والتطرف العنيف من خلال تحسين جودة الحكامةِ، وتحسين البنية التحتية الأساسيةِ، من خلال تفعيل المادة ٥ من المادة المنشئة لمجموعة دول الساحل الخمس، وبناءِ الثقة بين الحكومات والسكان عن طريق تقديم الخدمات الأساسية التي في النهاية ستسهمُ في تحسنِ الحالة الأمنيةِ، كما يجبُ على الحكوماتِ التركيز على التنمية البشرية الهادفة إلى تخفيفِ الضغوط الهيكلية التي تدفعُ نحو العنف في المنطقة.

كما يجبُ على ممثل الحكومات في المناطق التي تتمركزُ فيها الجماعات المسلحةُ تحسينَ العلاقة مع المجموعات المحلية، وإشراكها في الحكم للمساهمة في التنميةِ السياسيةِ التي في النهاية تؤدي إلى المشاركة السياسية الواسعة والاستقرار السياسي الذي بدوره يقودُ إلى الاستقرار الأمني الذي لا بد منه في تحقيق التنمية الشاملةِ حتى ينعم الجميعُ بالأمنِ والطمأنينةِ.